

مركز التعليم المفتوح

التنمية الاقتصادية

SAVINGS PLAN

120
100
80
60
40
20
0

أستاذ دكتور
ممدوح مدبولى نصر
أستاذ الاقتصاد الزراعى
وكيل كلية الزراعة للدراسات العليا والبحوث
جامعة عين شمس

دكتورة
سهام عبدالعزيز مروان
أستاذ الاقتصاد الزراعى
كلية الزراعة - جامعة عين شمس



مركز التعليم المفتوح

التنمية الاقتصادية

إعداد

الدكتور
ممدوح مدبولي نصر
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعى
كلية الزراعة جامعة عين شمس

الدكتورة
سهام عبد العزيز مروان
أستاذ الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة جامعة عين شمس

حقوق النشر

اسم الكتاب : التنمية الاقتصادية

أسماء المؤلفون: أ.د/ ممدوح مدبولي نصر

أ.د/ سهام عبد العزيز مروان

رقم الإيداع :١٠٩٥١ / ٢٠٠٧

الترقيم الدولي : 977-237-296-7

الطبعة الأولى : ٢٠٠٧

مقدمة

لا يخفى كيف يغلب الاهتمام في الوقت الراهن بمشكلة التنمية الاقتصادية للدول المتخلفة التي يعيش فيها نحو ٦٦% من سكان العالم اليوم، ويتألف منها ما يسمي بالعالم الثالث.

وفي رأينا أن دراسة موضوع التنمية تقتضي التعرض في البحث عن إجابات مقنعة لتساؤلات متعددة قد تم توزيعها علي اثني عشر فصلا يشملها هذا الكتاب. ومامن شك أن معظم هذه التساؤلات تأتي علي لسان طلاب علم التنمية وفي مقدمتهم طلاب التعليم المفتوح الذين من أجلهم قد تم إعداد هذا الكتاب.

أولي تساؤلات الكتاب تدور حول مفهومي التخلف الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وخصائص كل منهما، وكيفية قياس واستنتاج مؤشرات التنمية (الفصول الأول و الثاني و الثالث). وتدور ثاني تساؤلات هذا الكتاب حول كيفية تهيئة الإطار الملائم للتنمية وما هي أهم التغييرات التي تطرأ علي البنيان الاقتصادي للدولة كلما سارت في طريق التنمية؟ (الفصل الرابع). يلي ذلك مجموعة من التساؤلات عن عقبات التنمية (الفصل الخامس) ومراحلها (الفصل السادس) و عناصرها (الفصل السابع) ونظرياتها (الفصل الثامن) ونماذجها (الفصل التاسع). أما الفصول الثلاث الأخيرة فتناقش مجموعة من التساؤلات التكميلية الهامة حول كيفية تمويل عملية التنمية (الفصل العاشر) وحول دور كل من القطاع الزراعي (الفصل الحادي عشر) و قطاع التجارة الخارجية في عملية التنمية.

ويعد هذا الكتاب كلمة موجزة في موضوع يزخر بتباينات الآراء وتبارت في مضماره الأقلام والعقول، ولنا رجاء أن يسهم مع غيره من المؤلفات العربية في الإجابة علي جزء هام من التساؤلات التي تدور في أذهان طلاب علم التنمية الاقتصادية و في طليعتهم طلاب التعليم المفتوح.

المحتويات

<u>الفصل الاول</u>

<u>مفهوم التخلف الاقتصادى وكيفية قياسه</u>

اولا : <u>خصائص التخلـــــــــــــــف الاقتصادى</u>

لم يتفق الاقتصاديون على تعريف دقيق وشامل لتعبير **<u>التخلف الاقتصادى</u>** ، غير انهم يتفقون على ان **متوسط دخل الفرد** هو المعيار الذى يمكن اتخاذه اساسا للتفرقة بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول النامية، وكذلك لقياس درجة النمو او التخلف بصفة عامة.

وهناك العديد من الانتقادات الموجهة الى اتخاذ متوسط دخل الفرد كمعيار وحيد للتفرقة بين الدول المتقدمة والنامية .

ومن هذه الانتقادات:

١ – ان هذا المعيار لا يأخذ فى الاعتبار التباين فى المستوى العام للاسعار بين الدول المختلفة حيث انخفاض تكاليف المعيشة فى الدول النامية والعكس صحيح فى الدول المتقدمة . ويقترح ان تكون المقارنة على اساس متوسط الدخل الحقيقى للفرد الا ان نقص الاحصاءات فى كثير من الدول يعوق ذلك بالاضافة الى صعوبة تحويل عملة كل دوله الى عمله دوليه تتم على اساسها المقارنة .

٢ – اختلاف مفهوم الدخل القومى وطريقة تقديره من دوله لاخرى حيث تؤخذ بعض العمليات فى الاعتبار عند تقدير الدخل فـــــى بعض الدول (مثل التأمين، على العمل – حصة الحكومة فى صناديق الادخار والمعاشات – الصفقات غير المشروعة) . بينما تستبعد فى دول اخرى.

٣– التباين الكبير فى الهيكل الاجتماعى وعدم عدالة توزيع الدخل بين افراد المجتمع حيث يتركز الدخل فى ايدى فئة صغيرة .

٤- بعض الدول النامية لا تأخذ فى الاعتبار عند تقدير الدخل القومى الاستهلاك الذاتى والبعض يقدره جزافا وهو يمثل نسبة كبيرة فى الدول النامية .

٥- عند حساب الدخل القومى فى الدول النامية فان جزءاً كبيراً من الخدمات لا يؤخذ فى الاعتبار مثل خدمات ربة المنزل لاسرتها ، طهى الطعام ، كى الملابس ، تعليم الابناء ، عملية التدفئة ... الخ .

٦- مجموع السلع والخدمات اللازمة وإشباع حاجات السكان فى سنة معينة تختلف من دوله لاخرى باختلاف الظروف الجوية والعوامل المناخية مثل وسائل التدفئة .

٧- ان حسابات الدخل القومى لا توضح نوعية الانتاج او التحسن الذى يطرأ على الانتاج ، لان الاسعار لا توضح جميع التغيرات فى نوع الانتاج كما ان المفروض ان مستوى السلع المنتجة يتحسن كلما سارت الدوله فى طريق التنمية .

٨- قد يتساوى متوسط دخل الفرد فى دولتين ومع ذلك تختلف درجة النمو فى كل منهما لاختلاف عدد ساعات العمل الاسبوعية التى يقوم بها الفرد اذ ان الفراغ عنصر هام عند تقدير مستوى الرفاهيه .

مما سبق يتبين ان متوسط دخل الفرد لا يعتبر مقياس دقيق للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية ولا يجوز الاعتماد عليه وحده لقياس درجة النمو او التخلف . وقد وضع الاقتصاديون مجموعة من الخصائص التى تتصف بها الدول النامية او ببعض منها، وبناء على هذه الخصائص فان الدول النامية ***(العالم الثالث)*** يشمل دول افريقيا وآسيا ماعدا اليابان، ودول امريكا اللاتينية وهذا هو الجزء الجنوبى من الكرة الارضية . اما الدول المتقدمة فان معظمها يقع فى قارتى اوروبا وامريكا الشماليه وهذا هو الجزء الشمالى من الكره الارضية وهو ماجعل الاقتصاديون يقسمون العالم الى الجنوب المتخلف والشمال المتقدم. ويمثل سكان الدول النامية نحو ٦٥% من سكان العالم بينما يمثل سكان الدول المتقدمة نحو ٣٥ % .

وتحاول الدول النامية الوصول الى مستوى معيشة افضل عن طريق زيادة دخلها القومى وبالتالى الدخل الفردى ، وذلك باحداث عملية التنمية للتغلب على بعض المشاكل التى تعترضها مثل انخفاض وقلة نصيب الفرد من الارض الصالحة للزراعة ، ضآلة المدخرات ، انخفاض مستوى التغذية كما ونوعا ، ارتفاع معدل النمو السكانى، انخفاض رأس المال المستثمر، وتخلف الوسائل والطرق والاساليب المتبعة لاحداث التنمية الاقتصادية المرغوبة باختلاف طبيعة وظروف كل دوله كالموقع الجغرافى ، التضاريس ، المناخ السائد ، الخط السياسى الذى تتبعه ، النظام الاجتماعى فى كل دوله ، كمية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة ونوعيتها ، القرب او البعد عن الاسواق العالمية .

ثانيا : خصائص الدول النامية :

تتصف الدول النامية ببعض الخصائص المشتركة ، وتعتبر كل خاصية من هذه الخصائص سبب من اسباب التخلف ونتيجة لغيرها من الخصائص وعائق لعملية التنمية الاقتصادية وتشمل هذه الخصائص مجموعة من الخصائص الاقتصادية ، ومجموعة من الخصائص غير الاقتصادية (سكانية ، اجتماعية ، ثقافية ، صحية ، سياسية).

الخصائص الاقتصادية

تتصف الدول النامية بمجموعة من الخصائص الاقتصادية التى تعيق التنمية الاقتصادية نذكر منها ما يلى:

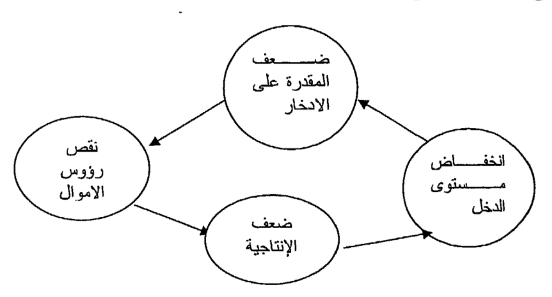
أولا : نقص رؤوس الاموال:

يعتبر نقص رؤوس الاموال احدى المشاكل الرئيسية والهامة التى تواجه الدول النامية عندما تتجه نحو التنمية الاقتصادية. وتعتبر ظاهرة نقص رؤوس الاموال ظاهرة عامه فى جميع الدول النامية باستثناء بعض الدول مثل فنزويلا والكويت .ويمكن حل مشكلة نقص رؤوس الاموال فى الدول النامية عن طريق التخطيط العلمى السليم والاجراءات التنظيمية ، الا ان الندرة النسبية لرأس المال ستظل قائمة اذا ما قورنت بالوفرة النسبية للايدى العاملة خاصة فى الدول التى تعانى من ضغط السكان .

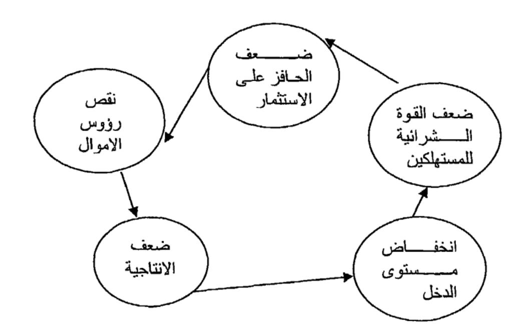
أسباب نقص رؤوس الاموال فى الدول النامية :

أ – **الادخـــار:** وهو اساس التكوين الراسمالى فكلما زاد الادخـــار كلما امكن رفع معدل التكوين الراسمالى والعكس صحيح لذلك فان نسبة الادخار الى الدخل توضح مدى النقص فى رؤوس الاموال فى الدول النامية ويلاحظ ان هذه النسبة تصل فى الدول المتقدمة الى ١٥ % ٢٠ % بينما لا تتعـــدى ٥ % فى الدول النامية هذا بالاضافة الى ضعف الدخل القومى فى الدول النامية .

وتتمثل مشكلة نقص رؤوس الاموال فى عرض رؤوس الاموال والطلب على رؤوس الاموال هذا ويتوقف عرض رؤوس الاموال على الرغبة فى الادخار مع المقدرة عليه بينما يتوقف طلب رؤوس الاموال على الحافز على الاستثمار . وبالنسبة لعرض رؤوس الاموال نجد أن الدول النامية تتميز بضعف المقدره فى الادخـــــــــار.



أما بالنسبة لطلب رؤوس الاموال فنجد ان الدول النامية تتميز بضعف الحافز على الاستثمار الذى يتسبب فى نقص رؤوس الاموال الذى يؤدى الى ضعف القوة الانتاجية ومن ثم انخفاض مستوى الدخل وضعف القوة الشرائية للمستهلكين التى تؤدى مرة اخرى لضعف الحافز على الاستثمار وهكذا يؤدى ذلك الى الدوران فى حلقة مفرغة فى جانب الطلب .



ويطلق البعض على هذا التحليل بالحلقة المفرغة للفقر

ب - **الاكتناز** : هو الجزء من الدخل القومى الذى يستهلك ولا يستثمر حيث يوجه بعض الاغنياء فى الدول النامية جزء من دخلهم فى شكل ذهب او مجوهرات ثمينة او احتجاز جزء من النقود ومنعها من التداول . وتمثل نسبة الاكتناز حوالى ١٠% من الدخل القومى فى بعض الدول النامية وبصفة خاصة دول جنوب شرق اسيا ودول الشرق الاوسط .

ج-**الادخار السلبي:** حيث يظهر الادخار السلبي في الدول النامية نتيجة التباين الكبير في الدخول بين افراد المجتمع وانخفاض الدخول لكثير من الفئات . ومن امثله الادخار السلبي القروض التي تمنحها البنوك للافراد لاغراض استهلاكيه (اقراض موظفي الحكومة بضمان مرتباتهم) ، تمويل عمليات البيع بالتقسيط.

د-هروب رأس المال الي الخارج: حيث يلجأ عدد من الاثرياء الي تهريب رؤوس اموالهم الي خارج البلاد وايداعها في البنوك الاجنبيه ولا سيما البنوك السويسرية ويعتبرهذا احد اهم اسباب ضعف معدل التكوين الرأسمالي في الدول النامية .

هـ - نقص في عدد منشأت الادخار : مثل بنوك تجارية، بنوك ادخار...الخ ، بالاضافة الي عدم كفاءتها لأداء رسالتها علي الوجه الاكمل وبما يتلائم مع ظروف الدول النامية وتوجيه الاستثمارات وفقا لاحتياجات التنمية الاقتصادية.

و- الميل للمحاكاه : حيث يحاول بعض الافراد في الدول النامية تقليد نمط معيشة الافراد في الدول المتقدمة من حيث امتلاك سلع الاستهلاك الحديثه، وقد ساعد علي ذلك تقدم وسائل النقل والاعلام واصبحت هذه السلع معروفه بشكل سريع في الدول النامية ويؤدي هذا بطبيعة الحال الي زياده الانفاق علي الاستهلاك ومن ثم نقص الادخار وبالتالي ضعف التكوين الرأسمالي.

ز- تضخم النفقات الاداريه في الدول النامية: والتي تتمثل في سيارات كبيرة لكبار الموظفين و مرتبات ضخمه لا تتناسب مع اعباء الوظيفه، والسفر الي الخارج عده مرات في السنه، حيث تمثل نسبة كبيره نحو ٥٠ – ٦٠% من مجموع ايرادات ميزانيه الدوله بعكس الحال في الدول المتقدمة، هذا بالاضافة الي ما ينفق بشراهه علي الاعلانات وما يستهلك من ادوات كتابيه .

وبصفة عامه يترتب علي نقص رؤوس الاموال في الدول النامية ان يكون الجهاز الانتاجي لهذه الدول غير مرن وغير متنوع بعكس الحال في الدول المتقدمة، حيث يتميز جهاز الانتاج بالمرونه والتنوع وهذا يؤدي الي عدم امكان الدول النامية من استغلال وتعبئه الموارد الطبيعية والبشرية الموجوده فيها خاصة في المراحل الاولي للتنميه .

ثانيا : سوء التغذيـــــــة :

ينتتشر سؤ التغذية في جميع الدول النامية. هذا وقد يصل سوء التغذية في بعض الدول الي حد المجاعه خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا (حيث يبيع الهنود اولادهم).

وقد اوضح العالم انجل ENGEL العلاقة بين مستوي الدخل وبين النفقات المخصصه للغذاء واوضح انه كلما زاد الدخل زادت النفقات المخصصه للغذاء ولكن بنسبة اقل من نسبة زياده الدخل .

وبصفة عامة فان جسم الانسان يحتاج الي كمية من الغذاء تحتوي على ٢٥٠٠ – ٣٦٠٠ سعر حراري بالاضافه الي تنويع في الغذاء بحيث تحتوي علي نسب معينة من المواد البروتينية، والدهنية والنشوية والفيتامينات. وقد اوضحت الاحصاءات ان الغذاء اليومي للفرد في الدول النامية يحتوي علي ١٥٠٠ – ٢٠٠٠ سعر حراري ، وهذا هو الحد الادني لضمان استمرار حياة الانسان، اما في الدول المتقدمة اقتصاديا فان غذاء الفرد اليومي يحتوي علي مايزيد عن ٣٠٠٠ سعر حراري في المتوسط .

كما ان غذاء الفرد في الدول النامية يحتوي علي ٦٠ –٧٠% من المواد النشوية كما ينقصه المواد البروتينية والدهنية والفيتامينات وهذه كلها مواد ذات تأثير كبير في الطاقة الجسمانية والمقدرة علي مقاومة الامراض مما يؤثر علي الحالة الصحية للسكان وانتشار كثير من الامراض في هذه الدول بالاضافة الي انخفاض انتاجية العامل خاصة الذي يقوم باعمال شاقة ومجهدة (مثل عمال المناجم) .

ثالثا: انتشار البطالة المقنعة:

المقصود بالبطالة المقنعة انه اذا تم تحويل عدد معين من الافراد من قطاع الي آخر لا يؤدي الي حدوث أي خلل او نقص في الانتاج الكلي في القطاع الاول دون زيادة رأس المال المستخدم في هذا القطاع ودون ادخال أي تحسينات او تغييرات فنية .

ووجود البطالة المقنعة في قطاع معين يعني ان الانتاجية الحدية لبعض المشتغلين في هذا القطاع منعدمة وقد تكون سالبة كما هو الحال لبعض المشتغلين بالزراعة في كثير من الدول النامية، ويعني ذلك ان ابعاد بعض المشتغلين بالزراعة في هذة الدول يؤدي الي زيادة الانتاج الزراعي الكلي.

ووجود البطالة المقنعة في قطاع الزراعة معناه ان ما تحوزه كل عائلة من الارض الزراعية من الصغر بحيث اذا هاجر بعض افراد العائلة للعمل في

غير الزراعة لاستطاع بقية افرادها ان يقوموا بزراعة نفس المساحة دون ان ينخفض الانتاج، كما ان هذا النوع من البطالة ينتشر في قطاع تجار التجزئة الصغار، والباعة الجائلين وعمال الموانى ..الخ.

و تلجأ بعض الدول الي ايجاد فرص عمل لبعض العاملين والعاطلين لتخفيف حدة البطالة، كذلك قد تكون الدولة مضطرة الي تشغيل عدد من الافراد دون حاجة العمل اليهم حيث ان النظام الاشتراكي يقضي بايجاد فرصة عمل لكل مواطن .

والواقع ان قياس البطالة المقنعة في الدول النامية صعب جدا نتيجة لنقص الاحصاءات الا انه يمكن التأكد من وجود البطالة المقنعة عندما يتبين ان الانتاج الزراعي لا يتزايد عاما بعد آخر بالرغم من زيادة الايدي العاملة.

ويعتبر انتشار البطالة المقنعة في الدول النامية عقبة كبيرة امام هذه الدول للقضاء علي التخلف الاقتصادي إذ ان وجود البطالة يؤدي الي تقليل او انعدام ادخار العاملين لهذا القطاع وهذا يعني ان القضاء علي البطالة المقنعة او التخفيف من حدتها يؤدي الي زيادة الادخار وبالتالي زيادة معدل التكوين الرأسمالي .

رابعا: سوء اداره المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الحكومي :

ويؤدي ذلك الي قصور وتخلف في اساليب العمل الاداري مما يعوق تحقيق الافادة القصوي من استغلال الموارد المتاحة قوميا ومن اهم مظاهر المشكلة الادارية في الدول النامية ما يلي:

١ – عدم اختيار المنظمين في الدول النامية للعاملين بمنشأتهم تبعا لمؤهلاتهم العلمية وخبرتهم العملية.

٢ – عدم وجود طبقة من الاداريين الاكفاء والقادرين علي ادارة المنشأة تبعا للاساليب العلمية الحديثة ويرجع ذلك الي عدم تطوير برامج الدراسة في المعاهد المتخصصة لهذه الدراسات في الدول النامية.

٣ – مازالت معظم المنشآت الصناعية في بعض الدول النامية تستخدم اساليب الادارة التي كانت تتبعها الدول الغربية في القرن التاسع عشر

وبالتالي فأن هذه الدول في حاجه الي ثورة ادارية اكثر من حاجتها الي ثوره صناعية.

٤ – كثير ما يصادفنا في الدول النامية منشأت يديرها شخص واحد او عائلة واحدة وبالتالي غالبا ما يتم اختيار العاملين بها من بين افراد العائلة او من لهم صلات بالمسئولين حتي ولو لم يكونوا من حملة المؤهلات او ذو خبرة .

٥ – لذلك من اهم مشكلات الاداره في دول العالم الثالث سؤ توزيع الاختصاصات ، فقد نجد ان ادارة المبيعات في احدي المنشآت مسئولة عن بعض المسائل الادارية البحتة او بعض الموضوعات القانونية مما يؤدي الي ارتباط العمل واتخاذ قرارات غير سليمة.

٦ – اختصاصات مجالس الادارة والمديرين في المنشآت الصناعية في معظم الدول النامية اكبر بكثير من مثيلاتها في الدول المتقدمة اقتصاديا ويرجع ذلك الي انعدام الثقه من جهة وصعوبة الحصول علي ذوي المؤهلات العلمية العالية من جهة اخري.

٧ – ان الصورة العامة للعمل بالاجهزه الحكومية في الدول النامية هي البطء الشديد والتكرار والازدواج في الاجراءات وعدم تحديد الاختصاصات والتهرب من تحمل المسئولية والتراخي في الاداء، وهذا يؤدي الي انخفاض الطاقة الانتاجية وزيادة الوقت الضائع وتعطيل المصالح العامة

٨ – الجهاز الحكومي وشركات القطاع العام في الدول النامية مازالت تخضع لقوانين ولوائح مالية وادارية وضع معظمها في القرن التاسع عشر بما لايتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف اليها دول العالم الثالث.

خامسا : انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوي المعيشه :

يعتبر متوسط دخل الفرد في جميع الدول النامية باستثناء الكويت وفنزويلا ضعيف جدا اذا ماقورن بمتوسط دخل الفرد في الولايات المتحده أو دول اوروبا الغربية او كندا. ويرجع انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوي المعيشه الي ضأله الناتج القومي الكلي بالنسبة لعدد السكان ويلاحظ ان مجموعه كبيره من سمات التخلف الاقتصادي والاجتماعي هي نتيجة مباشره او غير مباشره لانخفاض متوسط دخل الفرد. بالاضافه الي ذلك فان معدل الزياده في

دخل الفرد في الدول المتقدمة اقتصاديا اكبر بكثير من مثيله في معظم الدول النامية وهذا يدل علي اتساع الهوه التي تفصل بين هاتين المجموعتين من الدول.

يضاف الي ذلك وجود تفاوت صارخ في توزيع الدخل في الدول النامية وما يترتب عليه ظهور تفاوت في الطبقات الاجتماعية للسكان وزياده النفقات المخصصه لشراء السلع الاستهلاكية الكماليه بالنسبة للطبقة الغنيه وانعدام الادخار بالاضافه الي حاله البؤس والجوع والضعف والمرض بالنسبة للطبقة الفقيره من المجتمع.

وانخفاض متوسط دخل الفرد الي جانب كونه احد العوامل الاساسية المكونه للحلقة المفرغة للفقر، فأنه يعني انخفاض مستوي المعيشه وبالتالي انخفاض مستوي الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية بصفة عامه فضلا عن انخفاض مستوي الادخار ومن ثم الاستثمار .

سادسا : ضعف التصنيع :

تتصف الدول النامية بتأخر قطاع الصناعة بها بالنسبة لما وصلت اليه في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، أنجلترا، فرنسا، ويترتب علي ذلك انخفاض نسبة العاملين في قطاع الصناعة في الدول النامية بالنسبة لمجموع السكان العاملين بعكس الحال في الدول المتقدمة هذا ويترتب علي ضعف وتأخر الصناعة في الدول النامية عدد من المشكلات التي تعوق التنمية الاقتصادية واهمها:

١- ظهور عجز في الموازنه النقدية وخاصة العملات الاجنبيه ويرجع ذلك الي استيراد السلع الرأسماليه الانتاجية اللازمه للتصنيع الي جانب استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية وغير المتوفره محليا. وتلجأ الدول النامية للتقليل من حده هذه المشكلة الي فرض نظام للرقابه علي النقد الاجنبي واتباع نظام تراخيص الاستيراد، ومنع استيراد السلع الكماليه.
٢- تجد الدول النامية صعوبات كثيره في تنفيذ خططها الاقتصادية وذلك نظرا لضأله الاهميه النسبيه للقطاع الصناعي ، وارتفاع اهميه القطاع الزراعي والذي يمثل نسبة كبيره من اقتصاديات هذه الدول والذى يتوقف علي عوامل خارجه عن اراده الانسان مثل الظروف الطبيعية (البرد، الصقيع.. الخ).

٣- يترتب علي ضعف الصناعة في الدول النامية ان تصبح اقتصاديات هذه الدول تحت رحمه اقتصاديات الدول المتقدمة اقتصاديا مما يهدد استقلالها السياسى . ويظهر ذلك واضحا في الدول الافريقية والاسيوية التي حصلت علي استقلالها في الفتره الاخيره ومازالت تتبع الدول الغربية اقتصاديا من حيث صادراتها ووارداتها.

سابعا: ضعف البنيان الزراعي:

يرجع انخفاض الانتاجيه الزراعية الي ارتفاع كثافه السكان الزراعيين بالنسبة لمساحه الارض الزراعية، وضأله رأ س المال، وضعف خبره العمال الزراعيين، ونقص كفاءه اساليب الانتاج، ورداءة انواع البذور، وعدم استخدام الاسمده الكيماوية بكميات مناسبة، وتخلف طرق ووسائل الري والصرف بالاضافة الي ذلك سوء توزيع ملكيه الارض .

ومن الناحية الاقتصادية فان تركيز الارض الزراعية فى ايدي فئه قليله من افراد المجتمع يؤدي الي تكوين طبقتين في المجتمع طبقة من الاغنياء وطبقة اخري من الفقراء ، وهذا يؤدي الي نقص الادخار ومن ثم ضعف معدل التكوين الرأسمالي لان طبقة الاغنياء يكون انفاقها علي السلع الاستهلاكية الكماليه، وطبقة الفقراء ينعدم ادخارها .

اما من الناحيه الماليه فنجد ان الضرائب التي يدفعها اصحاب الملكيات الكبيره رغم انها ضعيفه في معظم الدول النامية الا انه في النهايه يتحملها المستهلك في شكل ارتفاع في اسعار المنتجات الزراعية. فعندما يدفع المالك الضريبة يرفع ايجار الارض وبالتالي يقوم المستأجر برفع أسعار المنتجات الزراعية . اما من الناحية السياسية فان تركيز الارض في ايدي فئه قليله من افراد المجتمع يمكن هذه الفئه من التحكم في الاحزاب السياسية ومن ثم الوصول الي مقاعد البرلمان مما يعطيهم الفرصه للدفاع دائما عن مصالحهم الخاصة.

اما من الناحيه الانسانيه فيظهر التباين الكبير في الحياة المعيشية التي يعيشها كبار الملاك وحياه البذخ والترف التي يتمتعون بها نتيجة استهلاك واستخدام السلع الحديثه وحياه العمال الزراعيين والمعدمين للاراضي الزراعية.

كل العوامل السابقه توضح ان البنيان الزراعي في الدول النامية ضعيف ومتأخر بدرجات تتفاوت من دوله لاخري ويتمثل ذلك فى ضعف انتاجيه العامل الزراعي وضعف انتاجيه الوحده من الارض الزراعية وسؤ توزيع الارض الزراعية وما يترتب علي ذلك من انخفاض مستوي معيشه سكان الريف.

<u>ثامنا: قصور أو سؤ استغلال الموارد الطبيعية :</u>

تعتبر المشكلة الاساسيه في كثير من الدول النامية ليست ندره الموارد الطبيعية في حد ذاتها بقدر ما هي مشكله استغلال هذه الموارد وترجع هذه المشكلة الي :

١ – عدم توافر عناصر الانتاج الاخري اللازمة لاستغلال الموارد المتاحة خاصة عنصر رأس المال.
٢ – عدم توفر الدراية والخبرة الفنية اللازمة.
٣ – ضيق السوق المحلي وعدم امكانيه استيعاب كل ما ينتج من سلع .
٤ – صعوبه التصدير الي الاسواق العالمية اما لارتفاع تكاليف الانتاج او انخفاض نوعيه الانتاج.
٥– عدم اتباع الاساليب العلمية الحديثة في مجال استغلال الموارد.
٦– سوء الادارة داخل الوحدات الانتاجية التي تتولى استغلال الموارد الطبيعية.

<u>تاسعا: التبعيه الاقتصادية للخارج :</u>

بمعني ان الدول المتقدمة تتحكم في اقتصاديات الدول النامية وتتمثل هذه الظاهرة فيما يلي:

١– **سيطرة الاجهزة الاجنبية علي العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية:** مثل مكاتب الاستيراد والتصدير والبنوك، وشركات التأمين، اجهزة النقل..الخ. وفي بعض الدول النامية تمتد سيطرة الاجهزة الاجنبية الي ملكية المشروعات التي تنتج الصادرات من المواد الاولية لتصديرها الي الدول المتقدمة مثل شركات البترول في ايران، السعودية، فنزويلا.

٢– **انسياب رؤوس الاموال الاجنبية تجاه الدول النامية:** وذلك يهدد تمويل الاستثمار القومي وذلك بهدف تحقيق مصالح معينة للمستثمر الاجنبي والدول الصناعية التي تكون في حاجه الي المواد الغذائية والمواد الاولية التي تصدرها الدول النامية بصرف النظر عن المصالح الحكومية للدول

النامية . وقد اثر هذا النمط الاستعماري للاستثمارعلي مجري النمو الاقتصادي للدول النامية ووقف حائلا بينها وبين الاتجاه نحو التصنيع .

٣- **ارتفاع نسبة الصادرات الي الدخل القومي:** كما هو الحال في ماليزيا ، وكوريا، حيث تمثل ٥٠% اذا ماقورنت بمثيلاتها في الدول المتقدمة اقتصاديا. وهذا يجعل مستويات الدخل والتوظيف والمعيشه في الدول النامية تتوقف الي حد كبير علي الاحوال الاقتصادية باسواق التصدير بالخارج.

٤- **سوء التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية:** حيث نجد ان دولة واحدة من الدول المتقدمة تستأثر وحدها باكثر من ٥٠% من صادرات وواردات احدي الدول النامية مما يجعلها تتحكم فى اقتصادها القومي.

٥- **اعتماد الدول النامية علي الخارج في الحصول علي السلع الانتاجية:** عندما تتجه نحو التصنيع كالالات والمهمات والاجهزة المستحدثة وهذا يتيح الفرصة للدول المتقدمة ان تتحكم في اقتصاديات الدول النامية. ومن مصلحة الدول المتقدمة الا تتجه الدول النامية نحو التصنيع حتى تظل مصدرا تحصل منه الدول المتقدمة علي احتياجاتها من المواد الخام وتظل الدول النامية سوقا لتصريف الفائض من انتاجها الصناعي.

<u>عاشرا : التخصص فى انتاج واحد او منتجين :</u>

تتخصص الدول النامية فى انتاج واحد او منتجين كما هو الحال فى العراق مثلا حيث يمثل البترول نحو ٩٠% والبرازيل فى البن نحو ٧٠ % ، مما يجعل اقتصاديات هذه الدول خاضعة لتقلبات الاقتصاد العالمي بالنسبة لاسعار المواد الاولية بالاضافة الي ذلك خضوع الاقتصاد القومي لهذه الدول لظروف خارجة عن ارادة الانسان الا وهي الظروف الجوية وما يصيب الانتاج الزراعي من امراض وآفات.

بالاضافة الي ذلك فان الاسعار العالمية للمواد الاولية تميل الي الهبوط الشديد بينما تميل اسعار السلع المصنوعة التي تستوردها هذه الدول الي الارتفاع.

احدي عشر: التبعية النقدية والمصرفية:

ويقصد بذلك استخدام الدولة النامية عملة اجنبية في التداول الداخلي او اسناد عملة الدولة النامية الي غطاء من النقد الاجنبي او تبعية الدوله النامية لمنطقة نقدية وقد كانت هذه الحالات في معظم الدول النامية قبل حصولها علي الاستقلال السياسي. ويؤدي ذلك الي ارتباط القيمة الخارجية للعملة الوطنية بالقيمة الخارجية للعملة الاجنبية ومن ثم انعكاس التطورات النقدية والاقتصادية للدول المتقدمة علي الاحوال الاقتصادية للدول النامية. هذا بجانب عجز الدول النامية عن تحديد كمية النقود المتداولة بالداخل مما يعوق استخدام سياسات نقدية سليمة للتأثير علي عرض النقود او علي مستوي الاسعار في الداخل او علي حجم التوظيف.

ثالثا : الخصائص غير الاقتصاديـــة للدول النامية

تتميز الدول النامية من النواحـــى السكانية والاجتماعية والثقافية والصحية والسياسية بالخصائص التالية :

اولا : ارتفاع كبير جدا فى معدلات المواليــــد :

ولعلنا نتساءل الان عن اسباب ارتفاع معدل المواليد فى الدول النامية الذى قد يعزى الى :

١ - سن الزواج المبكر للنساء : ففى بعض الدول النامية يحدد القانون حدا ادنى منخفض لسن الزواج للمرأه كما هو الحال مثلا فى افغانستان حيث ينص القانون على ان هذا الحد هو ١٤ سنه. وفى عدد آخر من دول العالم الثالث ليس هناك تحديد على الاطلاق. وهذا يعنى زيادة فترة الخصوبة للنساء المتزوجات فى الدول النامية مما يؤدى الى ارتفاع معدل المواليد لان المرأة التى تتزوج فى سن مبكرة تكون لديها فرصة لانجاب عدد كبير من الاطفال. وقد اثبت العلماء ان زواج البنات اللاتى فى سن الثامنة عشر يكون مخصبا بنسبة تعادل ضعف زواج الفتيات اللاتى فى سن الثامنة والعشرين .

٢ - انخفاض تكاليف تربية الاطفال : تتميز الدول النامية بعكس الدول المتقدمة - بانخفاض مستوى وتكاليف المعيشة، فالمبالغ اللازمة لتربية وتعليم الاطفال ليست مرتفعة ولا تستنفد جزءا كبيرا من ميزانية الاسره كما هو الحال بالدول المتقدمة. لذلك لا يخشى الوالدان انجاب عدد كبير من

الاطفال . هذا علاوة على ان نسبة كبيرة من الاطفال فى دول العالم الثالث ولا سيما فى المناطق الريفية لا يتلقون التعليم ولا يلقون العناية الكافية من آبائهم ، اما فى الدول المتقدمة اقتصاديا حيث يرتفع مستوى وتكاليف المعيشة فان تربية الابناء وتعليمهم والعناية بصحتهم ، تستنفد جزءا كبيرا من ميزانية الاسرة.

٣ - <u>تغلب الطابع الزراعى</u>: يتميز اقتصاد الدول النامية – كما سبق القول – بتغلب الطابع الزراعى عليه. و تستخدم هذه الدول الوسائل الزراعية البدائية التى تعتمد على العمل اليدوى بعكس الحال فى الدول المتقدمة اقتصاديا التى تعتمد الزراعة فيها على الالات الحديثة. لذلك فان انجاب الاطفال فى المناطق الريفية بالدول النامية يعتبر موردا اقتصاديا للعاملين بالزراعة . ففى هذه المناطق يستطيع الطفل منذ سن مبكر ، مساعدة ابيه فى العمل الذى لا يحتاج الى دراسة أو خبرة ويكون اذن مصدر رزق له. ويترتب على ذلك ان المزارعيين فى الدول النامية يستطيعون زيادة مصدر رزقهم بزيادة عدد ابنائهم .

٤- <u>ارتفاع نسبة الاميين</u> : تشير الاحصاءات – الى ارتفاع نسبة من لا يعرفون القراءة والكتابة فى الدول النامية . وتتفاوت هذه النسبة من دولة لاخرى ولكنها تصل فى بعض الدول النامية الى اكثر من ٩٠% من مجموع السكان. ولاشك ان الفرد الذى لا يعرف القراءة والكتابة لا يكون فى مستوى يسمح له عمل او حتى مجرد التفكير فى التخطيط العائلى . وعلاوة على ذلك – وهذه نقطة لها خطورتها – فان الاميين لا يعرفون ولا يدركون ان الزيادة السريعة فى السكان تعوق التنمية الاقتصادية. اما عن وسائل تنظيم النسل فهى بطبيعة الحال لا تلائم العقلية البدائية لهؤلاء الافراد.

وقد اجريت عدة ابحاث فى جمهورية مصر العربية لمعرفة مدى تأثير مستوى تعليم الزوجة على حجم الاسرة وقد اتضح من هذه الابحاث ان المائة زوجة الجامعية قد انجبن ٣٩٤ طفلا ، وان المائة زوجة فى مستوى التعليم الثانوى قد انجبن ٥٨٣ طفلا ، وان المائة زوجة فى مستوى التعليم الابتدائى قد

انجبن ٧٠٣ طفلا، اما بالنسبة للزوجات المائة الاميات فقد انجبن ٧٠٨ طفلا . وهكذا نرى كيف انه كلما ارتفع مستوى التعليم كلما انخفض حجم الاسرة.

٥- انتشار فكرة العائلة الكبيرة : من الظواهر المعروفة فى المناطق الريفية بالدول النامية ان الفرد مرتبط ومتعلق بعائلته الى حد بعيد، ولذلك فان سكان هذه المناطق يعتقدون ان قوة العائلة تتوقف الى حد بعيد على عدد افرادها. وهذا يعنى انه كلما زاد عدد افراد الاسرة كلما زادت قوتها والعكس صحيح.

٦- الرغبة فى انجاب طفل ذكر : فى بعض دول العالم الثالث – ولا سيما فى الدول الاسلامية – كثيرا ما يفضل الآباء ان يكون من بين ذريتهم ابن ذكر. والسبب الرئيسى فى ذلك غالبا ما يكون نظام الوراثة . فتبعا لتعاليم الدين الاسلامى ، فى حالة وفاة الاب ، واذا لم يكن له ابن ذكر فان جميع افراد العائلة حتى درجة القرابة الرابعة لهم نصيب فى التركة اما اذا كان له ابن ذكر فلن يستحق فى التركة الا زوجة المتوفى وابنائه ووالديه . ولذلك كثيرا ما نصادف عائلة لها عدد كبير من الاطفال الاناث (اربعة أو خمسة او ربما اكثر من ذلك) وعلى الرغم من ذلك يرغب الوالدان فى انجاب طفل آخر على امل ان يكون ذكرا .

٧- ارتفاع معدل وفيات الاطفال : كثيرا ما يهمل الاقتصاديون للاسف هذا العامل رغم اهميه تأثيره في رأينا في ارتفاع معدل المواليد. وارتفاع معدل وفيات الاطفال معناه وفاه نسبة كبيرة منهم قبل ان تصل الي سن الرشد. ولاشك ان ذلك يدفع الاباء الي انجاب عدد كبير من الاطفال املا في ان يبقي بعضهم علي قيد الحياة.

٨ – تعدد الزوجات وانتشار الطلاق : لاشك ان اباحة وممارسة تعدد الزوجات وانتشار الطلاق يؤدي الي زيادة معدلات المواليد. فطبقا للاحصاءات نجد ان من يتزوج بأكثر من امرأة يكون لديه– غالبا– عدد كبير نسبيا من الابناء . وكذلك الحال بالنسبة لمن يطلق زوجته ويقترن بأخري يكون لديه عادة عدد كبير نسبيا من الابناء . ولعل هذا سببا في ارتفاع معدل المواليد في الدول الاسلامية بصفة خاصة.

٩-**التفاوت الصارخ في توزيع الدخل:** تتميز دول العالم الثالث كما سبق ان رأينا بتفاوت صارخ في توزيع الدخل بين افراد المجتمع. ويترتب علي ذلك وجود طبقتين، طبقة الاغنياء وطبقة الفقراء. وتدل الاحصاءات علي ان متوسط عدد افراد الاسرة في طبقة الفقراء يكون عادة اكبر بكثير مما هو عليه في طبقة الاغنياء ، ويرجع ذلك الي ان الاغنياء يحاولون انجاب عدد محدود من الاطفال حتى لاينخفض مستوي الاسره بتقسيم الثروة علي عدد كبير من الابناء. نخلص من ذلك الي ان توزيع الدخل القومي علي افراد المجتمع بطريقة اقرب الي العدالة مما يسمح بالتقريب بين الطبقات، قد يؤدي الي خفض معدل المواليد.

١٠- **عدم انتشار وسائل تنظيم النسل:** يدلنا تاريخ الدول التي وصلت الي درجه عالية من التقدم الاقتصادي والاجتماعي علي اهمية هذا العامل في خفض معدل المواليد. فحتي منتصف القرن التاسع عشر كانت معدلات المواليد في هذه الدول مرتفعة. ولكن بعد انتشار الوسائل الحديثة لتنظيم النسل وبخاصة في القرن العشرين، استطاعت هذه الدول ان تتحكم في معدلات مواليدها وتخفيضها بنسبة كبيرة. ويرجع عدم انتشار وسائل تنظيم النسل في الدول النامية الي عدة اسباب منها جهل الافراد في هذه البلاد، واعتقادهم بتعارضها مع تعاليم الدين، وارتفاع اثمان هذه الوسائل بالنسبة لدخولهم وغيرها من الاسباب.

١١- **التفسير الخاطئ للتعاليم الدينية:** ويظهر اثر هذا العامل بصفة خاصة في الدول الاسلامية حيث يعتقد الكثيرون من سكان هذه الدول ان الشريعة الاسلاميه تحرم تنظيم النسل. وفي اعتقادنا ان مثل هذه التفسيرات السطحية ما هي الا انعكاس للتقاليد والعادات السائدة في تلك البلاد. فمن المتفق عليه بين أئمة الاسلام ان منع تكوين الجنين ليس محرما. وانما ما هو محرم هو قتل الجنين بعد تكوينه (الاجهاض) .

تلك هي اهم اسباب ارتفاع معدل المواليد في الدول النامية، ولما كان معدل الوفيات كما سنري ذلك بالتفصيل في الصفحات التاليه في تناقص مستمر فان سكان العالم الثالث يتزايدون بمعدلات سريعة، ومن هنا ظهرت مشكله" تضخم

السكان" في الدول النامية. وفيما يلي نتناول بالتحليل الاثار السيئة التي تترتب علي هذه الظاهرة في الدول النامية:

أولا : من المعروف ان متوسط دخل الفرد هو خارج قسمه الدخل الكلي علي عدد السكان . فاذا فرضنا ثبات الدخل الكلي فان أي زياده في السكان تؤدي بطبيعة الحال الي نقص متوسط دخل الفرد . ولكن قد يرد علي ذلك اننا قد افترضنا ثبات الدخل الكلي وهذا يتنافي مع الحقيقة لان معظم الدول النامية تبذل مجهودا حقيقيا لزياده دخلها. والواقع ان هذا لا يغير شيئا في المشكلة لان الزيادة السريعة في السكان تمتص جزاء كبيرا من الزيادة في الدخل القومي، وهذا يعني زيادة الفترة اللازمة للقضاء علي التخلف الاقتصادي.

ثانيا : يؤدي تضخم السكان وتزايدهم بمعدلات سريعة الي تحول النشاط الاقتصادي الي انتاج السلع الاستهلاكية دون السلع الانتاجية او الصناعية الثقيلة مما يؤدي الي تعطيل التنمية الاقتصادية.

ثالثا: رأينا في الفصل السابق ان الدول النامية تتميز بانتشار البطالة المقنعة أي وجود عدد ممن يعملون بالزراعة والصناعات المنزلية ولكنهم لايضيفون شيئا الي الناتج الكلي لانعدام انتاجيتهم الحدية ورأينا في هذا الفصل ان معدل المواليد في الدول النامية يكون اكثر ارتفاعا في المناطق الريفية عنه في المدن. نخلص من ذلك الي ان الزيادة السريعة في السكان تزيد مشكلة البطالة المقنعة تعقيدا وما يترتب علي ذلك من انخفاض مستوي معيشة سكان الريف .

رابعا: تدل الاحصاءات علي ان السكان الذين ينتمون الي السن غير المنتجة(أي قبل بلوغ الخامسة عشرة) يكونون نسبة اعلي في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة اقتصاديا. فبصفة عامة تزيد هذه النسبة في دول العالم الثالث عن ٤٠% من مجموع السكان اما في الدول المتقدمة اقتصاديا ولا سيما تلك التي وصلت الي درجه عالية من التصنيع، فان هذه النسبة تتراوح بين ٢٠،٢٥% من مجموع السكان. ولا شك ان الطفل من يوم ولادته حتي يصبح " منتجا " يعتبر عبئا علي الاسرة لانه يستنفد جزءا من

ميزانيتها مما يؤدي الي نقص الادخار كما انه يعتبر في نفس الوقت عبئا علي المجتمع حيث انه يستنزف خيراته دون ان يسهم في زيادة الثروة القومية.

خامسا : يتفق الاقتصاديون علي ان الدولة هي التي يجب ان تضطلع بالجزء الاكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية لعدم كفاية القطاع الخاص. هذا يعني وبصفة خاصة في الدول التي تتبع النظام الاشتراكي ان الدولة تتكفل بتقديم الخدمات المختلفة للسكان ولاسيما الخدمات الرئيسية مثل التعليم والخدمات الصحية وتوفير مياة الشرب الصالحة،... الخ. ولما كان الدخل في الدول النامية محدودا وكذلك موارد الدولة، فهذا يعني نقص المبالغ المخصصة للاستثمار ما يؤدي الي تعطيل عجلة التنمية الاقتصادية.

سادسا : من المعروف ان دول العالم الثالث وهي في سبيلها للقضاء علي التخلف الاقتصادي تواجه عددا من المشكلات تحاول بشتي الوسائل ايجاد الحلول المناسبة لها. ومما لاشك فيه ان الزيادة السريعة في السكان تخلق عددا من المشكلات التي يجب علي المسئولين وهم بصدد وضع التخطيط الاقتصادي ودراستها واخذها في الاعتبار مثل مشكلة الاسكان ومشكله التوظيف ومشكله المواصلات وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعيه التي يستنفد حلها جزءا كبيرا من موارد الدوله التي كان يمكن توجيهها الي الاستثمارات في قطاع الصناعه او الزراعه مما يدفع التنمية الي الامام.

سابعا: تؤدي الزياده السريعه في السكان الي انخفاض نصيب الفرد من القوي العامله من عوامل الانتاج الاخري مثل الارض، ورأس المال. ومن الطبيعي ان يؤدي ذلك الي اضعاف انتاجيه الفرد ومن ثم انخفاض الدخل الذي يمكن ان يحصل عليه .

ثامنا : من المعروف ان حكومات الدول الاشتراكيه تكون ملزمه بايجاد عمل لكل مواطن قادر عليه راغب فيه. ولذلك فان التزايد السريع للسكان الذي يؤدي الي تزايد اعداد الخريجين من المدارس والمعاهد والجامعات، يجعل الدوله مضطره في بعض الاحيان الي تعيين بعض الافراد في وحدات

انتاجيه لاتكون في حاجه حقيقية الي خدماتهم . ومن الواضح ان ذلك يؤدي الي خلق كثير من المشاكل مثل تعقيد العمل والروتين، وزياده الاجور المدفوعه دون ان يقابل ذلك زياده مماثله في الانتاجيه، وزياده النفقات العامه للوحده الانتاجيه،...الخ .

تلك هي اهم الاثار السيئه التي تترتب علي تزايد السكان بمعدلات مرتفعه في الدول النامية. واخيرا تجدر الاشاره الي انه اذا كان تزايد السكان بمعدلات مرتفعه يعتبر احد معوقات التنمية الاقتصادية لانه يؤدي كما سبق ان ذكرنا الي خلق كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فأنه يعتبر في نفس الوقت نتيجة من نتائج التخلف الاقتصادي ومظهرا من مظاهره. وليس ادل علي ذلك من ان ظاهره تزايد السكان بمعدلات مرتفعه نشاهدها في الدول النامية دون الدول المتقدمة اقتصاديا ويترتب علي ذلك نتيجة هامه الا وهي انه كلما سار المجتمع في طريق التنمية ولا سيما اذا كان ذلك مقترنا بتقدم اجتماعي فان ذلك مؤدي الي تخفيض معدل السكان بطريقة تلقائية.

ثانيا : ارتفاع كبير نسبيا في معدلات الوفيات :

ان النمو السكاني خلال فتره زمنيه معينه لا يتحدد عن طريق معدلات المواليد وحدها، وانما يتحدد بالفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات، وهذا ما يعرف باسم الزياده الطبيعية للسكان ، لذلك فان دراسه معدلات المواليد في الدول النامية التي كانت موضوع دراستنا في الفقره السابق، لاتستكمل جوانبها الا بدراسه اخري لمعدلات الوفيات .

ان كثيرا من الاقتصاديين يعتبرون ان مدي ارتفاع معدل الوفيات يعبر الي حد بعيد عن مدي التقدم الاقتصادي والواقع انه وان كان ارتفاع معدل الوفيات ظاهره عامه في جميع دول العالم الثالث، الا ان هذا المؤشر من مؤشرات التخلف الاقتصادي قد فقد كثيرا من اهميته ولا سيما في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانيه، ويرجع ذلك الي انخفاض معدل الوفيات نتيجة تطبيق القواعد الصحية الحديثه وزياده عدد الاطباء وانتشار الوعي الصحي بين عدد كبير من سكان الدول النامية ولاسيما في المناطق الريفية التي كانت الي عهد قريب محرومه من كل عنايه صحيه. ولاشك ان ظهور بعض العقاقير الحديثه ذات الفاعلية الكبيره في القضاء علي الامراض المعديه والاوبئه الخطيره التي

كانت تفتك باعداد كبيره من السكان مثل الكوليرا والجدري و الطاعون والسل الرئوي كان له فضلا كبيرا في الانخفاض الملموس في معدلات الوفيات.

ويرجع ارتفاع معدل الوفيات في الدول النامية الي اسباب كثيره اهمها : نقص وسؤ التغذية، النقص الكبير في عدد الاطباء وعدد المستشفيات، انتشار الامراض الوبائية والامراض المعديه، عدم انتشار الوعي الصحي، عدم وجود كميات كافيه من العقاقير وبخاصة تلك المكتشفه حديثا، انخفاض المستوي العام للمساكن،... الخ.

ونود ان نلفت النظر الي ان ارتفاع معدل الوفيات هو في الواقع كما سبق القول بالنسبة لارتفاع معدل المواليد سبب ونتيجة للتخلف الاقتصادي . لذلك يجب علي الدول النامية وهي في سبيلها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعيه ان تعمل علي خفض معدل الوفيات وذلك ببناء المستشفيات، زياده عدد الاطباء، نشر الوعي الصحي بين المواطنين، خفض اسعار العقاقير الطبيه، تطعيم المواطنين بالامصال الواقيه من الاوبئه والامراض المعديه.. الخ .

فمن الوجهة الاقتصادية، يمثل وفاه الاطفال قبل وصولهم الي السن " المنتجه" خساره كبيره للمجتمع تتمثل في كل ما يستهلكه هذا الطفل من سلع وخدمات من يوم ولادته حتي يوم وفاته. ولاشك ان انخفاض متوسط العمر يترتب عليه ضياع جزء كبير من الطاقة الانتاجيه التي تكون دول العالم الثالث في اشد الحاجه اليها لدفع عجلات التنمية سريعا الي الامام.

ثالثا: انخفاض المستوى الصحي:

علي الرغم من المجهود الكبير والتقدم الملموس في الميدان الطبي بصفة خاصة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانيه، فان المستوي الصحي في جميع الدول النامية مازال منخفضا لاسيما اذا ماقورن بمثيله في الدول المتقدمة اقتصاديا. ولقياس المستوي الصحي في دوله بمعرفه مدي ما حققته هذه الدوله من تقدم في هذا المجال خلال فتره معينه او لمقارنه المستوي الصحي بينها وبين دوله او دول اخري. يلجأ الاقتصاديون الي عده مقاييس أو معايير اهمها:

١ – عدد السكان بالنسبة لكل سرير بالمستشفيات .

٢ – عدد السكان بالنسبة لكل طبيب.

وبالإضافة إلي ما تقدم فلابد من الاشاره الي انخفاض مستوي الاطباء في عدد من الدول النامية وعدم وقوفهم علي طريق ووسائل العلاج الحديث وكذلك تجدر الاشاره الي عدم توافر انواع كثيره من العقاقير ولاسيما المكتشفه حديثا.

ومما يدعو الي تفاقم المشكلة، ان الميزانيات العامة للدول النامية لاتسمح في اغلب الاحيان بتوفير الرعاية الطبية الكافية وخدمات تحسين البيئة، كما ان متوسط دخل الفرد لايسمح له بالانفاق الكافي علي المرضي من اعضاء اسرته ولاسيما الاطفال الذين يكونون دائما اكثر عرضة للمرض ، بل في كثير من الاحيان لايجد المبلغ اللازم لشراء العقاقير الضرورية لوقايته ووقاية اعضاء اسرته من الهلاك .

فإذا أضعفنا إلي ما تقدم عدم انتشار الوعي الصحي بين معظم المواطنين في الدول النامية، استطعنا ان نتفهم بسهوله لماذا تنتشر الاوبئه الفتاكه في هذه الدول علي نطاق واسع .

مما لاشك فيه ان انخفاض المستوي الصحي له آثار سيئة متعددة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. ولعل اخر هذه الاثار السيئة انخفاض الانتاجية فمن جهة يؤدي انتشار الاوبئة المتوطنة التي تفتك بالملايين الي ضياع طاقة انتاجية كبيرة علي المجتمع ومن ناحية اخري فان انخفاض المستوي الصحي يضعف من الطاقة الانتاجية للافراد وينهك قواهم نظرا لعدم قدرتهم علي العمل المستمر، وكثرة تغيبهم عن العمل.

<u>رابعا : ارتفاع نسبة الاميين:</u>

تتميز الدول النامية بارتفاع نسبة الاميين بعكس الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا حيث لا تتعدي هذه النسبة عادة ٥% من مجموع السكان، والواقع ان نسبة من يعرفون القراءة والكتابة الي مجموع السكان تتفاوت تفاوتا كبيرا من دولة لاخري ، بينما تبلغ نسبة الامية نحو ٩٠% فى الدول النامية .

<u>وفيما يلى بعض الحقائق عن التعليم فى الدول النامية</u> :

١ – هناك تفاوت كبير بين المدن والمناطق الريفية من حيث مدى انتشار التعليم وذلك فى جميع الدول النامية. وتدل الاحصاءات على ان نسبة

الاميين فى المناطق الريفية تصل احيانا الىضعف ما هى عليه فى المدن، هذا علاوه على ان بعض المناطق الريفيه محرومه تماما من التعليم .

٢ – هناك تفاوت كبير فى نسبة التعليم بين كل من الجنسين فتدل الاحصاءات على نسبة التعليم بين الاناث فى دول العالم الثالث اقل من نسبة التعليم بين الذكور .

٣- لايقبل الافراد في الدول النامية علي التعليم الفني والمهني بانواعه المختلفه(صناعي،زراعي،تجاري). فمن وجهه نظر المجتمع، مازال العمل اليدوي في عدد كبير من هذه الدول اقل احتراما من العمل المكتبي.

٤- هناك نقص كبير في عدد المدرسين وفي المباني المدرسيه في جميع الدول النامية.

٥- مستوي التعليم بصفة عامه في دول العالم الثالث اقل منه في الدول المتقدمة اقتصاديا.

ولعلنا نتسائل الان عن الآثار السيئه لارتفاع نسبة الاميين وانخفاض مستوي التعليم علي اقتصاديات الدول النامية:-

(١) : ان اخطر النتائج التي تترتب علي عدم انتشار التعليم في رأينا هي ان الشخص الذي لايعرف القراءة والكتابة لايفهم ولايستطيع ان يدرك احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمما لاشك فيه ان مجهود الدوله وحدها لايكفي لتحقيق هذه التنمية، وانما يجب علي جميع افراد المجتمع ان يسهموا في القضاء على التخلف الاقتصادي . ولنضرب لذلك مثالا: تحاول الدول النامية بشتي الطرق والوسائل زياده الادخار لتمويل الاستثمارات اللازمه لتنفيذ الخطط الاقتصادية وهذا يعني ضروره تقليل الاستهلاك واتباع سياسة التقشف. ولاشك ان الشخص الذي لايعرف القراءة والكتابة، والذي يعيش بافكاره الخاصة التي كونها بنفسه، ولنفسه، لايستطيع ان يفهم هذه الاحتياجات ومن ثم لايمكن ان يتعاون مع المسئولين في كسر جوانب الحلقة المفرغة للفقر.

مثال آخر : لقد رأينا فيما سبق ان عددا كبيرا من دول العالم الثالث يعاني من التزايد السريع للسكان، ولاشك ان من لايعرف القراءة والكتابة لايدرك خطورة هذه المشكلة ومن ثم فهو لايحاول تنظيم النسل بما يتفق واحتياجات التنمية

الاقتصادية والاجتماعية. علاوه علي انه قد يجهل ان هناك وسائل علمية حديثه لتنظيم النسل دون تعارض مع تعاليم الدين.

(٢) : عدم انتشار التعليم وبصفة خاصة عدم اقبال الافراد علي التعليم الفنى والمهني، يعني نقص طبقة المهندسين والاداريين والعمال الفنيين وانعدام هذه الطبقة هو في الواقع احد الاسباب الرئيسية التي تحول دون تقدم دول العالم الثالث، لان التصنيع وهو الهدف الاول لهذه الدول. لايقوم الا علي اكتاف هذه الطبقة.

ان الاحصاءات تدل علي ان شباب الجيل الجديد في معظم الدول النامية يفضلون الاتجاه نحو دراسه العلوم النظرية كالاداب والقانون والتاريخ وغيرها، عن دراسه الطب والهندسه والكيمياء وغيرها .وفي بعض دول العالم الثالث نجد ان نقص الامكانيات وخاصة المعامل والورش والاجهزه العلمية والقائمين بالتدريس يحول دون زياده الطلبة بالكليات العمليه .

ان المسئولين عن السياسة الاقتصادية في الدول النامية يجب ان يعلموا ان بلادهم علي الاقل في المرحله الاولي للبناء ليست في حاجه الي ادباء بقدر ماهي في حاجه الي مهندسين مناسبين و ليست في حاجه الي محامين بقدر ما هي في حاجه الي الاطباء.

(٣) : هناك علاقة وثيقه بين انتشار التعليم والمستوي الصحي فكلما ارتفعت نسبة الاميين كلما انخفض المستوي الصحي فمما لاشك فيه ان الفرد الذي لم يلق أي قسط من التعليم يعرف القليل عن المبادئ الصحية. فمثلا شرب المياة الملوثة وعدم النظافه يؤديان الي انتشار كثير من الامراض ومن ثم ارتفاع معدل الوفيات، ولاشك ان مثل هذا الوضع يلقي علي الدوله مسئوليات جسيمه يجعلها تخصص جزءا من مواردها النادره نسبيا للقضاء علي الاوبئه والامراض وعلاج المواطنين، وهذه الموارد كان من الممكن تخصيصها لاستثمارات منتجه مما يدفع التنمية الاقتصادية سريعا الي الامام

خامسا : عدم وجود الطبقة المتوسطة :

تتميز الدول النامية بعكس الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا بضآلة حجم الطبقة المتوسطة. ان من يطلع علي التاريخ الاقتصادي للدول الغربية التي وصلت اليوم الي درجة عالية من التصنيع ولاسيما الولايات المتحده وانجلترا وفرنسا والمانيا يعرف ان التقدم الاقتصادي في هذه الدول قد تحقق بفضل توافر عوامل عديدة، منها بل واهمها وجود طبقة متوسطة.

واليوم حيث تحاول الدول النامية القضاء علي التخلف الاقتصادي لاتوجد بها غالبا طبقة متوسطة. فالمجتمعات في هذه الدول غالبا ما تتكون من طبقتين : طبقة الاغنياء وهى عادة طبقة الاقطاعيين والمستغلين وطبقة الفقراء(وهي عاده طبقة الفلاحين والعمال)، وبين هاتين الطبقتين لاتوجد طبقة متوسطة.

ولا يتسع المجال هنا لدراسه التطور الاقتصادي للدول النامية لمعرفه اسباب عدم توافر الطبقة المتوسطة، وانما نكتفي بالاشاره الي ان الدول الاستعماريه (فيما سبق) وعلي رأسها انجلترا وفرنسا تعتبر مسئوله الي حد بعيد عن عدم توافر هذه الطبقة بدول العالم الثالث التي استعمرتها مئات السنين. ان سياسة الدول الاستعمارية تجاه هذه الدول كانت تهدف الي بقائها متخلفه حتي تظل مصدرا تحصل منه الدول الصناعية علي ما تحتاج اليه من المواد الاوليه، وفي نفس الوقت تظل سوقا رائجه لمنتجات هذه الدول.

وقد ترتب علي عدم وجود طبقة متوسطة آثار سيئه اهمها :

(أ) : نقص الادخار " فالفقراء لايستطيعون الادخار نظرا لضعف دخلهم وعدم كفايته لمواجهة ضروريات الحياة ، بل اكثر من ذلك ان وجود هذه الطبقة يؤدي الي نقص الادخار الكلي نتيجة لانتشار الادخار السلبي كما سبق ان راينا .

(ب)عدم توافر الطبقة المتوسطة يعني عدم توافر طبقة الفنيين الذين تقوم علي اكتافهم في الواقع كل نهضه اقتصاديه ولاسيما اذا كانت الدوله تتبع سياسة انمائيه قوامها التصنيع بمعدلات سريعه . ولعل عدم وجود هذه الطبقة المتوسطة هو السبب الذي دفع جميع الاقتصاديين تقريبا الي المطالبة بزياده تدخل حكومات الدول النامية في الشئون الاقتصادية وضروره اطلاع القطاع العام بالجزء الاكبر من عمليه التنمية الاقتصادية. ان القطاع العام

في دول العالم الثالث يحل محل الطبقة المتوسطة التي قامت علي اكتافها النهضه الصناعية في الدول الغربية ابتداء من عام ١٧٦٠ حيث بدأت الثورة الصناعية INDUSTRIAL REVOLUTION في انجلترا خلال القرن التاسع عشر حيث انتشرت الثورة الصناعية في عدد كبير من الدول الاوروبية وكذلك الولايات المتحده الامريكية .

سادسا : فساد البيئة السياسية :

يقصد بالبيئة السياسية كل ما يتعلق بنظام الحكم، وشكل الطبقة الحاكمة والاوضاع الحزبية او الطبقية، ودرجه الوعي والنضوج السياسي وكل ما يتصل بهذه الموضوعات من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية.

والواقع ان فساد البيئة السياسية كأحد خصائص الدول النامية لاينطبق علي هذه الدول جميعها لان بعض الدول النامية شهدت في سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية قيام ثورات وطنية تحررية، استطاعت ان تقضي علي فساد البيئة السياسية. ولكن علي الرغم من ذلك، فان فساد البيئة السياسية الذى مازال يستشري حتي اليوم في بعض الدول النامية، قد انعكست آثاره علي احتمالات واتجاهات التنمية في هذه الدول.

وتتمثل اهم مظاهر فساد البيئة السياسية فيما يلي :

١- عدم توافر الاستقرار السياسي نتيجة قيام كثير من الانقلابات العسكريه كما حدث في كثير من دول امريكا اللاتينية بصفة خاصة.

٢ - وجود حكومه استغلاليه او اقطاعيه او حكومه قوامها حزب يمثل مصالح الطبقات المالكه او الثريه.

٣ - تصارع الاحزاب السياسيه المتضاربه المصالح، التي لاتفكر ولاتهتم بالمصالح القومية والمصالح الاقتصادية للشعب، بقدر ماتفكر وتهتم بمناصب الحكم وما وراءها من امتيازات .

٤- تخلف درجه الوعي السياسي لدي افراد الشعب مما يؤدي الي عدم معرفتهم لحقيقة حقوقهم والمطالبة بها.

والواقع ان مثل هذه البيئة السياسية الفاسدة، تساعد مع غيرها من العوامل علي بقاء الدول النامية في حاله من التخلف الاقتصادي. ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لايمكن ان تتحقق الا في ظل حكومة ديمقراطية جريئة في ضربها لعوامل الفساد والسيطرة الداخلية، مؤمنة بالاسلوب العلمي، واعية لضرورة تحقيق اهداف الرفاهية، لاتمثل مصلحة الفئة الحاكمة، ولاتعتمد علي تأييد فريق من المنافقين الذين يستفيدون من وجود مثل هذه البيئة السياسية الفاسدة.

سابعا: اشتغال الاطفال :

تتميز دول العالم الثالث بانتشار ظاهره اشتغال الاطفال بعكس الدول الصناعية .وكما يلاحظ كذلك ان اشتغال الأطفال في دول العالم الثالث منتشر في المناطق الريفية. واسباب اشتغال الاطفال في الدول النامية كثيره اهمها انخفاض مستوي الدخل. ولذلك تلجأ العائلات الفقيرة (وما أكثرها في هذه الدول) الي تشغيل الاطفال. وقد يندهش البعض ولاسيما من لم يقم طوال حياته بزيارة احدي الدول النامية عندما يعلم ان الاطفال يكونون في بعض المهن اكثر انتاجية من الرجال مثل مسح الاحذيه وصناعة السجاجيد وبيع الجرائد والحلويات علي مركبات الترام وفي الطرق العامة وغيرها.

وكذلك من اسباب اشتغال الاطفال بالدول النامية نذكر عدم العدالة في توزيع الدخل، وعدم وجود قانون للتعليم الاجباري او عدم التمسك بتطبيقه وتوقيع العقوبات، وعدم وجود تشريع يحرم تشغيل الاطفال، وضعف الانتاجية الزراعية..الخ .

ولعل اخطر ما في هذه الظاهرة من نتائج زياده نسبة الاميين ، فالطفل الذي يشتغل بالزراعة او باية مهنة اخري في سن مبكره لاينال أي قسط من التعليم.

ومن النتائج السيئة لهذه الظاهرة كذلك اصابة كثير من الاطفال بأمراض مهنية وضعف عام سواء نتيجة قيامهم باعمال خطرة تستلزم وعيا خاصا لايتوافر عادة لدي الاطفال، او نتيجة قيامهم باعمال اخري تعرض حياتهم للخطر كالتنقل بين مركبات الترام لبيع الجرائد والحلويات، ولعل كثرة وبشاعة الحوادث التي تقع كل يوم لهؤلاء الاطفال خير دليل علي ذلك.

وأخيرا، فاننا إذا تركنا الناحية الاقتصادية والناحية الاجتماعية جانبا ونظرنا الي المشكلة من زاويتها الانسانية فقط، فانه من المؤلم حقا ان نري طفلا لم يتجاوز العاشره من عمره يعمل مثلا كخادم لاسره كبيرة، هذا الطفل الصغير يقوم بخدمة خمسة او ستة افراد مقابل قروش زهيدة، يعمل منذ الصباح حتي المساء وليس له الحق في اجازه (لاأسبوعية ولا سنويه)، بل واكثر من ذلك لايحصل علي اجره فغالبا ما يدفع سيده هذا الاجر لابويه .

ثامنا : الانفاق البذخي:

ان السلوك الاستهلاكي لافراد المجتمع يعتبر من اهم العوامل التي تؤثر في عملية التنمية الاقتصادية. وقد اثبتت الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ان السلوك الاستهلاكي للافراد في الدول النامية هو من اهم العوامل التي تعوق النمو الاقتصادي. فمن المعروف أن الافراد في الدول النامية ولاسيما ذوي الدخول المرتفعة يميلون الي الانفاق البذخي والاسراف والتبذير مما يؤثر تأثيرا سيئا على معدل التكوين الرأسمالي. فكثيرا ما نلاحظ في هذه الدول ان الانفاق لامبرر له علي الاطلاق الا حب التفاخر والتظاهر. وباختصار فان الانفاق البذخي في الدول النامية لايهدف الي تحقيق منفعه معينه للمجتمع، وانما هو فقط بغرض المحافظة علي المظاهر الاجتماعية للافراد، ومن ثم فهو يعوق التنمية الاقتصادية.

تاسعا : سوء استغلال وقت الفراغ :

تتميز الدول النامية بظاهرة اجتماعية خطيرة هي ظاهرة الوقت الضائع. فكثيرا ما أكد رجال الاجتماع خطورة هذه المشكلة وكيف انها تعوق النمو الاقتصادي. فالعمال غير المثقفين في الدول النامية يفكرون دائما في سرعة انهاء عملهم اليومي حتي ولو كان ذلك علي حساب جوده الانتاج حتي يتمتعوا باطول وقت ممكن من الفراغ، والمشكلة الحقيقية تكمن في كيفيه قضاء وقت الفراغ. فالعامل في هذه المجتمعات لايحاول استغلال وقت الفراغ ، لتثقيف نفسه، وانما يقضي وقت فراغه بصوره تضره وتضر المجتمع وتعوق التنمية الاقتصادية، ولنذكر هنا علي سبيل المثال الجلوس علي المقاهي ساعات طويلة مع افراد من نفس المستوي الفكري المنخفض لتبادل وجهات النظر الضيقة عن مشاكل الاسرة، تبادل الاشاعات ، الشكوي من سوء الحال... الخ . والامر الذي

لاشك فيه ان هذه الحياة الاجتماعية المتخلفة تقف مع غيرها من العوامل حائلا دون تحقيق النمو الاقتصادي .

عاشرا : عدم توافر القيم المعنوية :

واخيرا، تتميز معظم شعوب الدول النامية بعدم توافر القيم المعنوية، والمقصود بالقيم المعنوية هنا علي سبيل المثال الايمان بالرسالة القومية، الرغبة الصادقة في رفع مستوي المعيشة، التفكير الاقتصادي السليم، الاستعداد لتحمل بعض التضحيات ، العمل بجد واخلاص في جميع المجالات، التنازل عن بعض المصالح الخاصة في سبيل المصلحة العامة، القابلية لاستيعاب اسلوب الانتاج الجديد واكتساب الخبرة اللازمة، التجارب مع حملات الدعوة للادخار وتنظيم النسل، القابلية للمحافظة علي الادوات والمعدات وصيانتها وغير ذلك من العناصر التي تكون فيما بينها القيم المعنوية، والتي يعتبر توافرها شرطا اساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية .

تذكر

- كان متوسط دخل الفرد هو المعيار الذي يمكن اتخاذه للتفرقة بين الدول النامية والدول المتقدمة.

- يعتبر نقص رووس الأموال، سوء التغذية، انتشار البطالة المقنعة، ضعف التصنيع، التبعية الاقتصادية للخارج من أهم الخصائص الاقتصادية التي تتصف بها الدول النامية.

- البطالة المقنعة: تعني أنه إذا تم تحويل عدد من الأفراد من قطاع إلي آخر ، لا يؤدي ذلك إلي حدوث خلل أو نقص في الإنتاج في القطاع المذكور .

- ومن أهم الخصائص غير الاقتصادية التي تتصف بها الدول النامية: تغلب الطابع الزراعي، عدم وجود الطبقة المتوسطة، ارتفاع معدل المواليد والوفيات وارتفاع نسبة الاميين، انخفاض المستوي الصحي، الانفاق البذخي، فساد البيئة السياسية.

- تتميز الدول النامية بظاهرة اجتماعية خطيرة هي ظاهرة الوقت الضائع، فكثيرا ما أكد رجال الاجتماع خطورة هذه المشكلة وكيف انها تعوق النمو الاقتصادي.

- عدم توافر الطبقة المتوسطة في مجتمع ما يعني عدم توافر طبقة الفنيين الذين تقوم علي اكتافهم في الواقع كل نهضه اقتصاديه ولاسيما اذا كانت الدوله تتبع سياسة انمائيه قوامها التصنيع بمعدلات سريعه.

اسئلة

١- ما المقصود بالحلقة المفرغة للفقر؟ أذكر بعض الامثلة لها ؟

٢- هناك العديد من الانتقادات الموجهة لاتخاذ متوسط دخل الفرد كمعيار وحيد للتفرقة بين الدول النامية والدول المتقدمة- أشرح العبارة السابقة.

٣- تتصف الدول النامية ببعض الخصائص المشتركة، وتعتبر كل خاصية سبب من اسباب التخلف ونتيجة لغيرها من الخصائص وعائق لعملية التنمية الاقتصادية- أذكر هذه العوامل مع شرح ثلاثة منها بالتفصيل.

٤- تعتبر البطالة المقنعة من خصائص الدول النامية، ما المقصود بها وكيف يمكن التغلب عليها.

٥- أشرح أهم الخصائص غير الاقتصادية التي تتصف بها الدول النامية.

٦- ماهي الآثار الناشئة عن عدم وجود طبقة متوسطة في بعض مجتمعات الدول النامية؟ و ماهي أسباب عدم وجود هذه الطبقة؟

٧- أذكر أهم الآثار السيئه لارتفاع نسبة الاميين وانخفاض مستوي التعليم علي اقتصاديات الدول النامية؟

الفصل الثاني

مفهوم التنمية و تطور نظرياتها

أولا : مفهوم التنمية والتخلف :

لقد تغير مفهوم التنمية والتخلف بشكل جوهرى عبر الوقت ، وتوجد اختلافات جوهرية إلى اليوم بين مختلف المدارس الفكرية ، ذلك أن معظم النقاش حول التنمية إن لم يكن كله يأتى من مصالح ثلاث فئات هى :

- الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد فى العالم الثالث .
- الوكالات الدولية مثل وكالات الأمم المتحدة المختلفة ، والبنك الدولى.
- الأكاديميين فى العالم المتقدم .

و يتوقع أن تميل هذه الفئات إلى الاختلاف فى رؤيتها لموضوع التنمية. وحتى ضمن كل من هذه الفئات توجد فروق رئيسية فى المواقف والآراء . إن واحدا من التبعات السيئة فى التخلف هى أن معظم المواد المنشورة عن التنمية تنشأ من المجموعتين الأخيرتين وليس من افراد أو منظمات فى العالم الثالث. وبالتالى فإن الرؤى المعبر عنها فى معظم هذه الأدبيات يمكن أن تكون إلى حد ما متحيزة أو مسينة .

ويجدر الذكر أن تعبير التنمية لم يستخدم للدلالة على الأقطار أو على مجموعات من الناس إلا بعد الحرب العالمية الثانية فقبل ذلك الوقت كانت البلدان المتطورة تهتم فقط بالتغيرات الموضوعة اما لتحسين إمكانيات الوصول إلى الموارد الطبيعية فى البلدان النامية أو فى حالات قليلة لإدخال بعض الخصائص المنهجية لعملية " التحضر " بما فيها توفير بعض الخدمات الأساسية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ظهر مفهوم التنمية ، وبدأت القوى الاستعمارية قبول الحاجة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى قبول حقيقة الاستقلال السياسى فى الأراضى التى تحكمها . وهذا القبول كان جزئيا نتيجة لنمو الضغط من أجل التنمية والاقتصاد من مواطنى هذه البلدان ، ووعى الناس المتزايد فى البلدان

المتقدمة والنامية بإنسانيتهم المشتركة وبالفروق الهائلة فى مستويات معيشتهم . و لعل من المفيد هنا التمييز بين التنمية كحالة والتنمية كعملية .

١ – التنمية كحالة:

افترض لعدد من السنوات إن حالة التنمية ينبغي على الدول النامية التطلع إليها، وكانت مرادفة لنمط المجتمع الموجود في البلدان المتقدمة، هذا المجتمع قد وصف من قبل روستو على انه مجتمع الاستهلاك الجماهيري المرتفـــــــــع (Rostow 1960) وكان المفترض أن التنمية تعنى دخلا قوميا مرتفعا لاقتصاد سوق ومجتمع متخصص يعمل فيه معظم الناس ليس لمواجهة حاجات استهلاكهم الخاصة المباشرة فقط ولكن لإنتاج سلع وخدمات يحتاجها أناس آخرون ويشترونها نقدا .

وبعبارة أخرى ، نظر إلى التنمية كنمو فى الاقتصاد الوطني وهيكله ، وكانت درجة التنمية او التخلف تقاس غالبا بمؤشرين شائعين هما الدخل الفردي ومعدل النمو السنوي فى الدخل القومي.

ويعود هذا الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للتنمية لعدد من العوامل أهمها :

أولا: أن من أكثر الفروق وضوحاً بين الدول المتقدمة والنامية هى الفروق فى حجم وهيكل ومعدل النمو لاقتصادياتها الوطنية. ثانيا: كان هناك اعتقاد واسع وخصوصاً بين الاقتصاديين فى الدول المتقدمة أن التغير الاقتصادي ينبغي أن يسبق أي شئ آخر من التغير وينبغي بالتالي أن ينظر إليه على انه المؤشر الأكثر أهمية . ثالثا: أن القوة الاستعمارية اهتمت بتشجيع بعض النمو الاقتصادي في الاراضى التابعة إليها من اجل توفير التمويل للخدمات الاجتماعية التي كان الطلب عليها متزايداً ، إضافة إلى تعزيز القوة الشرائية للسكان مما يساعد بالتالي في تنمية الطلب على السلع والخدمات التي تقدمها الدول الكبرى وشركاتها.

استقر هذا المفهوم للتنمية بشكل غير خاضع للنقاش فى البلدان المتقدمة والنامية على السواء وفى الوكالات الدولية ، حتى منتصف الستينات . ثم بدأ الناس بالتساؤل حول ما إذا كان مفهوم مجتمع الاستهلاك الجماهيري الواسع هو فعلاً الغاية التي على الدول النامية إدراكها والنموذج الذي عليها استلهامه . وكان من ابرز أسباب التحول :

* تزايد الاعتقاد بصعوبة تحقيق تلك الغاية حتى بالنسبة للبلدان ذات الموارد الكبيرة والمتنوعة مثل البرازيل والمكسيك . حيث تظهر التجربة أن خدمة الدين كانت تستنفذ ٣٥ % ، ٦٤ % [١] على التوالي من قيمة إنتاج التصدير فى عام ١٩٧٤ .

* تنوع المشاكل الاجتماعية والسياسية التى رافقت التركيز على التنمية الاقتصادية بما فى ذلك تمزق المؤسسات الاجتماعية والسياسية التقليدية وزيادة الجريمة والحرمان والتبعية وظهور نمط جديد من مشكلات الصحة ، إضافة إلى المشاكل المرتبطة بالبيئة مثل التلوث في الأرض والماء والجو واستنزاف الموارد الطبيعية .

* تزايد عدم المساواة بين الفئات وبين الأقاليم. وتشير المعلومات المتوفرة أن عدم المساواة يكون اكبر في البلدان " **التى تتميز بالدخل المتوسط** " التى هى غالباً تلك التي عرفت نمواً اقتصادياً سريعاً نسبياً خلال السنوات الحديثة أكثر من البلدان ذات الدخل المنخفض أو البلدان المتقدمة. ففى معظم البلدان متوسطة الدخل كان أكثر من ٥٠% من الدخل فى يد ٢٠% أو اقل من السكان الأعلى دخلا. وقد استخلص البنك الدولي فى تقريره فى عام ١٩٨٠ انه بالنظر إلى التغيرات مع الزمن فى بلدان معينه ، فإن الصلة بين النمو وتخفيض معدلات الفقر على فترة عقد أو عقدين تبدو غير صحيحة. ويوجد اتفاق عام على أن النمو على المدى الطويل جداً يستأصل معظم الفقر المطلق، ولكن أيضا فإن بعض الناس قد يصبحون موقتاً أكثر فقراً بالتنمية .

- ظهور نماذج بديلة للتنمية ، مثل تجارب الأمم الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية سابقا التي تقدم فقط النماذج لنفسها بل أثرت على بعض بلدان العالم الثالث .

وقد جاءت البراهين على هذه الآثار من كلا العالمين المتقدم والنامي ففي الأمم المتقدمة مثل أوروبا الغربية وأمريكا فإن اهتماماً متزايداً انصب على المشكلات الاجتماعية والبيئية وكذلك على مشكلات اقتصادية مثل البطالة والتضخم . وقاد ذلك العديد من الناس إلى التساؤل عما إذا كانت أقطارهم متقدمة فعلاً كما كانوا يعتقدون .

---

[١] World Bank 1981 (59 – 158) .

٢ - التنمية كعمليـــــة :

أن التغيرات التي حصلت على مفهوم التنمية كحالة ،قد أثرت بوضوح على الفكر الاقتصادي الذي انتقل بالحديث عن التنمية كعملية وتتمثل ابرز التطورات فى هذا المجال فيما يلى:

أ - مراحل النمو :

كان التصور أصلا لعملية التنمية باعتبارها النمو الاقتصادي . وقاد ذلك إلى افتراض أن على البلدان النامية أن تمر عبر عدد من المراحل لتحقيق النمو الاقتصادي مشابهة لذلك الذي مرت به الأقطار الغربية الأوروبية (Rostow 1960) وقد خصص جزءاً من النقاش لمسألة كيف يحفز الانطلاق للنمو الاقتصادي في الدول النامية بنفس الطريقة التي حصلت فيها الثورة الصناعية ورسمت انطلاقة النمو الاقتصادي فى أوربا .

وقد تم التركيز بداية على قصور أو عدم ملائمة قاعدة الموارد الطبيعية بما فيها المناخ غير المواتي أو التربة الفقيرة أو غياب الموارد المعدنية الأساسية، مثل الفحم وفلزات الحديد ، التي لعبت دورا هاماً فى تحفيز الثورة الصناعية في أوربا ونقص رأس المال والبنية التحتية الاقتصادية . وبذلك فإن جهود التنمية تركزت على سبل تجاوز أوجه القصور هذه. ولكن تم الاهتمام بالأشارة لاحقاً الى الموارد البشرية ، على اعتقاد أن العوامل الاجتماعية والثقافية بما فيها نقص التعليم والأمراض واثر البيئة الاجتماعية التقليدية والمواقف الثقافية ، تعيق أيضا تحقيق مرحلة الإنطلاق المطلوبة .

نتج عن طرح المشكلة اعلاه بعض الجهد لفهم البيئة الاجتماعية والثقافية، وسادت القناعة بأن بعض الوسائل كتحسين التعليم والخدمات الصحية تساعد على تحريك عملية النمو الاقتصادي . ولكن مع بقاء الافتراض بان طبيعة النمو الاقتصادي والتغيرات التابعة له في هيكل وتنظيم المجتمع ستكون مشابهه لتلك التى حصلت فى العالم المتقدم . وقد تم التركيز على التصنيع والحضرية وعلى اصطلاحات مثل العولمة والتحديث التى استعملت بتكرار من اجل وصف عملية التنمية .

ب – مقاربات جديدة في عملية التنمية :

برزت منذ أواخر الستينات مقاربات مختلفة جوهريا لعملية التنمية وأهدافها ومعوقاتها نتج عنها مزيد من التركيز علي الجوانب غير الاقتصادية للتنمية ليس على شكل وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي بل كأهداف هامة في حد ذاتها. وانعكس هذا فى الاتجاه الأكثر عمقاً الذي يوليه الأفراد والدول والوكالات الدولية الآن للجوانب الاجتماعية والسياسية والبيئية للتنمية . وتبرز فى الأدبيات المعاصرة حول التنمية جهود اكبر لفحص اثر السياسات التنموية البديلة على عدم المساواة الإقليمية والاجتماعية ولتحديد السياسات التي تقلص مثل هذه اللامساواة خاصة فى المناطق الريفية وفى القطاعات الأفقر من السكان. أن هذه المقاربة للتنمية تقود في بعض الأحيان إلى تصادم بين الأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية . وفى بعض الحالات فإن التنمية الاجتماعية والسياسية والبيئية تسهم في التنمية الاقتصادية والعكس صحيح .

قاد التفكير حول أسباب التخلف إلى أنه لا ينجم عن نقص الموارد فقط ، إنما عن طبيعة العلاقات بين الفئات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة أو بين الأمم أيضا . وهناك نوعان من العلاقات يلعبان دورا مهما فى هذا الإطار هما :

- هيكل الطبقات ودور الدولة: أدى تزايد عدم المساواة بين الطبقات في كثير من الدول إلى التيقن أنه في بعض الحالات فان تنمية اقلية من السكان تحصل على حساب تخلف الاغلبية وهذا بدوره يعنى أن تنمية الاغلبية لا يبدو أنها ستتحقق ما لم يتحقق تغيير كبير فى توزيع القوى الاقتصادية والاجتماعية ضمن البلد . وتجدر الإشارة إلى أن مسألة هيكل الطبقات في العالم الثالث مرتبطة بوثوق مع مسألة دور الدولة فى التنمية . وعلى اية حال فإن فاعلية الدولة فى هذا النطاق كانت فى العديد من الأحيان معاقة بحقيقة أن أولئك المسئولين عن ادارة أو مراقبة مشاريع الدولة قد أصبحوا بسرعة أعضاء فى النخبة ذات المزايا في البلد . وبعبارة أخرى فان الرأسمالية الخاصة قد استعيض عنها برأسمالية الدولة .
- العلاقة بين الشمال والجنوب: أن العلاقة بين البلدان المتقدمة والنامية ليست مختلفة عن تلك التي بين الطبقات في البلد الواحد . وتشير تجربة الستينات والسبعينات (أي عقدي التنمية الأول والثاني للأمم المتحدة) ، إلى أن الفجوة بين العالم المتقدم والغالبية من الأمم النامية قد تزايدت عوضا عن أن تنقص ، اذ ارتفع ، خلال هذه الفترة ، الدخل القومي للبلدان المتقدمة بمعدل

٣,٢% سنويا في حين لم تتجاوز النسبة في البلدان الأقل نموا ١,٧ % [٢] بالمتوسط . وقد لا تستطيع الدول الفقيرة النمو في ظل افتقاد التوازن في علاقات القوة الدولية السائدة وفى ظل تنامي تدويل الاقتصاد العالمي والشركات متعددة الجنسيات تعويض وسد الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة في الامد المنظور .

وخلاصة القول أنه على الرغم من استقلال كل بلدان العالم الثالث تقريبا الأن فإن الغالبية مازالت في تبعية شديدة اقتصادية للشمال كما ان هناك تبعية اجتماعية وسياسية له أيضا . وتختلف الآراء حول أفضل الطرق لحل مشكلات التبعية هذه . ففى عام ١٩٨٠ تبنـــى تقرير لجنة براندت ، رؤية أن التبعية بين الشمال والجنوب أمر لا يمكن تلافيه ولكن الأمر الهام هو الحفاظ على أن يستفيد الفريقان من هذه العلاقة . وقد أوصى التقرير بعدد من الإجراءات لتحسين الوضعية النسبية للجنوب تضمنت زيادة المعونات من دول الشمال وتحسين في شروط التجارة للجنوب ونظام نقدي دولي جديد .

جـــ - " وصفات " فى التنمية :

التغيير الثاني الجوهري في المقاربة لعملية التنمية والتخلف هو البحث عن طرق التنمية التي تكون ملائمة بشكل أفضل لظروف ولموارد العالم الثالث. وأن المظهر الأكثر وضوحا لهذا هو التركيز الذى تعطيه حكومات العالم الثالث والوكالات الدولية والأكاديميين لتصميم واستعمال إشكال من التكنولوجيا المناسبة، ولعدد من الطرق الأخرى بما فيها السعي لإيجاد أنظمة سياسية وإدارية أكثر ملائمة ، وإصلاح المناهج التعليمية ، وإعادة تعريف المعايير وتشجيع أو إعادة تنشيط الإشكال الثقافية التقليدية بما يكفل الاستخدام الامثل للموارد المتاحة بالتناسق مع البيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهذا التحرك يمكن أن يعزي إلى عدد من العوامل بما فيها الضرورة العملية لتبنى طرق يمكنها أن تطبق بالموارد المتاحة ، والحاجة الى تقليص التبعية ألاجتماعيه و الاقتصادية والتقانيه تجاه الشمال و احترام اكبر للمواقف و الممارسات التقليدية والمحلية ، والعامل الأخير هو جزء من المقولة التي أصبحت معترفا بها بشكل مشترك وهى :(انه لا يوجد نموذج واحد للتنمية وان بلدانا مختلفة يمكن أن تستلهم أو تتطلع إلى حالات مختلفة من التنمية و أيضا

---

(٢) تقرير البنك الدولي لعام ١٩٨٠

يمكن لها أن تعالج عملية التنمية بطرق مختلفة) ، علما بان تبعية العالم الثالث المستمرة لما يسمى العالم المتقدم تجعله يتبنى طرقا تنموية بديلة تكون أكثر صعوبة في التطبيق .

ثانيا : تطور نظريات التنمية :

١- نشوء اقتصاد التنمية :

اهتم الاقتصاديون في وقت مبكر بالنمو الاقتصادي ، ووضع النظريات التى ركزت علي عوامل الإنتاج وكمه أو على علاقات الإنتاج وبيئته . كما صاغو النماذج الذهنية والرياضية المتدرجة في التعقيد واختبروها . غير أن الأساس النظري لاقتصاد التنمية قد تشكل غداة الحرب العالمية الثانية كما سبق الإشارة . فقد انطلقت عملية أزالة الاستعمار ، وتم إرساء قواعد مؤسسات بريتون وودز وطرقت الأمم المتحدة مسائل نمو البلدان المتأخرة وتصنيعها واستقرار أسعار المواد الأولية . وكما أظهر Hugon 1989 فقد برزت جملة من المسائل الخلافية على المستوى الدولي مثل : هل ثمة تدهور في شروط التبادل الدولي في غير صالح البلدان المصدرة للمواد الأولية أم أن المسألة هي مسألة عدم استقرار تلك البلدان ؟ وهل يقود التخصص والانفتاح إلى نمو مفقر أم يولدان مزايا نسبية ؟ وهل يلعب العون الخارجي دورا ايجابيا على غرار مخطط مارشال أو يخلق انحرافات وتشوهات ، وبرزت قضايا خلافية أخرى على المستوى المحلى مثل حقيقة وجود البطالة المقنعة أو فائض اليد العاملة وحول صلاحية التفسيرات النقدية أو الهيكلية للتضخم أو لعرقلة النمو . أما على المستوى التحليلي فقد قطع الفكر الاقتصادي صلته مع الاقتصاد الاستعماري الذي يقلص أسباب الفقر إلى عوامل مؤسسية أو سيكولوجية كالكسل وعدم الرغبة فى العمل .

وقد مارست المدرسة الكينزية تأثيرا كبيراً على الفكر التنموي إذ كانت تشكل قاعدة المحاسبة القومية والنماذج الاقتصادية الكلية ومبادئ التخطيط التأشيرى وإدارة اقتصاد مخطط، كما كانت تركز على دور القطاع العام واستثماراته فى تحفيز الطلب الفعال لامتصاص البطالة ، وعلى الروابط بين التراكم والنمو وضرورة العون الخارجى وكانت الكينزية تعتبر التخلف توازنا

مستقراً لنقص الاستخدام يتميز بقصور الطلب الفعلي وبتفضيل شديد للسيولة ، وبفاعلية حدية ضعيفة لرأس المال مما يقلص عمل المضاعف . وبالتالي ، فإن التنمية تفترض سياسة معدل فائدة منخفض وعرض فائض من النقود ورؤوس أموال خاصة واستثمارات عمومية.

ونقلت نماذج النمو بعد الكينزية (هارود و دومار) المفاهيم الكينزية الأساسية (الميل للادخار، مضاعف الأستثمار) إلى الأمد الطويل ، وأعادت تفسير التخلف أساسا بالنمو الديموغرافى الشديد إضافة إلى ضعف التراكم ونقص رأس المال ، وعدم مرونة التقنيات ونقص المستحدثين المخاطرين .

يستند تحليل النيوكلاسيك للتخلف على نظرتهم الانتقادية للاقتصاد الاستعماري وقيود التجارة وزيوع الشركات التجارية واحتكاراتها والتفضيلات الإمبريالية وهروب رؤوس الأموال واهتم أساسا بعوامل التخلف كتعطيل العرض وقصور عوامل النمو أو عدم القدرة على استغلالها مثل ضعف المؤهلات وندرة الادخار بسبب انخفاض سعر الفائدة وانخفاض القدرة على استغلال الثروات الطبيعية كما يهتم هذا التيار بدور العقليات السلبية وضعف روح المبادرة والمخاطرة وبعدم كمال المعلومات عن الأسواق مما يمنع التخصيص الامثل للموارد. وركز الاقتصاديون النقديون ، على التضخم واصله النقدي أساسا ، ودعوا إلى مراقبة الكتلة النقدية لتقليص النزعات التضخمية .

ويظهر نموذج (Solow 1956) أن اقتصادا ما يتميز بمعدلات نمو ديموغرافى وادخار معروفه يمكن أن يعرف نموا منتظماً ، إذا توفرت له مرونة تقنية ورأس مال متجانس ومعلومات شفافة ، وعلاقة ديناميكية مرنة بين الإنتاج واحتياجات الأسواق .

وقدم التحليل الثنائي (Lewis 1954) أسهاما فى اقتصاد التنمية وفى تصور التخلف وعلاجه مختلفا عن التفكير الكنيزى والماركسى حول عرض العمل (لا محدوديته ، وتجانسه ، ومرونة اتجاه الأجر) وإنتاجيته . فالتخلف يسمح بتعايش بين منظومة محلية ومنظومة أجنبية عصرية .

اما مدارس أمريكا اللاتينية (Copal Prebisch 1950) والسويدية (Myrdal 1959) والفرنسية (Perroux 1958) والأمريكية(Hirschman 1964) والتى تميزت عن النيو كلاسيك والكنيزيين الماركسيين ، فكان ابرز

إسهاماتها النظر الى اختلال التوازن على انه عملية تراكمية وتنمية أعناق الزجاجة البنيوية وتفكك وتجزؤ الأسواق ، وكذلك رؤيتهم المتشائمة للتجارة الخارجية (Singer 1950 , Lewis 1956) ودور السلطة والصراعات فى عملية التنمية (استثمارات مخططة، تخطيط مركزي) ، وخـــرق التوازن المستقر (Rostow 1960) ، ودور العون الخارجي في التغلب على ضغوط مستوى تأهيل السكان وقصور الادخار الداخلي . كما بحث التيار البنيوى السببية الدائرية والحلقات الشريرة وحلقة الفقر المفرغة التي تعنى أن الفقر ينجب الفقر. وعرض هذا التيار التنمية غير المتوازنة مقابل أنصار النمو المتوازن الذين يرون ضرورة توزيع قطاعي كبير في الاستثمارات من اجل السماح للسوق بأن تلعب دورها فى التسوية ولخلق وفورات خارجية.

وتم التعرض إلى الهيمنة و اهتمام الاقتصاد بالخارج والتبعية وتدهور حدود التبادل حيث يرون أن التبادل الدولي يميل إلى نشر تفاقم اختلالات التوازن ‘ كما أن التوزيع غير العادل بين الأمم لرأس المال و الأنشطة والثروات يوضح الهيمنة و العلاقات غير المتكافئة بين القوى الاجتماعية .

لقد تشكل الفكر البنيوى مقابل الفكر الاقتصادي السائد فى التنمية كما تشكل تيار الفكر الماركسى الجديد (الراديكالى) كرد فعل مقابل التيار الإصلاحي ومقابل تصورات التطورية لروستو. وقد انتقد الفكر الراديكالى خطاب البرجوازية المحيطية او التحليلات المهتمة بالعناصر والثقافية عوضا عن اهتمامها بصراع الطبقات . واعتبروا أن سبب التخلف ليس نقص رؤوس الأموال بقدر ما هو استحالة استعمال الفاقد الاقتصادي لأغراض إنتاجية لان الفاقد الاقتصادي في العالم الثالث يمتصه ملاك العقار والتجار والدولة والمشاريع الإجنبية على حساب التجهيزات الإنتاجية الوطنية .

اما **بيتلهايم** فيرى بلدان العالم الثالث تتميز بالتبعية والاستغلال، وأن التخطيط الشامل طويل الأمل يمكن ضمان الخيار التقنى والتوزيع القطاعي والاستثمارات وتحسين القسمة بين التراكم والاستهلاك .

أما مدرسة التبعية الأمريكية اللاتينية فإنها تركز على أن الاندماج في الرأسمالية هو العامل الحاسم للتخلف وتعرض قطيعة مع التكامل الخارجي .

ويرى هذا التيار أنه فى النظام الرأسمالي الخاضع للتبعية التكنولوجية يتم تركيز الدخول لصالح الرأسماليين وينجم عن ذلك تشوهات قطاعية مواتية لسلع الرفاه وسلع التجهيزات . وأن الأنشطة الرأسمالية تقود إلى بطالة حضرية ونقص في التصريف .

٢- تجديد اقتصاد التنمية :

أعيد في مناخ الأزمة طرح تساؤلات حول التصورات الإجمالية للتنمية من جهة ، والهياكل الاجتماعية من جهة ثانية ، اذ أخذت المدرسة الفرنسية التنظيمية ذات الجذور الماركسية والكينزية والمؤسسية (Boyer , Ajlietta , Mistral) في الاهتمام بالإشكال المؤسسية وأثارها. وكانت قد أخذت المجتمعات الصناعية كحقل أساسي لها غير إن بعض مؤلفيها اخذ بعين الاعتبار المجتمعات المحيطية (Lipietz , Ominami, Tissier) .

وعلى الرغم من تأكيد بعض الكتاب على تراجع اقتصاد التنمية ، فإن الدراسات المتنوعة لم تثبت صحة هذا الحكم . ولكن يلاحظ أن هذا الاختصاص قد شهد تفتتاً إلى مجموعات فرعية من الاختصاصات الأمر الذي سمح له أن يستند على أوجه التقدم النظرية الخاصة بمختلف الاختصاصات . ويبرز انتقاد اقتصاد التنمية دور القوى والإشكال اللانظامية وغير المؤسسية . ويأخذ بعين الاعتبار خصائص عدم الاستقرار فى العالم وما يفرضه من تفضيل بالتنويع والأمد القصير (السيوله والفورية) ، والتزاحم على البقاء وانتشار " اللانظامية " في الأنشطة الإنتاجية والتمويلية والهيكلة الاجتماعية .

كما جرى التركيز على اخذ البيئة فى الحسبان عند الحديث عن التنمية نظرا إلى سرعة تدمير البيئة بواسطة التقنيات القديمة أو الصناعية وضعف السيطرة على الاثار السلبية للتقنيات الحديثة . وعموما تهدف التنمية البيئيـــــــة (Saches 1981) إلى تحقيق تناسق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتهتم بالأمن الغذائي والطاقة وإشباع الحاجات الأساسية ، كما تحبذ نمطا جديدا فى التنمية يفترض نموذجا داخليا مستقلا في اتخاذ القرار وحذرا في الآثار على البيئة في خياراته التكنولوجية .

٣ – **تحقيق الحاجات الأساسية للتنمية :**

لقد اهتم الفكر الاقتصادي وإلى زمن طويل بالإنسان كعامل في دالة الإنتاج او كمستهلك (بقدر ما يمتلك من قدرة في سوق الاستهلاك وليس بقدر احتياجاته وتنوعه) . ويعود انتشار مقاربة الحاجات الأساسية للتنمية إلى تبنى هذه المقاربة من مؤتمر منظمة العمل الدولية عام ١٩٧٦ حيث رأى المؤتمر أنها بديل تنموي يهدف بصراحة إلى إعادة توجيه السياسات والاستراتيجيات التنموية إلى ترقية فرص الاستخدام الدائم المرضى مجتمعيا والمجزى عائدا ، وتوجيه الناتج القومي لصالح إشباع الحاجات الأساسية من الخدمات والسلع الفردية والعمومية ، والاهتمام بحاجات الفئات الأفقر من سكان البلد .

ولا تعنى مقاربة الحاجات الأساسية أن تكون بديلا عن النمو الاقتصادي بل على العكس هي تكمله وتسعى إلى توجيهه . وبذلك فهي تتطلب بالضرورة تغيرات في نمط المخرج ليكون أكثر توجها نحو إشباع الحاجات الأساسية وتغيرات هيكلية في تعبئة الموارد الإنتاجية وتخصيصها بما في ذلك إعادة توزيع الأصول وتبنى أنماط الإنتاج المستعمل بشكل اكبر للموارد المحلية والتقنيات كثيفة العمالة .

من الواضح أن تعريف الحاجات الأساسية أمر مرتبط بالمكان والزمان والثقافة والقيم. وقد بذلت جهود أكاديمية وتطبيقية لتحديد مجموعات من هذه الحاجات ومكوناتها . وعلى الرغم من الخصوصية المكانية والاجتماعية والزمنية فإن قاسماً مشتركا يمكن إيجاده في العديد منها باعتباره معيارا دوليا فى التعليم أو الصحة أو الدخل أو التغذية ....الخ .

وبصفة عامة يمكن تقسيم هذه الحاجات إلى ثلاثة مجموعات رئيسية :

١ – الحاجات الأساسية المادية الفردية وتضم عناصر مثل : الغذاء والملبس والمأوى .

٢ – الحاجات الأساسية المادية العمومية وتضم عناصر مثل : الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والمرافق العامة .

٣ – الحاجات الأساسية المعنوية كالحرية والمشاركة والحقوق الإنسانية. والهوية الثقافية والحق الفردي فى المساهمة فى التنمية الذاتية (Ghai 1977) وفى العمل المنتج . لان العمل هو وسيلة لكسب الدخل الذي يمكن ان يستخدم فى شراء السلع والخدمات الأساسية ولأنه يعطى الإحساس بالرضي الشخصي .

أن مقاربة الحاجات الأساسية للتنمية تنضوي علي عدد من نقاط الضعف بما فيها مشكلة المفاهيم و التعريف بالحاجة الأساسية وتطورها وأولوياتها ، ومشكلة اعتمادها على أقلية من السكان في تخطيط الموارد لمواجهة حاجات الأغلبية الفقيرة.

٤ - العودة إلى السوق :

من خلال أزمة اقتصاد التنمية فى العقدين الأخيرين ، برزت هيمنة الفكر التقليدى وحصرية السوق . ففى اقتصاد عالمي يتسم بعدم الاستقرار وبتعاظم الضغوط المالية فان من الطبيعي أن يجرى التركيز على قضايا التسيير ذات الامد القصير وعلى التوازن المالى ومواجهة الضغوط الخارجية مما اعاد للنظرية النيوكلاسيكية مكانا مهيمنا فى البلدان النامية. وهكذا فان القيادة العقائدية التى لعبتها مؤسسات بريتون وودرز ادت إلى تنشيط فكر ليبرالى يدعو إلى العقلانية وإلى تنسيق السلوكيات الفردية من خلال السوق التى أعيد الاعتبار لها بأنها المرجع والمثال . كما اعتبرت المؤسسات والقواعد والمعايير الاجتماعية كتشوهات سوقية أو فى أحسن الفروض ليست إلا علاقات تعاقدية بين إرادات فردية .

وأحدثت مشكلات برامج الإصلاح ميلا إلى إعادة التركيز على الآثار السيئة لتدخل الدول وبالتالى تحديد الأدوات النيوكلاسيكية حول الأسواق الفعاله ، وإدارة المخاطر ودور المضاربات والتنبؤات الرشيدة . كما تميزت هذه الفترة بعودة الاقتصاد الكلى بشكل جديد .

وقد شهدت الفترة الماضية ايضا ادماج العناصر السياسية فى التحليل الاقتصادى كالديمقراطية ولم يعد مقبولا أن تتدخل الدولة فى الانشطة الاقتصادية وفى آليات عمل الأسواق أو أن تقوم بتملك وإدارة الأصول ، وبات ينظر إلى الدولة على انها مجموعة من الاعوان ذوى المصالح والسلوكيات الرشيدة .

٥ - التنمية البشرية :

إن الملامح الأكثر اساسية لما يمكن أن ندعوه مفاهيم جديدة للتنمية هى تلك المهتمة بالجنس البشرى ، بحيث تفهم التنمية كحالة رفاه بشرى أكثر من كونها حالة نمو الإقتصاد الوطنى . وقد تم التعبير عن هذا الأهتمام

صراحة فى البيان المعروف " بإعلان كوكويوك " عام Conyers &) 1974 (Hills 1984 , Ghai 1977. والمظاهر الأخرى وثيقة الصلة بمفهوم التنمية المتمركزة على الإنسان هى الأهتمام بتوزيع منافع التنمية ذلك أن تقليص درجة عدم المساواة بين الأفراد أو المجموعات الاجتماعية أو الإقاليم يعتبر معياراً لقياس التنمية وأحد أهدافها . وتم فى هذا الإطار توسيع مفهوم التنمية ليشمل جوانب جديدة كحقوق الإنسان والحرية . لقد وصفت التنمية بأنها مرادفة للحريـــة (Sen 1999) .

ويجب أن يلاحظ أيضا أن الاهتمام بالجوانب غير الاقتصادية للتنمية لا ينعكس فقط فى زيادة التركيز على الاعتبارات الاجتماعية أو السياسية أو البيئية منفصلة بل ايضا فى مفهوم التنمية المتكاملة الذى يركز على العلاقات المتبادلة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ، وهذا موضح بالانتباه المكرس لبرامج التنمية المتكاملة ولادخال مفاهيم مثل التنمية البيئية والتنمية المستديمة والتنمية البشرية المتكاملة .
ومهما يكن الأمر ، فإن هناك توسعاً فى مفهوم التنمية إذ لا يوجد نموذج للتنمية يتوجب على كل البلدان أن تستلهمة لاختلاف الهموم التنموية وبالتالي التوجهات والسياسات .

ثالثا : التنمية فى العالم العربى :

يمكن التمييز بين ثلاث مدارس فى فكر التنمية فى العالم العربى ، تتميز الأولى ويتبعها اغلب الدول العربية ، بالاستجابة إلى " مطالب المؤسسات المالية الدولية والقوى العالمية الكبرى وآليات الأسواق العالمية وتنفيذ الاتفاقات الاقتصادية العالمية . وهذه المدارس تعتقد أن محددات التنمية هى القدرة على جذب رأس المال والمدخرات وضمانات الاستقرار المجتمعى والاستثمار ، وإقامة البنية الأساسية المناسبة من قبل الدولة مع درجات مختلفة لمقاومة التحرير السريع للسوق والخصخصة . لتضارب المصالح ولأسباب العدالة الاجتماعية وللمحافظة على قدر مناسب لقوة الدولة والنظام والحاكم . (نصار ١٩٩٥) .
أما المدرسة الثانية فتدعو إلى تنويع مؤشرات التنمية ومطلب التنمية البديلة إضافة الى التأصيل لانعكاسات الثورة العلمية التقنية المعاصرة "

وترتكزهذه المدرسة على مؤشرات التقدم فى الأبعاد البيئية والتقنية والمؤسسية " .
وترتكزالمدرسة الثالثة " إلى فكر الاستقرار الاقتصادى والتمسك بدور قيادى للدولة فى النشاط الاقتصادى والعدالة فى التوزيع والفرص والتكتل الإقليمى المناسب فى مواجهة الأسواق والقوى العالمية " وهى مدرسة لم يعد لها اليوم أنصار عديدون . ويضاف الي ماسبق فكر التنمية الإسلامية الذى يعانى الكثير من عدم الوضوح لكنه يقدم افكاراً تتناول الملكية والاستخلاف والإنتاج والرفاه أو التنمية البشرية ، ويدعو إلى العمل الإقليمى الإسلامى ومحاربة الفساد . (نصار 1995) .

تذكر

- عظم النقاش حول التنمية باعتباره ترجمة لمصالح ثلاث فئات هى :
  - الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد فى العالم الثالث .
  - الوكالات الدولية مثل وكالات الأمم المتحـدة المختلفـة ، والبنـك الدولى.
  - الأكاديميين فى العالم المتقدم .

- التغيير الجوهري في مفهوم عملية التنمية ينصب علي البحث عن طرق التنمية التي تكون ملائمة بشكل أفضل لظروف ولموارد العالم الثالث.

- بصفة عامة يمكن تقسيم الحاجات الأساسية في التنمية إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي: (ا) الحاجات الأساسية المادية الفردية وتضم عناصر مثل : الغذاء والملبس والمأوى . (ب) الحاجات الأساسية المادية العمومية وتضم عناصر مثل : الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والمرافق العامة . (ج) الحاجات الأساسية المعنوية كالحرية والمشاركة والحقوق الإنسانية ، والهوية الثقافية والحق الفردي فى المساهمة فى التنمية الذاتية وفى العمل المنتج، لان العمل هو وسيلة لكسب الدخل الذي يمكن ان يستخدم فى شراء السلع والخدمات الأساسية ولأنه يعطى الإحساس بالرضي الشخصي.

- نقلت نماذج النمو بعد الكينزية (هارود و دومار) المفاهيم الكينزية الأساسية (الميل للادخار، مضاعف الأستثمار) إلى الأمد الطويل ، وأعادت تفسير التخلف أساسا بالنمو الديموغرافى الشديد إضافة إلى ضعف التراكم ونقص رأس المال ، وعدم مرونة التقنيات ونقص المستحدثين المخاطرين.

- يمكن التمييز بين ثلاث مدارس فى فكر التنمية فى العالم العربى ، تتميز الأولى ويتبعها اغلب الدول العربية ، بالاستجابة إلى " مطالب المؤسسات المالية الدولية والقوى العالمية الكبرى وآليات الأسواق العالمية وتنفيذ الاتفاقات الاقتصادية العالمية. أما المدرسة الثانية فتدعو إلى تنويع

مؤشرات التنمية ومطلب التنمية البديلة إضافة الى التأصيل لانعكاسات الثورة العلمية التقنية المعاصرة "،وترتكزالمدرسة الثالثة " إلى فكر الاستقرار الاقتصادى والتمسك بدور قيادى للدولة فى النشاط الاقتصادى والعدالة فى التوزيع والفرص والتكتل الإقليمى المناسب فى مواجهة الأسواق والقوى العالمية " وهى مدرسة لم يعد لها اليوم أنصار عديدون . ويضاف الي ماسبق فكر التنمية الإسلامية الذى يعانى الكثير من عدم الوضوح لكنه يقدم افكاراً تتناول الملكية والاستخلاف والإنتاج والرفاه أو التنمية البشرية .

أسئلة

١- ناقش باختصار الموضوعات التالية:

ا- التنمية في العالم العربي،

ب- تجديد اقتصاد التنمية،

ج- مفهوم العودة إلى السوق في عملية التنمية ،

د- تطور نظريات التنمية.

٢- تناول بالنقد و التحليل تطور نظريات التنمية لكل من :

- هارود و دومار
- بيتلهايم
- سنجر
- سولـــو
- ميرء ال
- لويس

٤- تختلف الآراء حول أفضل الطرق لحل مشكلات تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، وفى عام ١٩٨٠ تبنـــى تقرير لجنة براندت، رؤية أن التبعية بين الشمال والجنوب أمر لا يمكن تلافيه ولكن الأمر الهام هو الحفاظ على أن يستفيد الفريقان من هذه العلاقة. ناقش هذه العبارة.

٥ - قاد التفكير حول أسباب التخلف إلى أنه لا ينجم عن نقص الموارد فقط، إنما عن طبيعة العلاقات بين الفئات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة أو بين الأمم أيضا . تناول هذا الفكر بالنقد و التحليل.

الفصل الثالث

قياس التنمية ومؤشراتها

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف أو لتقييم النتائج . ونظرا للتحولات الواسعة فى مفهوم التنمية فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءاً من مقاييس النمو الاقتصادى إلى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة للتنمية البشرية .

وعلى الرغم من الاستعمال المكثف فى الأدبيات لمصطلح مؤشر فإنه لا يبدو معرفاً بشكل واف فالقواميس تعرف المؤشر بأنه " الذى يشير إلى شئ آخر " لكن بالاستعمال الفعلى كثيرا ما يتم الخلط بن الإحصاءات والمتغيرات والمؤشرات .

ولكى يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي " **مؤشر تنمية** " عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها . ويمكن للمؤشر أن يشكل قياسا مباشراً وكاملاً لعامل خاص من التنمية ويكون بذلك مؤشر تنمية باعتبار أن الجانب الذي يقيسة هو هدف للتنمية أو عنصر من عناصرها . وعندما يكون هذا الهدف أو العنصر غير قابل بذاته للقياس، فإن المؤشر يخدم بالدرجة الأولى الإشارة بأفضل ما يمكن لهذا الهدف أو العنصر . مثال ذلك أن دليل وفيات الأطفال يشكل مؤشر لقياس مستوى الصحة العامه .

١ - المؤشرات الاقتصادية :

تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد، ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد ، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي (GNP) أو كمعدل للتصدير أو الاستيراد أو الديون أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات. وابرز هذه المؤشرات الناتج القومي الصافي أو المحلى الإجمالي أو علي مستوى الفرد . وقد ظهرت فى وقت مبكر عيوب استخدام نصيب الفرد من الناتج الإجمالي كمؤشر علي التنمية

الاقتصادية . وجرت محاولات لتصحيح هذا المقيـــاس وتـــسويته . ويتعلق جزء من المشكلة بتشوهات معدلات الصرف الرسمية وعدم تمثيلها للقوة الشرائية المحلية النسبية . وكان كولن كلارك من أوائل الذين حاولوا تحويل الحسابات القومية باســتعمال تكــافؤات القــوة الشرائية (PPP) الذى يعنى قياس ناتج كل بلد وفق مستوى أسعار مشترك (الأسعار الدولية) .

ولا يسوى هذا التصحيح كل مشكلة المقارنة بين البلدان استنادا إلى GNP ، فتقدير أسعار السلع والخدمات غير المتاجر بها كالخدمات العمومية مثلا صعب ، كما أن إعداد الـــ (PPP) نظرا لما تحتاجه من بيانات واختلاف أنماط الاستهلاك حسب ظروف البلدان يمثـــل صعوبة كبيرة.

مؤشرات ذات صلة بالتنمية :

ثمة مؤشرات مركبة عديدة ذات صلة بالتنمية تعدها جهات دوليـــة . تعـــد مؤسسة هيرتاج Heritage foundation بشكل سنوى دليلا مركبا عن الحرية الاقتصادية وتتراوح مرتبة الدول العربية فيه بين المرتبة ١٥ فى العالم لدولـــة البحرين ،٤٥ للأردن ، ١٥٣ ليبيا، ١٥٥ العراق من ١٥٥ دولة .

كما يعد مركز بيت الحرية مؤشرا عن الحريات فى بلدان العـــالم ومنهـــا الدول العربية . وهناك مؤشرات مثل : بيئة أداء الأعمال ويشمل ، بعض الدول العربية (مصر برتبة ٥٢ ، السعودية ٤٤، الجزائر ٥٦ ، العراق ٦٠) من بين ٦٠ دولة مشمولة . وهناك مؤشر الشفافية وتعده منظمة الشفافية العالمية عـــن دول العالم وفيه حصلت ٤ دول عربية هى : تـــونس و المغـــرب و الأردن و مصر علي المراكز ٣٢ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٦٣ من ٩٠ دولة مشمولة لعـــام ٢٠٠٠ علي الترتيب.

وتذخر النشرات الإحصائية منذ مدة طويلـــة بالمؤشـــرات الاقتـــصادية للتنمية ، لكن الاهتمام بدأ مؤخرا بالمؤشرات الاقتصادية الاجتماعية، أى تلـــك التى لها مردود اقتصادي واجتماعي أو هى على الحدود بينهما كالعمالة والبطالة والأجور وظروف العمل ودخل الأسر وإنفاقها والادخار والاســـتدانة وتوزيـــع

الثروة وأسعار الاستهلاك والخدمات التعليمية والصحية والتقانية وخدمات الرفاه والأمن الاجتماعى .... الخ . وفي عام ١٩٧٢ حاول توبين تصحيح الـــ (GNP) ليصبح بشكل أفضل " مقياساً للرفاه الاقتصادى " ، وذلك بتخفيضه بعدم احتساب نفقات الدفاع والنفقات المتعالقة بالأمراض الحضرية كالتلوث والازدحام والجريمة . كما تستلزم إضافة قيمة مقدرة لاوقات الفراغ وخدمات الاســتهلاك المعمر، كما صنف المؤلف الخدمات الصحية والتعليم كاستثمار أكثر من كونها استهلاكا .

يرى كل من(Ahluwalia & Chenery 1979) أن معدل نمو الـــ GNP كمؤشر للتنمية يعتبر مضللا لأنه مرجح بشدة بحصص دخل الأغنيـــاء واقترح المؤلفان لذلك بديلين : الأول هو ترجيح متعادل لكل مجموعة من متلقى الدخل ، والثانى إدخال " أوزان الفقر " لتعطى وزنا أكبر لنمو الدخول لـــــ ٤٠ % من السكان الأقل دخلا . وهذا يقود إلى تعريف " عتبة الفقر المطلــق " أو " حد الفقر " الذي هو المستوى من الدخل الذي لا يمكن دونـــه ، للــسكان فـــى مجموعهم، الحصول على السلع الأساسية الاستهلاكية والغذائية . وتحديد هــذا المستوى حرج وتحكمى فى بعض الأحيان، إذ يتطلب الاتفاق على الحد الأدنى الذي يكفل تحقيق حياة " لائقة " فهل هو حد البقاء البيولــوجى أم يفوقـــه وفــق ضوابط اخلاقية مقبولة بشكل مشترك في المجتمع المعنى أو حتى على المستوى الدولي ؟ وقد يربط الفقر بمتوسط السعرات الحرارية المستهلكة . ويتم بناء على هذا الخط تحديد الفئات المستهدفة (Brent 1990) .

وعموما تمتاز المؤشرات المعبرة عن معدل الدخل الفردى بأنها تهــتم بالغايات كما تهتم بالوسائل ، وبأنها تظهر جانب التوزيع إضافة إلى المتوســط، وأخيرا أنها تشير إلى فجوة التأخر . إذ بينما يتبع الــدخل الفردي الحقيقي ترتيبا صاعدا من البلدان الأفقر إلى البلدان الأغنى ، فإن بعض المؤشرات الاجتماعية يمكن من حيث المبدأ أن لا ترتبط بفقر البلد . وهكذا يختلف معنى " فجوة التأخر " عن فجوة الدخل، حيث يتطلب سد فجوة التأخر جوانب معينة كمعرفة القراءة والكتابة ووفيات الأطفال و عادة يكون ذلك أسرع منالا من سد فجــوة الــدخل ويمكن تحقيقه عند مستوى منخفض لمعدل الدخل الفردي .

إذا كانت الجوانب الاقتصادية فى التنمية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر ، فإن معظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح . لذا فإن المؤشرات تستعمل بشكل شائع كتقريب وقياس جزئي لأمور كالعدالة والأمن والتعليم وعناصر أخرى في السياسة الاجتماعية . فتمثل مؤشرات الصحة مثل عدد الأطباء النسبي والأسرة فى المستشفيات أو الوفيات الخ ... دلائل لقياس الحالة الصحية فى مجتمع ما . علما أن الفرضيات خلف هذه المؤشرات قد تكون خاطئة فأعداد الأطباء أو أسرة المستشفيات قد لا تكون العامل الرئيسى الحاكم لمستوى الصحة وقد تعكس الوفيات خاصة لدى الشباب الحوادث أساسا وليس المرض .

ومع ذلك فقد يعمل مؤشر ذو قصور واضح بشكل جيد عمليا . فالتسجيل المدرسي مثلا وهو مؤشر فقير عن التعليم لأنه لا يقيس الحضور الفعلى فى المدرسة ولا نوعية التدريس ، إلا أنه قد يكون جيد الأداء ، إذا كان الحضور الضئيل والنوعية المتواضعة للتدريس مرتبطين بالتسجيل الضعيف والعكس بالعكس . لذلك فالمؤشرات الاجتماعية تتطلب الحذر فى استخدامها والوعى بالعلاقات البينية فيها . وعلى عكس الحسابات القومية التى تستعمل الأسعار للتوفيق بين بنود غير متجانسة ، فإنه لا توجد طريقة واضحه للتوفيق بين مؤشرات التنمية المختلفة عدا تشكيل الدلائل واستخلاص صورة عامة .

على الرغم من أن المؤشرات الاجتماعية تتفادى مشكلات الصرف والتثمين ، فإنها تشكو من هشاشة قدرتها على المقارنة المكانية والزمانية بسبب اختلاف التعاريف المستعملة فى جمع البيانات أو استنادها إلى مسوح بالعينة محدودة الحجم أو بسبب طرق جمع البيانات غير الدقيقة .

يدخل العديد من الدراسين فى " المؤشرات الاجتماعية " المقاييس غير النقدية للأداء الاقتصادى مثل استهلاك المطبوعات والصحف والطاقة أو امتلاك السيارات وأجهزة التلفزيون . لكن هذه المؤشرات عالية الارتباط ، بشكل دائم تقريبا مع GNP . إن الإرتباط الذى أشارت إليه دراسات عديدة بين المؤشرات الاقتصادية بما فيها GNP والمؤشرات الاجتماعية يمكن ان يدفع الى تحييد الاكتفاء بالـ GNP لمقياس مقرب للتنمية الاجتماعية لكن مثل هذا الأرتباط غير مؤكد فى كل الدراسات . وقد وجد (Morawetz 1977) ارتباطا ضعيفا

بين مستوى الـــ GNP ومؤشرات إشباع الحاجات الأساسية . ولكـــن من جانب أخـــر فإن كلا من (Sheehan & Hopkins 1978) استخلص أن المتغيـــر الأكثر أهمية فى تفسير إشباع الحاجات الأساسية هو الـــ GNP / PC .

تبين الحسابات التى أجراها (Hicks & Streeen 1979) مستخدمين بيانات من البنك الدولى لعام ١٩٧٠ ، إن الارتباط المتوسط بـــين الــــ GNP وسبعة مـــؤشرات اجتماعيـــــة ضعيف ($r^2 = 0.5$) بينما الارتباط المتوسط بين الـــ GNP وخمسة مؤشرات اقتصادية يبدو اكثر ارتفاعا ($r^2 = 0.71$) .

وترى الدراسة أن احد أسباب ضـــعف الارتبـــاط بـــين المؤشـــرات الاجتماعية والـــ GNP هو ان العلاقة بينهما ليـــست خطيـــة . والعديـــد مـــن المؤشرات الاجتماعية ذات سقوف فيزيائية أو بيولوجية لا يمكن تجاوزها حتى ولو ازداد GNP بل يمكن الوصول إليها حتى عند مستويات متوسطة من الـــ GNP .

إن مصطلح " مؤشرات اجتماعية " نفسه يـــستعمل بغمـــوض ويـــشمل مجموعة من المؤشرات البشرية والاقتصادية والاجتماعية والتقانية والسياسية . وقد اختلطت الحاجة إلى استعمال GNP كمؤشر للتنمية الاقتصادية مع البحـــث عن مؤشرات لجوانب أخرى من التنمية .

مؤشرات التنمية العالمية المعلنة بواسطة البنك الدولي

أعرب البنك الدولي[1] عن تشاؤمه فى نجاح الدول النامية فـــى تحقيـــق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيض إعداد الفقراء فيها وتأمين فرص التعليم الابتدائى والمياة الصالحة للشرب داعيا الدول المتقدمة إلى زيـــادة مـــساعداتها الانمائية بدلا من تخفيضها .

وقال البنك فى أحد أهم تقاريره وهو مؤشرات التنمية العالميـــة ٢٠٠١ الصادر بتاريخ ٣٠ ابريل ٢٠٠١ انه باستبعاد الصين فإن عدد الافراد شـــديدى

[1] تقرير البنك الدولي حول مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠١

الفقر أى الذى يعيشون بأقل من دولار واحد فى اليوم ارتفع من ٨٨٠ مليون نسمة فى عام ١٩٨٧ إلى ٩٦١ مليون نسمة فى عام ١٩٩٨ .

ومع أن التقرير يشير إلى انخفاض نسبة السكان شديدى الفقر من ٢٩ % إلى ٢٣ % بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٨ ، الا أنه يحذر من أن " الإحصائيات الجديدة الواردة فى مؤشرات التنمية العالمية تشكل تذكيرا صارخا بالتحديات المقبلة : واهمها :

الفقر : من بين سكان العالم البالغ عددهم ٦ بلايين نسمة ، يعيش ١,٢ بليون نسمة على أقل من دولار واحد يوميا .

وفيات الاطفال : توفى حوالى ١٠ ملايين طفل دون سن الخامسة فى عام ١٩٩٩ ، معظمهم نتيجة أمراض يمكن الوقاية منها .

وفيات النساء الحوامل : تموت حوالى نصف مليون أمرأة سنويا أثناء الحمل والولادة نتيجة مضاعفات يمكن بسهولة علاجها أو الوقاية منها لو اتيحت لهن إمكانية الحصول على الرعاية المناسبة .

التعليم : لا ينتظم أكثر من ١١٣ مليون طفل فى المدارس – البنات بينهم أكثر من الأولاد .

محو الأمية : رغم انخفاض معدلات أمية البالغين فلا تزال النسبة نحو ٢٤ % فى الدول النامية .

السكان : الطفرة التى حدثت فى أعداد السكان فى نصف القرن الماضى تسببت فى زيادة سكان العالم من ٢,٥ بليون نسمة فى عام ١٩٥٠ إلى ٦,١ بليون نسمة فى عام ٢٠٠٠ . ومن المتوقع أن يزيد عدد سكان العالم بنسبة ١,١ % سنويا هذا العقد ، مما يضيف ٧٠ مليون نسمة سنويا .

حجم الاقتصاد العالمى : فى عام ١٩٩٩ ، بلغ مجموع إجمالى الناتج المحلى العالمى ٣٢,٥ ترليون دولار ، بزيادة تجاوزت اربعة أمثال ما كان عليه بالقيمة الحقيقية منذ عام ١٩٦٠ .

إزالة الغابات : معدلات إزالة الغابات أخذة فى التباطؤ ، ولكنها مازالت سريعة، حيث تزال سنويا غابات مساحتها ٩٠ الف كيلو متر مربع . ونسبة ٣٠% من أراضى العالم المغطاة بالغابات تساوى نحو ٦٠٠٠ متر مربع لكل شخص .

الزراعة : ميكنة الزراعة متقدمة كثيرا فى البلدان الغنية عنها فى البلدان الفقيرة، ففى البلدان الغنية ، يوجد ٩٢٧ جرارا زراعيا لكل ١٠٠٠ عامل زراعي . أما فى البلدان الفقيرة فلا يوجد سوى خمسة جرارات فقط لكل ١٠٠٠ عامل زراعي.

الطاقة : البلدان الغنية ، التى تضم ١٥ فى المائة من سكان العالم ، تستخدم نصف طاقته التجارية ، بحيث يبلغ نصيب الفرد فيها عشرة أمثال نصيب الفرد فى البلدان المنخفضة الدخل .

ملكية السيارات : فى البلدان الغنية ، يوجد حوالى ٥٨٠ سيارة لكل ١٠٠٠ شخص بينما فى البلدان الفقيرة يوجد حوالى ١٠ سيارات لكل ١٠٠٠ شخص.

فجوة المعلومات : فى المتوسط يوجد لدى أى بلد مرتفع الدخل من أجهزة الكمبيوتر بالنسبة لكل فرد ٤٠ مثل ما لدى أي بلد فى منطقة افريقيا جنوب الصحراء . ولكن حدث تقدم هام ففى عام ١٩٩٥ كانت خمسة بلدان فقط فى المنطقة متصلة بشبكة الإنترنت . واليوم تتصل جميع بلدان المنطقة بالشبكة ، ومعدل نمو عدد مضيفى الإنترنت فى أفريقيا يبلغ تقريبا مثل المتوسط العالمى .

التدخين : معدلات التدخين بين الرجال فى البلدان النامية أعلى منها فى البلدان المرتفعة الدخل ، ومعدل التدخين بين الرجال فى منطقة أوروبا الشرقية واسيا الوسطى أعلى منه فى أى منطقة أخرى . ولكن احتمال تدخين النساء فى أوروبا الغربية أعلى منه فى البدان النامية .

مرض نقص المناعة البشرية المكتسب / الإيدز : مرض نقص المناعة البشرية المكتسب أصاب الأن أكثر من ٥٠ مليون شخص فى مختلف أرجاء العالم ، توفى منهم ٢١,٨ مليون شخص .

المساعدات الإنمائية : ترى بلدان مانحة كثيرة إنها تتطلع إلى تقديم مساعدات إنمائية سنوية تعادل ٠,٧ % من إجمالى ناتجها المحلى . وفى عام ١٩٩٩ ، كانت الدنمارك وهولندا والنرويج والسويد هى البلدان الوحيدة التى بلغت هذا الهدف . وقد هبط صافى المساعدات الإنمائية الرسمية بالنسبة للفرد فى البلدان المانحة من ٧١ دولارا فى عام ١٩٩٤ إلى ٦٦ دولارا فى عام ١٩٩٩ .

٣ - مؤشرات الحاجات الأساسية :

نتيجة للقصور فى أداء الـ GNP ووروده فى قياس التنمية ، جرت مجالات عديدة لتلافى ذلك القصور وتنوعت اتجاهاتها من تصحيح الـ GNP إلى استحداث المؤشرات الاجتماعية ومنظومة الحسابات الاجتماعية والأدلة المركبة للتنمية . وقد بين هايكس وسترين (Hicks & Streeen 1979) منظومة الحسابات الاجتماعية التى يمكن أن تدمج المؤشرات الاجتماعية عبر مفهوم موحد. كما أخفقت البحوث فى المؤشرات الاجتماعية فى تقديم بديل شامل سريع التقبل على غرار الـ GNP للفرد . ولم تفلح جهود تطوير أدلة مركبة لتقديم مقاييس أفضل من قياس الإنتاج المادى للسلع والخدمات ولتعبر عن " نوعية الحياة " و " الرفاه الا قتصادى " أو " الاجتماعى " أو غير ذلك ، فى ايجاد دليل مركب للرفاه الاجتماعى مشابها للـ GNP كدليل للإنتاج بسبب استحالة ترجمة كل جوانب التقدم الاجتماعى بقيم مالية أو بقاسم مشترك ما .

وقد استخلص هايكس وسترين نتيجة مراجعتهم لهذه المفاهيم أن استعمال المؤشرات الاجتماعية والبشرية هو أكثر المكملات للـ GNP أهمية خصوصاً اذا تحولت الأسئلة من كم انتج ؟ إلى ماذا أنتج ؟ وباية طريقة ؟ ولمن ومع أى أثر ؟ لكن النمو السريع فى الناتج سيبقى هاما من أجل تخفيف الفقر كما سيبقى الـ GNP / PC رقما هاما يضاف إليه بعض المؤشرات عن تركيبه والمستفيدين منه . إذن المطلوب إكمال GNP وليس استبداله .

قام العديد من المؤلفين بتعريف الحاجات البشريه الأساسية واقترحوا صيغ تصنيف لها وحاولوا تحديد المقدار الضرورى والكافى من الحاجات المستقلة . ويتطلب تبنى مقاربة الحاجات الأساسية فى التنمية صياغة مؤشرات ملائمة عن هذه الحاجات وقياس التصورات فى إشباعها وتحديد الاستهدافات فى

مختلف مكوناتها لمواجهة تلك الحاجات خلال إطار زمنى محدد . وهناك عدة استعمالات لمؤشرات الحاجات الأساسية أهمها :

- مركز إشارة عن حالة التنمية على المستوى القطرى والمنطقه أى " خارطة " للحاجات الأساسية .
- أدلة لقياس الاستهلاك أو بنود من الاستهلاك اللازم لتحسين الرفاه المستهدف والفعلى .
- نقاط استرشادية للتخطيط كمؤشرات معدلات النمو المستهدفه وقياس التغيرات فى مستويات دخل الفرد .
- قياس جهود منظومة الخدمات العمومية (تقديم وتوزيع وكفاءة)
- قياس عرض بعض السلع والخدمات المرتبطة بالحاجات الأساسية لمواجهة الاستهدافات ومعرفة النسب المئوية من السكان التى هى فوق أو تحت المعايير الدنيا .
- تحديد فجوة إشباع الحاجات الأساسية على المستوى الدولى ، وتحديد أنماط لتأشير المعايير الدولية للرفاه وتقييم البلدان وفقا لذلك .
- تقييم أثر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الإصلاح .

٤ – مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة :

أ – قياس الرفاه

يدور جدل حول الدخل مقابل الإنفاق كمعيار فى الرفاه . ويطرح (Grootaert 1982) تمييزا بين ثلاث مقاربات لقياس الرفاه هى : أدلة الرفاه الحقيقية ، والإنفاق الكلى والدخل الكلى . وفى دراسة أخرى (Anand & Harris 1992) استعملت خمسة مؤشرات محتملة لقياس الرفاه الفردى هى : دخل الأسر/ للفرد ، إنفاق الأسرة الإجمالي/ للفرد ، وإنفاق الأسرة على الغذاء/ للفرد ، عدد السعرات الحرارية لدى الأسر للفرد، نسبة الإنفاق على الغذاء إلى الإنفاق الكلى للأسرة . اما (Drewnowsk 1972) فقدم إسهاما تصنيفيا لأبعاد الرفاه هى : مؤشرات تدفقات الرفاه ، مؤشرات حالة الرفاه ، مؤشرات أثار الرفاه ، ومؤشرات أثر الإنتاجية .

و يقدم تقرير مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠١ الصادر عن البنك الدولى، تصورا لتحقيق بعض الأهداف الإنمائية الدولية التى أعلن عنها فى مناسبات عدة أهمها القمة الاجتماعية فى كوبنهاجن ، وتم اعتماد سنة ١٩٩٠ كسنة أساس ، وهذه معبرا عنها بالسبع مؤشرات التالية :

الرقم	الهدف	السنة
١	تخفيض عدد الناس الذين يعيشون فى فقر مدقع بنسبة النصف	٢٠١٥
٢	قيد جميع الأطفال في المدارس الابتدائية	٢٠١٥
٣	تمكين النساء من أسباب القوة عن طريق إزالة الفروق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي	٢٠٠٥
٤	تخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال بنسبة الثلثين	٢٠١٥
٥	تخفيض معدلات وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع	٢٠١٥
٦	توفير إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية لكل من يحتاجها	٢٠١٥
٧	تنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار بحلول عام ٢٠٠٥ بحيث يمكن عكس مسار فقدان الموارد البيئية بحلول عام ٢٠١٥	٢٠٠٥

ب - نوعية الحياة :

يعد الاهتمام العالمي بنوعية الحياة حديث نسبياً . وقد يكون مصدر الاهتمام القناعة بأن نوعية الحياة ليست بالضرورة ناجمة عن /أو متماشية مع التقدم الاقتصادي التقنى . ونوعية الحياة تعبير ذاتى جداً عن رفاه الفرد أو شعوره بهذه الرفاه . وقد تعبر عن "جملة من الرغبات " التى عندما تؤخذ معاً تجعل الفرد سعيداً أو راض عن حياته . لكن من النادر جداً أن يصل الإنسان إلى رضى كامل عن حياته أو إشباع كامل لرغباته ، لذلك فإن مفهوم نوعية الحياة لا يختلف فقط من شخص لأخر بل من زمن لآخر ومن مكان لآخر .

قد يستعمل مفهوم نوعية الحياة عموما بشكل يغطى مفاهيم مثل الأمن والسلام وتكافؤ الفرص والمشاركة والرضى الذاتى وهى تعرض مشكلات قياس صعبة . إذا كان من السهل الاقتناع بضرورة تحسين نوعية الحياة على المستوى الأكاديمى أو السياسى أو حتى الجماهيرى ،فإن الصعوبة تبدأ عند محاولة تعريف هذه النوعية وقياسها وتحليل العناصر المهمة فيها . لذا قد

يتطلب ذلك إسهاما من علماء الصحة والتغذية والتعليم والنفس والهندسة والاجتماع وغيرهم .

يمكن الإشارة إلى بعض الجهود الدولية أو الإقليمية لقياس نوعية الحياة وبحوث سياستها ومن هذه الجهود : برنامج المؤشرات الاجتماعية للتنمية لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي انطلق في أواخر السبعينات (Varwayen 1980) برنامج اليونسكو لبحوث نوعية الحياة ذات الصلة بالسياسات (Solomon et a 1980) . وفى الوطن العربي يمكن أن نشير إلى دراسات باحثين عن نوعية الحياة فى الوطن العربي (فرجانى 1992) التى اهتمت ايضا بحقوق الإنسان ، وكذا الي دراسات تطرقت لنوعية الحياة دون أن يكون هذا أول اهتماماتها مثل مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى (سعد الدين وعبد الفضيل 1989).

ج - أنماط المعيشة أو مستواها :

يعمل في هذا الاتجاه العديد من الباحثين والمؤسسات البحثية نذكر منها الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية الذى تناول فى أبحاثه مستوى المعيشة ومكوناته وحاول تقديم دليل مركب عن مستوى المعيشة . إضافة الى البنك الدولى الذى قدم عدة دراسات عن قياس أنماط المعيشة . وعرف البحث النظرى فى نطاق دراسات البنك قياسى الرفاه الاقتصادى الأساسى على أنه مساو لإنفاق الأسر للفرد الواحد من اعضائها أو " المكافئ البالغ " له . ويعتمد مستوى الرفاه الاقتصادى على عدد من العناصر مثل : تركيب الكسب وعدد المشاركين فيه وعدد الساعات المكرسة لمختلف الأنشطة المولدة للدخل .

٥ - الأدلة المركبة لمؤشرات التنمية:

تبين كمية الأعمال الكبيرة المكرسة للأدلة المركبة الحاجة إلى رقم وحيد سريع التناول وسهل الاستعمال على غرار الـ GNP ليكون مؤشرا هاما عن " التنمية الاجتماعية " وبعض هذه الأدلة أعدته جهات علمية ودولية وبعضها من إعداد مجلات متخصصة .
وقد أنشئ مقياس مفرد عن ظروف المعيشة هو " الدليل الدولى للمعاناه الإنسانية " (The Intenational Human Suffering Index)

متضمنا عشرة مقاييس عن الرفاه البشرى بما فيها الدخل ، وفيات الأطفال ، التغذية ، عدم أمية الكبار والحرية الشخصية (Camp & Speide 1987) و (Srinvassan 1994) .

ونشير فيما يلى إلى خمسة أعمال متفاوتة فى المنهجية والاهتمام والتركيب كأمثلة عن الجهد الواسع المبذول فى هذا الميدان .

أ - دليل مستوى المعيشة :

قسمت دراسة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية Drewnowski et Scott 66 مجال مستوى المعيشة إلى مكونات من الحاجات الأساسية التى يشكل إشباعها إسهاما فى المستوى العام للرضى المعبر عنه فى مستوى المعيشة . وهذه الحاجات إما طبيعية كالتغذية والسكن والصحة أو ثقافية كالتعليم والترويح والأمن . وأضافت مكونا خاصاً للتعبير عن الحاجات الأعلى التى تفوق الحاجات الأساسية.

وإن كانت الحاجات الأساسية هى من النوع المتعارف عليه عالميا ضمن الظروف الثقافية والمناخية أو مختلف درجات التنمية والنظم السياسية فإن الحاجات الأعلى تخلق مشكلات خاصة .

ولقد قدمت الدراسة تعريفها لمستوى المعيشة أنه "المستوى من إشباع حاجات السكان المؤمن بواسطة تدفق السلع والخدمات فى لحظة معينة " وإن إشباع معظم الحاجات قابل ويمكن قياسه . و تلك الحاجات القابلة للقياس هى التى تدخل فقط فى دليل مستوى المعيشة المعروف أعلاه الذى يقيس مستوى المعيشة وليس أى شئ أخر " أى لا يقيس أمورا مثل رأس المال الاجتماعى كالمدارس والمستشفيات ولا المخزون التعليمى أو الصحى أو التكاليف أو الجهود المبذولة لضمان إشباع الحاجات الأساسية".

ويتميز الدليل الموحد الذى اقترحته الدراسة لمستوى المعيشة بالشمول والبساطة والمرونة والتمييز بين " الضروريات " والرفاهيات " أى الحاجات الأساسية والحاجات العليا ، وقياس الوحدات المادية كلما أمكن ويستثنى من ذلك الحاجات العليا لأنها تمثل فائض الدخل ، وتمثل مكوناته حاجات معترف بها عالميا تحت مختلف الظروف السياسية

والمناخية والتقنية ومستويات التنمية ، الأمر الذي يسمح بإمكان المقارنة الدولية . وبصفة عامة يعاني مؤشر دليل مستوى المعيشة من مشكلات عدة أهمها : أن الاستهلاك لا يعنى تلبية الحاجات الأساسية بل قد يلبى أشياء ضارة كالتدخين ، وقيم الاستهلاك لا تلبى ذلك أيضا ،كما أن بعض الظروف لا يعبر عنها بشكل كاف مثل الأمن ووقت الفراغ أو لا يعبر عنها على الإطلاق كالثقافة .

وفى دراسة حديثة لمنظمة اليونسكو عام ١٩٧٦ تم اجراء تعديل فى تركيب ومكونات دليل مستوى المعيشة وأصبح أسمه مؤشر المستوى الموحد للمعيشة.

<u>ب – دليل نوعية الحياة :</u>

اعتبر Liu (Liu 74) في دراسته علي المجتمع الأمريكي أن نوعية الحياة هى مخرج لنوعين من المدخلات مادية وروحية . وتتكون المدخلات المادية مما يمكن وضعه فى صورة كمية من سلع وخدمات وثراء مادى ...الخ ، بينما تتضمن المدخلات الروحية كل ما لا يمكن قياسه من العوامل السيسيولوجية مثل الانتماء إلى جماعة ، الاحترام ، التقدير الذاتى ، الحب ، العاطفة ...الخ . وقد استعمل تسعة مؤشرات اشتمل كل مؤشر منها علي جملة من المتغيرات تجاوز مجموعها المائة متغير .

<u>ج – دليل نوعية الحياة المادية :</u>

يعتبر من أقل المؤشرات المركبة عن التنمية أو نوعية الحياة من حيث عدد المتغيرات ويشبه فى ذلك دليل التنمية البشرية . وقد وضع هذا الدليل استجابة إلى الشعور بأنه على الرغم من سرعة نمو البلدان الفقيرة اقتصاديا فإن النمو الاقتصادى قد لا يتمكن من تقديم زيادات هامة فى مستويات الدخل المطلقة للفرد . فالدول ضعيفة الدخل وتحت أفضل الظروف المواتية يمكنها التطلع لرفع دخولها الحقيقية للفرد من متوسط نحو ١٥٠ دولار إلى ٣٢٧ دولار بين ١٩٧٥ و ٢٠٠٠ (Morris 79) وهو أمر لا يطمئن عن قدرة بلدان العالم على تحسين شروط الحياة لسكانها الأكثر فقرا ، فالدخل لا يعبر بالضرورة عن نوعية الحياة .

لذا تم اعتماد ثلاثة اهتمامات اعتبرت كونية هى : رغبة الناس فى إنقاص وفيات الرضع ، وفى إطالة أمد الحياة ، وفى إزالة الأمية . وبهذا الشكل تحددت المؤشرات المكونة الداخلة فى دليل نوعية الحياة وهى معدل وفيات الرضع وتوقع الحياة عند العمر وعدم الامية .
والدليل لا يقيس فقط التغير على المستوى الوطنى بل يصلح للمقارنات بين النساء والرجال وبين مختلف الفئات المتميزة اجتماعياً أو عرقياً أو إقليمياً أو قطاعياً . كما يقيس التغير عبر الزمن . ويساعد على توجيه النظر إلى الاستراتيجيات التى يمكن أن تؤدى إلى تحسين ظروف الفقراء . كما يمكن استعماله بالتزامن مع الـ GNP لتقييم تقدم كل بلد فيما يتعلق بالرفاه الإنسانى . ويستعمل أيضا لقياس نتائج طيف واسع من السياسات والمقارنة المباشرة بين خصائص نوعية الحياة فى البلدان الداخلة فى حسابه (١٥٠ بلد) بغض النظر عن هياكلها السياسية أو مستويات دخولها . كما يصلح الدليل لتصنيف الدول وترتيبها . ومن مزايا الدليل أنه يستعمل بيانات يسهل وجودها حتى فى البلدان التى لم تطور بعد منظومات إحصاء متقدمة.
وفى المقابل فهناك بعض العيوب فى دليل نوعية الحياة المادية أبرزها:

- الارتباط الشديد بين مكوناته وبالتالى فإن أى من المركبات الفرعية كان يصلح لوحده ليقدم صورة لا تقل عما يقدمه الدليل المركب .
- الارتباط الشديد إحصائيا مع GNP وكذلك بين الترتيب الذي يقدمه كل منها .
- انتقاء المتغيرات فلماذا هذه وليس غيرها او اكثرها .
- قياس المكونات ، إذ ليس من المؤكد أنها مقاسة فى كل البلدان بشكل واحد وخصوصا في البلدان الافقر .
- الترجيح والتوزين ، فقد اعتمد فى الحساب على الوزن المتساوى وتم اختيار الترجيح ولو يعط نتائج مختلفة كثيرا .

د – دليل الصحة الاجتماعية :

علي الرغم من أن هذا الدليل الذى قام بتطويره Miringoff خاص بالصحة الاجتماعية فى المجتمع الأمريكى ، إلا أنه يمكن

الاستناد اليه لوضع أدلة أخرى أو لتطوير دليل عام . يتـضمن الدليل خمسة مكونات رئيسية تتعلق بالفئات العمرية ، يضم كل منها عدة مكونات فرعية كما هو مبين في الجدول التالي :

المكونـــات	المكونـــــــات الفرعيـــــــة
الأطفال	- وفيـــات الأطفال - الإساءة إلى الأطفال - الأطفال فى الفقــر
الشباب	- انتحـــار المراهقــين - استعمـــال المخدرات - تسرب من المدارس الثانوية
البالغين	- البطالـــــــــة - الكسب الأسبوعى المتوسط - تغطية الضمان الصحـــى
المسنين	- الفقر لدى الفئة من ٦٠ عاما فكثر - ما يدفعة هؤلاء (٦٠ +) من حسابهم للتكاليف الصحية
كل الأعمار	- الانتحار - وفيات حوادث الطرق بسبب تناول الكحول - تغطية قسائم الغذاء - امكانية الحصول على الإسكان المناسب - الفجوة بين الفقراء والأغنياء

هـ - الدليل العام للتنمية :

من بين أعمال معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الآجتماعية UNRISD الهادفة إلى دراسة مؤشرات التنمية وإعداد دليـــل مركب عنها ، نذكر دراســـة Mc Granahan at al 1985 التى استعملت أربعة طرق فى أشتقاق الدليل العام للتنمية حيث بدأت الدراسة بـــ ١٠٠ متغير تم إنقاصها بسلسلة من المعالجات إلى ٧٣ ثم إلى ٦٠ ثم إلى تشكيل ٤٠ مؤشرا سميت " مستودع مؤشرات " وضعت عن ١٢٠ بلد فى بنك معلومات معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية . ومن هذه المؤشـــرات تـــم

انتقاء ١٩ مؤشرا سميت المؤشرات " النواة " التى استعملت فى تشكيل الدليل العام للتنمية .

كما قدمت الدراسة محاولة لعرض " خرائط التنمية " Development profiles للبلدان المتاحة ولعدد من المؤشرات يتراوح بين ١٢ ، ١٩ مؤشرا، كما عرضت قياس مقدار الانحراف فى مؤشرات معينة عن مستوى التنمية العام فى كل بلد ، وأسلوب نقاط الاتصال مما يسمح بعدم الاكتفاء بدليل التنمية العام فى تقييم التنمية بل برفضه بصورة إجمالية عن مختلف المكونات .

و - دليل التنمية البشرية :

بعد اهتمام الاقتصاديين بتنمية الموارد البشرية فإن الاهتمام بالتنمية البشرية يعود إلى اقتصاديى التنمية ومعظمهم من الدول النامية . ومنهم أيضا أكاديمين من الغرب أو الشمال وبدأ نفورهم يتعاظم فى منظمات الأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى مقابل تيار مفكرى صندوق النقد والبنك الدوليين ، إلى الدرجة التى دعت الأخيرين إلى تبنى مفاهيم التوزيع وتقلص الفقر والاهتمام بالحاجات الأساسية أيضا.

ولا يعود مفهوم التنمية البشرية إلى تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائى لعام ١٩٩٠ وما تلاه من تقارير، فالتنمية البشرية حصيلة جهد فكرى طويل نجد له جذور فى الفكر الإسلامى ، وفى الفكر الماركسى ومفكرى اقتصاد التنمية الذى انتشر فى الستينات وما بعده وعلى الأخص حركة المؤشرات الاجتماعية ومقاربة الحاجات الأساسية ونوعية الحياة وأعمال مؤسسات مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وجامعة الأمم المتحدة .

ومن الكتابات المبكرة نسبيا حول التنمية البشرية وتوسيع طيف الخيار البشرى يمكن أن نذكر ارثر لويس الذى يقيم النمو أولياً بسبب دوره كأداة فى الارتقاء بالتنمية البشرية . كما أن العودة إلى السوق التى انتشرت فى العديد من أقاليم العالم والدعوة إلى

الخصخصة وملامح نظام اقتصادي دولي جديد أفرزت تبعات على التنمية البشرية توجب متابعتها على المستويين النظري والتطبيقي .

يعرف تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، التنمية البشرية بأنها " عملية توسيع خيارات الناس" ، فمن حيث المبدأ هذه الخيارات يمكن أن تكون بلا نهاية وتتغير بمرور الوقت ،ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية هى : ان يحيا الإنسان حياة طويلة وصحية وأن يكتسب معرفة وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة كريم . فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة، فستظل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها . لذا فقد اعتمد الدليل على ثلاثة مكونات هى : توقع الحياة لدى الميلاد ، اللاأمية ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى المصحح والمعدل .

يبرز تقرير التنمية (١٩٩٠) أن نمو الناتج القومي الإجمالي الشائع الاستعمال هو شرط ضروري للتنمية البشرية ولكنه غير كاف بدليل وجود أقطار حققت تنمية بشرية رغم ضعف ذلك النمو والعكس موجود أيضا . والتنمية البشرية قد لا تكون مطابقة لنوعية الحياة لأن نوعية الحياة يمكن أن تكون مرتفعه فى بلد لارتفاع موارده الطبيعة مثلا دون أن تنعكس فى التنمية البشرية بنفس القدر الذى تنعكس فى دليل التنمية البشرية .

وميز تقرير التنمية البشرية مؤشر التنمية عن مقياس رفاه المستهلك على الرغم من تشابه المكونات ،كما ميزه عن مقاربة الحاجات الأساسية كمقياس لكفاية عملية التنمية باعتبار أن هذه المقاربة تركز على الحاجات المتنوعة من السلع والخدمات بدلا من قضية الخيارات البشرية المتسعة . وميزه ايضا عن تنمية الموارد البشرية باعتبار أنه حتى لو أجتمعت عناصر مثل الصحة والتغذية والتعليم فى مقاربتى التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية فإن وجهة النظر إليها مختلفة . فهى فى الأولى غايات بذاتها وفى الثانية مدخل إنتاج يتم التعامل معه بمفهوم التكلفة والعائد كاستثمار فى رأس المال البشرى.

إن الميزة الأساسية لتقارير ومؤشر التنمية البشرية هى طـرح الموضوع على المستوى العالمى وبشكل مستمر من سنة لأخرى ، على عكس الأدلة المركبة الأخرى والحصول بذلك على ردود فعل ناقدة . وهذه الاستمرارية والانتقادات سمحت بتحسن ملحوظ سواء على مستوى الشمول أم على مستوى التركيب أم تقنية الحساب .

لقد حظى دليل التنمية الوارد فى تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى منذ عام ١٩٩٠ بانتشار كبير لا سابق له وباهتمام أكاديمي وإعلامي . لكن هذا الاهتمام الواسع لم يمنع من الانتقاد، فقد انتقد الدليل من العديد من البلدان النامية باعتباره منحازا إلى القيم الغربية . كما وجدت بعض الدول النامية الحديث عن حقوق الإنسان فيها محورا قد يستعمل – إضافة إلى جملة أخرى من الشروط الاجتماعية والبيئية من جانب البنك الدولى والبنوك الغربية – لتقييد القروض الممنوحة لها . وقد اعترف محبوب الحق ، الأب الروحى للتقرير ، بأنه قابل عداء شديدا فى أعماله عن دليل التنمية البشرية من اقتصاديى الأمم المتحدة والمكتب الإحصائى فيها .

تناولت الانتقادات مكونات التقرير ، باعتبار أن المؤشرات المكونة تقيس المخزون أكثر من قياسها التدفق عدا الدخل . وقد اعتبر التقرير أن طول الحياة مرغوب دون البحث فى نوعية الحياة الطويلة وخلوها من الأمراض أو المنغصات العديدة الأخرى المعنوية كغياب الحريات مثلا . وعلى العموم فهذا المؤشر واسع الانتشار ويعتبره بعضهم مؤشرا معبرا عن عديد من مظاهر التنمية ونوعية الحياة والحاجات الأساسية أيضا (Hicks & Streeten 1979) . وربما من المفيد إضافة اخر أو أكثر لهذه المكونة كالتغذية ووفيات الرضع .

أما عن مؤشر المعرفة فإن اللاأمية ليست كافية للتعبير عن المعرفة . ويغيب عن الدليل التعبير عن المعارف العلمية والتقانية والمهنية ، والتعبير عن ارتباط ما يتعلمه الفرد بحاجته الاستعمالية أو التعبير عن فرص التعليم الراجع والمستمر وتجديد المعارف فى عصر الثورة فى المعارف العلمية

والتقانية. أما عن المخزون التعليمى فهو تحسين جيد إضيف إلى عام ١٩٩١ الي القياس ولكنه يخفى فروقا هامة فى محتوى التعليم ومعنى السنة الدراسية وطولها بالأيام وساعات العمل اليومى وهى أكثر من فوارق طول العمر المتوقع . وقد جرى عام ١٩٩٥ تغيير فى هذه المكونات، حيث استخدمت نسبة القيد فى جميع مراحل التعليم عوضا عن المخزون التعليمى نظرا لصعوبة قياسه .

أما فيما يتعلق بمؤشر الدخل ، فعلى الرغم من السعى للاهتمام بالفقراء فإن المعالجة لم تسمح بذلك تماما لا على صعيد بيان اوضاع الفقراء ولا علي صعيد مشكلات الفقر . ولا تتضمن المكونات مؤشرا عن الأصول المادية الإنتاجية وغيرها وتوزيعها كما لا يبرز مؤشر الدخل المعتمد أثر التحويلات الخارجية ولا أثر استنزاف الموارد فى رفع الدخل المحلى بشكل كبير فى بعض الأحيان . وربما كان من المفيد تصويب مكونة الدخل لتأخذ بالحسبان عامل التوزيع باستعمال (١ – معامل جينى) .

هذا ويعترف تقرير التنمية البشرية أن مفهوم التنمية البشرية أوسع نطاقا من مقياس التنمية البشرية . فثمة صعوبات فى قياس المكونات فى المؤشر المركب مثل توقع الحياة ، وال GNP مصححا بـ (PPP) والمعرفة (اللاأميه) . وقد تطرق تقرير عام ١٩٩١ إلى موضوع الحريات دون إدخالها فى دليل التنمية البشرية بل وضع لها دليلا لحرية البشر ، معتمدا على تصنيف هيومانا (Humana 1986) للدول حسب قائمة الحريات التى أخذها وعددها ٤٠ ، ثم اختفى الحديث عن هذا البعد فى التقارير اللاحقة .

ز - قصور الأدلة المركبة :

لم تلق الادلة المركبة عدا دليل التنمية البشرية قبولا اجتماعيا حسنا ومع ذلك تكررت المحاولات لصياغة أنماط جديدة منها . والانتقادات الرئيسة الموجهة لها هى :

- المشكلات المفاهيمية والتقنية المحيطة بهذه المحاولات لصياغة مؤشرات للمكونات الفردية للرفاه . ومن المحتمل أن تتضاعف هذه المشكلات عند محاولة اختصار وتجميع جوانب مختلفة من الرفاه والتنمية فى دليل مفرد أو أدلة محدده العدد لنوعية الحياة.
- صعوبة وجود طريقة موضوعية لـوزن وتـصنيف مختلـف مؤشرات الرفاه وبالتالى مهما كانت المقاربة فلا بد من منظومة تحكيمية تعتمد على أحكام القيم .
- الأوزان الملائمة ليس فقط بمعنى الأهمية النسبية للمكونات بل بالملائمة التقنية ونوعية البيانات .
- قلة الإرشاد النظرى ليحكم خيار المؤشرات وبالتالى فالتحكم هو الغالب .
- من الصعب إيجاد إجماع على الحاجات المطلوب إشباعها .
- قد يرى بعض المهتمين فى الأدلة المركبة مجرد أداة لتـصنيف الدول وترتيبها تنازلياً أو أنها مجرد تمرين ذهنى .
- الدليل ، الذى يعتمد على الترتيب يتجاهل المسافه بين الرتب .

وقد درست لجنة خبراء الأمم المتحدة المكلفة بإيجاد تعريـف وقيـاس دوليين لمستوى المعيشة مسألة الـدليل الوحيـد (Standards & levels) وانتهت الي أن مثل هذا الدليل الوحيد والموحد لمستوى المعيشة غيـر ممكـن وغير مرغوب فيه لأغراض المقارنة الدوليه فى ظل الظروف الحالية ، او هو مستحيل البناء كما يقول هايكس وسترتين (Hickes & Streeten 1979) . وبالنظر إلى الحاجات الأساسية فإن كانت أساسية فعلا فينبغى أن تتم مواجهتها معاً كحزمة وبالتالى لا مجال للصفقة (trade off) والدليل المركب لن يكون ضروريا ، إذ لا يوجد مقدار من الإشباع الإضافى من أحدها يعوض القـصور الحاد فى أخر وعندما يتم إشباع كامل الحاجات الأساسية فلن يكون هناك حاجة لإشباع دليل مركب .

تذكر

- تقاس درجة التنمية أو التخلف بالدخل الفردي الحقيقي ومعدل النمو السنوي في الدخل القومي الحقيقي.

- **مؤشر التنمية**: يعبر عن بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية او حالتها.

- من أبرز المؤشرات الاقتصادية لقياس درجة التنمية: GDP, GNP الكلي والفردي، مؤشرات ذات صلة بالتنمية مثل مؤشر الشفافية.

- **حد الفقر** هو المستوي من الدخل الذي لا يمكن بدونه للسكان في مجموعهم الحصول علي السلع الأساسية الاستهلاكية والغذائية.

- تعتبر المؤشرات الاجتماعية والبشرية مكملة للـ GDP, GNP من حيث الاهمية.

- نوعية الحياة: تعبير ذاتي عن رفاه الفرد وقد تعبر عن جملة من الرغبات التي عندما تؤخذ معا تجعل الفرد سعيدا.

- **مستوي المعيشة**: هو مستوي من الاشباع المؤمن لحاجات السكان بواسطة تدفق السلع والخدمات في لحظة معينة.

- تمتاز المؤشرات المعبرة عن معدل الدخل الفردى بأنها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل ، وبأنها تظهر جانب التوزيع إضافة إلى المتوسط.

اسئلة

١ –تكلم باختصار عن:

١) أهم مؤشرات التنمية،

ت) دليل نوعية الحياة،

ث) دليل مستوي المعيشة،

جـ) مؤشرات الرفاه،

د) مؤشرات الحاجات الاساسية.

٢- إذا كانت الجوانب الاقتصادية فى التنمية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر، فإن معظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح. لذلك فالمؤشرات الاجتماعية تتطلب الحذر فى استخدامها والوعى بالعلاقات البينية فيها. وعلى الرغم من أن المؤشرات الاجتماعية تتفادى مشكلات الصرف والتثمين، فإنها تشكو من هشاشة قدرتها على المقارنة المكانية والزمانية بسبب اختلاف التعاريف المستعملة فى جمع البيانات أو استنادها إلى مسوح بالعينة محدودة الحجم أو بسبب طرق جمع البيانات غير الدقيقة. ناقش هذه العبارة.

٣- قام العديد من المؤلفين بتعريف الحاجات البشريه الأساسية واقترحوا صيغ تصنيف لها وحاولوا تحديد المقدار الضرورى والكافى من الحاجات المستقلة. كما صاغوا مؤشرات ملائمة عن هذه الحاجات وقياس التصورات فى إشباعها وتحديد الاستهدافات فى مختلف مكوناتها لمواجهة تلك الحاجات خلال إطار زمنى محدد. ناقش هذه العبارة مبينا أهم استعمالات المؤشرات الحاجات الأساسية المتفق عليها.

٤ – تناول بالشرح و التحليل مفهومي دليل مستوي المعيشة و نوعية الحياة في اطار مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

الفصل الرابع

تهيئة الإطار الملائم للتنمية

رأينا في الفصل الأول أن الدول النامية تتصف بخصائص معينة من النواحي الاقتصادية وغير الاقتصادية (الاجتماعية، السكانية، الصحية، الثقافية، السياسية). كما وأنه للقضاء علي التخلف الاقتصادي يتطلب الأمر وقبل كل شيء تهيئة الجو الملائم للتنمية، وإذا لم يكن جميع أفراد المجتمع لديهم إيمان راسخ بامكان القضاء علي التخلف الاقتصادي وراغبين فيه، وإذا لم تكن الهيئات المختلفة (اقتصادية، اجتماعية، قانونية،) مؤهلة للتنمية فلن يسير المجتمع خطوة واحدة نحو التقدم.

كما أن القضاء علي التخلف يتطلب تعبئة جهود وإمكانيات جميع فئات وأفراد المجتمع، وتتمثل المشاركة الايجابية لأفراد المجتمع أساسا في التنازل عن المصالح الشخصية وبذل الجهود الضخمة وتحمل بعض التضحيات والتعاون مع بقية الأفراد والهيئات في تحقيق أهداف التنمية.

وينطوي أمرتهيئة الإطار الملائم للتنمية باتخاذ الخطوات التالية:

١) إزالة معوقات التنمية. ٢) إنشاء الهياكل الأساسية.
٣) تغيير البنيان الاقتصادي للدولة.

وفيما يلي تحليلا مفصلا لكل خطوة من هذه الخطوات.

أولا-إزالة معوقات التنمية

الواقع أن معوقات التنمية لا يمكن إزالتها في المرحلة الأولى للتنمية، أي عند إعداد وتهيئة الإطار الملائم لها. وبعبارة أخري فان هذه المعوقات ستزول وتتلاشي تدريجيا كلما سارت الدولة في طريق التنمية. ومن هذه المعوقات نذكر علي سبيل المثال: انخفاض متوسط دخل الفرد، سوء التغذية، انتشار البطالة المقنعة...الخ. وإلى جانب ذلك، فهناك بعض المعوقات التي

يمكن إزالتها- أو علي الأقل التخفيف من حدة آثارها- في المرحلة الأولى للتنمية. والتي نذكر منها:

١: إزالة مظاهر الاقتصاد المزدوج:

تتميز معظم الدول النامية بظاهرة الاقتصاد المزدوج Dual Economy، والمقصود بذلك هو وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما تماما داخل إطار الاقتصاد القومي: قطاع تقليدي زراعي، وقطاع أجنبي متطور. ويشاهد القطاع الأول في المناطق الريفية حيث يقوم الإنتاج الزراعي علي أساليب تكنولوجية بدائية ، وحيث ينتشر الاستهلاك الذاتي، وحيث يتم الإنتاج عادة بواسطة أفراد تجمعهم روابط عائلية في وحدات إنتاجية صغيرة. أما القطاع الأجنبي المتطور، فيشاهد في المدن حيث الهيئات التي تقوم بتأدية الخدمات كالمحلات التجارية وشركات التأمين والمصارف.

وللقضاء علي ظاهرة الاقتصاد المزدوج- أو علي الأقل التخفيف من حدتها وآثارها- لابد من أعداد وتنفيذ برامج كبرامج الإصلاح الزراعي الذي يعتبر بحق أعظم تغـــــير (اجتماعي) معاصر في العالم أجمع، والذي لم يحسن تطبيقه في الدول النامية مما أدى إلى نتائج سيئة.

وهناك مجموعة من القواعد العامة والأسس الرئيسية التي يجب أن يقوم عليها الإصلاح الزراعي حتى لا يحيد عن أهدافه المأمولة:

١ - لا شك أن الخطوة الأولى في أي إصلاح زراعي، لابد أن تتمثل في تحديد حد أقصى لملكية الأرض الزراعية. ولكن قبل تحديد هذا الحد الأقصى، لابد من دراسة خاصة لمعرفة الحجم الأمثل لوحدة التشغيل Scale of Operation أي الحد الذي ينتظر أن يكون عنده حجم الإنتاج اكبر ما يمكن. ويلاحظ أن هذا الحجم يختلف من دولة لأخرى لأنه يتوقف علي عدد من العوامل التي تختلف بدورها من دولة لأخرى مثل درجة خصوبة الأرض، الظروف الجوية، نوع التربة، درجة ميكنة الزراعة...... الخ.

وقد يعترض البعض علي تقسيم الأرض الزراعية إلى مساحات صغيرة بحجة أن ذلك يؤدي إلى تدهور في الإنتاجية، لان المزارع الكبيرة تتمتع بدرجة أكبر من الكفاءة نتيجة مقدرتها علي الإنتاج بتكلفة أقل.

ويمكن تلافي جميع الآثار السيئة التي قد تنجم عن تقسيم الأراضي الزراعية بالتعاونيات التي تعمل علي تجميع الأراضي الزراعية، لأنه لا شك أن الملكيات الصغيرة جدا لها أثر سيئ علي الإنتاجية، فهي تحول دون استغلال الأرض الزراعية استغلالا اقتصاديا ملائما، علاوة علي أنها لا توفر لأصحابها الحد الأدنى لمستوي المعيشة.

ولذا من الضروري إجراء دراسة خاصة قبل تحديد الحد الأدنى للملكية الزراعية، حتى يكون هذا الحد ملائما لظروف كل دولة. ولا يكفي أن يحدد قانون الإصلاح الزراعي الحد الأدنى للملكيات الزراعية، بل يجب أن ينص فيه كذلك علي منع ما قد يؤدي إلى تفتيت هذا الحد الأدنى سواء أكان ذلك نتيجة للبيع أم المقايضة أم الميراث أم الهبة أم الوصية..... الخ.

٢- يجب أن يهدف الإصلاح الزراعي إلى رفع مستوي معيشة الفلاح والمزارع الفعلي للأرض، وذلك عن طريق زيادة وتحسين الإنتاج وتقليل التكاليف، إذ يجب علي الإصلاح الزراعي أن يضمن علي الأقل الاحتفاظ بمستويات الإنتاج الزراعي التي كانت سائدة قبل تطبيقه. ولما كان الملاك الجدد للأرض الزراعية قليلو الكفاية من الناحيتين الفنية والإدارية، وغالبا ما ينقصهم المال اللازم للإنفاق وشراء الآلات الزراعية، فلابد من تكوين " **جمعيات تعاونية**" تضطلع بالمهام التالية:

(أ) الحصول علي السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقا لحاجات الأراضي المملوكة للجمعية.
(ب) مد الزراع بما يلزم لاستغلال الأرض كالتقاوي والأسمدة والماشية والآلات الزراعية، وما يلزم لحفظ المحاصيل ونقلها.
(ج) تنظيم زراعة الأراضي واستغلالها علي خير وجه بما في ذلك انتقاء البذور، وتصنيف الحاصلات، ومقاومة الآفات، وشق الترع والمصارف.

(د) بيع المحاصيل الرئيسية لحساب أعضائها علي أن تخصم من ثمن المحاصيل السلف الزراعية والديون الأخرى.
(هـ) القيام بجميع الخدمات الزراعية الأخرى، وكذلك القيام بالخدمات الاجتماعية وفقا لما تسمح به قدرتها المالية.

٣ – إن العمال الزراعيين في كثير من الدول النامية مازالوا حتى اليوم يعيشون في مستوي معيشي منخفض. ولذلك يجب أن يهتم الإصلاح الزراعي بهذه الطبقة الكادحة، فيجب أولا تحديد حد أدني لأجر العامل الزراعي يراعي فيه ضمان حد أدني من مستوي المعيشة. ويجب كذلك تحديد حد أقصي لساعات العمل اليومي. والي جانب ذلك، يجب أن يضمن قانـــون الإصلاح الزراعي بعض الحقوق الأخرى للعمال الزراعيين كحقهم في المياه الصالحة للشرب والمسكن الصحي والإنارة وغير ذلك من الخدمات الأساسية التي يتمتع بها سكان المدن.

وإلي جانب إعداد وتنفيذ برامج للإصلاح الزراعي، فإن إزالة مظاهر الاقتصاد المزدوج تتطلب تغيير الأساليب العتيقة التي تسود القطاع الزراعي في الدول النامية. فالمعروف– كما سبق ذكره– أن النشاط في هذا القطاع يقوم إلي حد بعيد علي الاكتفاء الذاتي حيث يلجأ المزارعون إلي تخزين بعض الكميات من المحاصيل الزراعية التي ينتجونها وذلك لإشباع حاجاتهم منها. علاوة علي ذلك، فإن المزارعين في هذه الدول لا ينظمون أعمالهم علي أساس منطقي اقتصادي، وإنما يخضعون في تصرفاتهم لاعتبارات القرابة والمجاملة وأثر العادات والتقاليد.

لذلك فإن إزالة مظاهر الاقتصاد المزدوج تستدعي أن يعتاد المزارعون التعامل بالنقود حتى يستطيعوا تنظيم أعمالهم بأسلوب أدق وتوفير وسائل النقل والتخزين، وتجنب تلف وفقد بعض الكميات المخزونة.

وهناك مشكلة مزمنة تعاني منها معظم الدول النامية ونعني بذلك مشكلة البطالة المقنعة. وفي ظل الأسلوب الاقتصادي السليم في تنظيم الإنتاج الزراعي يتعذر تشغيل عدد من العمال يزيد عن الاحتياجات الفعلية لزراعة الأرض. أما عن العمال الذين لا يجدون عملا في الأرض الزراعية فهؤلاء

يمكن تشغيلهم عن طريق إقامة بعض الصناعات الريفية التي تنشأ في المناطق الريفية ذاتها، والتي تتميز بعدم احتياجها لرؤوس أموال ضخمة، واعتمادها بصفة أساسية علي الخامات المتوفرة في المناطق الريفية كالصوف والخوص.

ومن السهل استخدام هذه الخامات في صناعة الأثاث الريفي والأدوات المنزلية الأخرى التي يتم استهلاكها محليا وتسويقها في المدن المجاورة. والي جانب الصناعات الريفية، فإنه يمكن تشغيل العمال الذين لا يجدون عملا في الأرض الزراعية في أعمال أخري مثل شق الترع والمصارف، وتعبيد الطرق، وبناء المدارس والمستشفيات.... الخ.

خلاصة القول: إن إزالة مظاهر الاقتصاد المزدوج في الدول النامية تقتضي أولا إعداد وتنفيذ برامج الإصلاح الزراعي، وتقتضي ثانيا تغيير الأساليب العقيمة التي تسود القطاع الزراعي في هذه الدول، وكذلك انتشار الزراعة من اجل الحصول علي اكبر ناتج وبالتالي اكبر ربح وليس للاكتفاء الذاتي، وقيام صناعات تقوم علي الخامات المحلية وذلك لحل مشكلة البطالة المقنعة المنتشرة في المناطق الريفية.

٢: الحد من التزايد السريع للسكان:

يري بعض الاقتصاديين أن التزايد السريع للسكان يعتبر نتيجة من نتائج التخلف الاقتصادي ومظهرا من مظاهره وليس أدل علي ذلك من أن ظاهرة التزايد السريع للسكان نشاهدها في الدول النامية دون الدول المتقدمة صناعيا. ويترتب علي ذلك نتيجة هامة ألا وهي أنه كلما سار المجتمع في طريق التنمية- لاسيما إذا كان ذلك مقترنا بتقدم اجتماعي- فان ذلك يؤدي إلى تخفيض معدل تزايد السكان بطريقة تلقائية.

ونحن لا ننكر الأثر السلبي للتزايد السريع للسكان علي جهود التنمية، ولكننا نؤكد أنه من الممكن اعتباره في نفس الوقت أحد دعائم التنمية إذا ما استطاع الاقتصاد الوطني تحويل الزيادة السكانية إلي دعم في جانب عنصر العمل المؤهل و المدرب بأكثر من العبء الاستهلاكي الواقع عل جهود التنمية. لذلك فمن واجب الدول النامية-منذ المراحل الأولى للتنمية- أن تتخذ

الوسائل والإجراءات والسياسات التي تكفل الاستفادة من التزايد السريع للسكان، وإذا لم تستطع فلتحد منه.

وفيما يلي بعض الاقتراحات في هذا الصدد:

١- الدعوة لتنظيم الأسرة عن طريق حملة إعلامية مدروسة تتولى القيام بها جميع أجهزة الأعلام تحت إشراف المسئولين المتخصصين.

ولا شك أن المدارس والمعاهد والجامعات يمكن أن تؤدي دورا كبيرا في نشر هذه الدعوة، أما عن المناطق الريفية، فيمكن أن تصل إليها الدعوة لتنظيم الأسرة عن طريق القوافل الثقافية المتنقلة التي تجوب هذه المناطق.

٢- إن جزءا كبيرا من مسئولية الدعوة لتنظيم الأسرة يقع علي عاتق رجال الدين. فعن طريق المساجد والكنائس يمكن إزالة رواسب الأفكار التي ما زالت تسيطر علي أذهان الملايين من أبناء الشعوب النامية، اعتقادا منهم أن تنظيم النسل يتعارض مع تعاليم الدين، لقد حان الوقت لدحض مثل هذه الادعاءات المضللة.

٣- إنشاء عدد كبير من مراكز تنظيم الأسرة ولاسيما في المناطق الريفية، وزيادة عدد العاملين بها، والعناية بمستوي الخدمات التي تقدمها للمترددين عليها لتشجيعهم علي تنظيم الأسرة.

٤- توفير وسائل تنظيم النسل بالمجان في مراكز تنظيم الأسرة وبأسعار معتدلة في الصيدليات.

٥- منح بعض الحوافز التشجيعية للأفراد الذين يترددون بصفة منتظمة علي مراكز تنظيم الأسرة.

٦- تحديد عدد معين من الأبناء (وليكن ثلاثة مثلا) الذين يستفيدون من الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة كالتعليم، والذين يكون لهم نصيب في المواد التموينية التي تباع بأسعار منخفضة عن طريق بطاقات التموين.

٧- تشجيع الهجرة إلى الخارج. ولاسيما من المناطق الريفية المكتظة بالسكان وحيث تنتشر البطالة المقنعة.

٨- منح الموظف أو العامل المتزوج علاوة استثنائية إذا مضي علي زواجه خمس سنوات ولم ينجب أكثر من طفلين، علي أن تتكرر هذه العلاوة كل خمس سنوات إذا وقف عند حد الطفلين ولم يتجاوزه.

أما بالنسبة للفلاحين والمزارعين- وهم الطبقة الأقل تعليما والأكثر نسلا- فتكون المكافأة بالأسلوب الذي يتمشى مع ظروف البيئة الزراعية، فمن يملك خمسة أفدنه فأقل، ويمضي علي زواجه خمس سنوات لا ينجب خلالها أكثر من طفلين، ترفع عنه كل سنة ضريبة فدان مما يملك، أو ضريبة خمس ما يملك من أرض، ويستمر الإعفاء بهذه النسب طالما هو محافظ علي عدد أبنائه علي أن يسلب منه هذا الامتياز إذا عاد للإنجاب في أي وقت.

وقد يقال أن الحكومة ستخسر بذلك جزءا من دخلها، ولكن الواقع أن هذه الخسارة أقل بكثير مما تتكلفه الدولة في إطعام وإيواء وتعليم وعلاج للزيادة المطردة في السكان.

٣: تغيير بعض الأنماط السلوكية:

سبق أن ذكرنا أن النشاط الاقتصادي لا يدور في فراغ، وإنما يدور في محيط من النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولذلك فان العادات والتقاليد والقيم والمثل والحوافز والاتجاهات التي تسود دولة ما، والتي تنعكس بطبيعة الحال علي الأنماط السلوكية للمواطنين فيها، تؤثر إلى حد بعيد علي عملية التنمية الاقتصادية بها، وقد تكون هذه الأنماط السلوكية عاملا معوقا للتنمية كما هو الحال في الدول النامية. ومن أهم هذه الأنماط السلوكية: الإنفاق البذخي، سوء توجيه المدخرات، سوء استغلال وقت الفراغ، احتقار العمل اليدوي، القناعة بالحياة المألوفة، تحريم اشتغال المرأة، التفكير بأسلوب غير علمي ، الفهم الخاطئ للتعاليم الدينية، حب الماضي والتمسك به ... الخ.

وبالإضافة إلى ذلك فان الدول النامية تعاني من انتشار العديد من الأمراض الاجتماعية مثل: الانحراف، الفساد، التطرف، التسلط، القسوة، العنف، التسيب، التواكل، اللامبالاة، الرياء، الرشوة، المحسوبية، الاستهتار، الوصولية، الانتهازية، استغلال النفوذ... الخ.

ولاشك أن إزالة معوقات التنمية تقتضي إحداث ثورة شاملة لتبديد الرواسب الباقية من العهود القديمة، وتغيير الأنماط السلوكية الجامدة التي تقف حجر عثرة في طريق التنمية.

وقد يقول البعض أن تغير هذه الأنماط السلوكية لن يتم إلا إذا تطور المجتمع اقتصاديا، وسار مرحلة في طريق التنمية. والواقع أن هذا صحيح ولكن إلى حد ما فقط. فالأمر الذي لاشك فيه أن تعدد المجالات وفرص العمل في ظل اقتصاد متطور، يؤدي إلى تحرر الفرد من عاداته وتقاليده البالية، وتصبح نظرته للحياة نظرة متفتحة، ويضعف انتماؤه الأسري الضيق بينما يزيد انتماؤه الاجتماعي.

ولكن ليس معني ذلك أن الأنماط السلوكية التي تمثل ضغوطا ومعوقات في سبيل التنمية، لا يمكن تغييرها في المراحل الأولى للتنمية.

أن المتخصصين في علم الاجتماع والعلوم السلوكية يؤكدون أن هناك من الوسائل والإجراءات ما يسمح بإحداث تغييرات جذرية في هذه الأنماط السلوكية. وباختصار فان الأمر يستدعي حملة توعية علي نطاق كبير لإفهام أفراد المجتمع أن التنمية الاقتصادية لا تسمح بالسلوك الفردي الانعزالي أو الاستغلال أو التكاسل أو الإنفاق البذخي أو الإهمال في العمل أو تبديد وقت الفراغ. ويمكن أن يتم تنفيذ هذه الحملة عن طريق وسائل الأعلام المختلفة كالإذاعة والتليفزيون والسينما والصحافة. كذلك يمكن نشر الأنماط السلوكية عن طريق المدارس والمعاهد والجامعات، وعن طريق الندوات والمحاضرات العامة. كما يمكن للمسئولين إرسال كتيبات ونشرات دورية إلى الهيئات كالنقابات والجمعيات العامة وغيرها.

أن هذه الحملة القومية للتوعية يمكن أن تؤدي دورا بالغ الأهمية بحيث تؤثر في عقول الناس ووجدانهم، وتستحث ضمائرهم، وترسخ قيما جديدة في عقولهم، وتوجه طاقتهم نحو الخلق والإبداع والخير، والعمل الوطني الجاد بكل تفان وتجرد ووفاء.

والي جانب حملة التوعية، فان تغيير بعض الأنماط السلوكية قد يستدعي استخدام أساليب الإلزام والإجبار عن طريق إصدار القوانين. فعلي سبيل المثال، محاربة عادة الزواج المبكر، تستدعي إصدار قانون يحدد حدا أدني لسن الزواج بالنسبة للفتي والفتاة. وكذلك محاربة عادة استهلاك السلع الكمالية الأجنبية، تستدعي منع استيرادها من الدول المتقدمة، وهكذا....

٤: تهيئة البيئة السياسية الصالحة:

إن إزالة معوقات التنمية تستدعي تهيئة البيئة السياسية الصالحة، وضرورة توافر الاستقرار السياسي حتى لا تتغلب المصالح الفردية علي المصلحة العامة، ويشعر أفراد المجتمع بمسئوليتهم القومية، وتشعر الحكومة بواجبها نحو تحقيق التقدم والرفاهية.

أن توافر الاستقرار السياسي يساعد علي زيادة معدلات الادخار، ومن ثم معدلات التكوين الرأسمالي لأن أفراد المجتمع يثقون في الحكومة ولا يلجأون إلى الاكتناز.

والي جانب الاستقرار السياسي، فان البيئة السياسية الصالحة، تتطلب وجود حكومة ديمقراطية قوية في ضربها لعوامل الفساد والسيطرة الداخلية، واعية لضرورة تحقيق أهداف الرفاهية، مؤمنة بالأسلوب العلمي، لا تمثل مصالح الطبقات المالكة، ولا تعتمد علي تأييد فريق من المنافقين الذين يستفيدون من وجود البيئة الفاسدة.

وبالإضافة إلى ذلك فلابد أن تتوافر لدي القيادة السياسية للدول النامية إرادة التنمية وإمكانية نقل هذه الإرادة إلى الجماهير، كما يشترط أن تتميز هذه القيادات السياسية باتجاهاتها الإنتاجية وليس الاستهلاكية، وبذلك تكون عملية التنمية ليست مدفوعة بهدف إشباع الطلب النهائي وإنما تتمثل في

محاولة اكتشاف الموارد المتاحة، وتوجيهها نحو أفضل الاستخدامات، وتحقيق معدلات مرتفعة من الادخار والاستثمار، والقضاء علي الاختلالات الهيكلية. وبذلك لا يكون الهدف هو الوصول إلى مستويات مرتفعة للمعيشة لذاتها، وإنما تكون مستويات المعيشة المرتفعة هي النتيجة الطبيعية لهذه المجهودات.

ثانيا- إنشاء الهياكل الأساسية

إذا كانت الخطوة الأولى في تهيئة الإطار الملائم للتنمية الاقتصادية هي " إزالة معوقات التنمية"، فان هناك خطوة أخرى لا تقل عنها أهمية ألا وهي "إنشاء الهياكل الأساسية" Infrastructure. فالواقع أن التنمية الاقتصادية لا تتمثل فقط في تنفيذ أعمال تهدف إلى زيادة مساحة الأرض الزراعية ورفع إنتاجيتها، أو إنشاء مشاريع صناعية جديدة لاستغلال الموارد العاطلة، إن هذه الإنجازات وان كانت ضرورية دون شك لتحقيق التنمية، إلا إنها لا تكفي وحدها لتحقيق الهدف. إن الأمر يستدعي- إلى جانب ذلك- ضرورة توافر الهياكل الأساسية.

والمقصود **بالهياكل الأساسية** توافر الأجهزة والخدمات والتسهيلات التي يعتبر وجودها شرطا أساسيا لنجاح المشروعات المختلفة في تحقيق أهدافها ورفع إنتاجيتها. إن أهمية الهياكل الأساسية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، لا تقل عن أهمية رؤوس الأموال الثابتة كالمباني والآلات ... الخ بالنسبة للمشروع الواحد. فمن المعروف أن التوسع في استخدام رؤوس الأموال الثابتة في أي مشروع، يؤدي إلي انخفاض متوسط تكاليف الإنتاج فيه. وكذلك فإن التوسع في إنشاء الهياكل الأساسية في المجتمع، يؤدي إلي دفع عجلات التنمية سريعا إلي الأمام، حيث يترتب علي إنشاء هذه الهياكل الأساسية وفورات خارجية تنتفع بها المشروعات القائمة مما يؤدي إلي انخفاض متوسط تكاليف الإنتاج فيها، علاوة علي أن ذلك يحفز علي إقامة مشروعات جديدة للاستفادة من هذه الوفورات الخارجية.

وتتمثل الهياكل الأساسية فيما يلي:

١)- وجود جهاز حكومي مستقر ذو كفاءة إدارية مرتفعة:

لقد أصبح من المتفق عليه بين الاقتصاديين في الوقت الحالي، أن القطاع الخاص في الدول النامية لا يستطيع أن يتحمل وحده أعباء عملية

التنمية الاقتصادية، ومعني ذلك إن القطاع العام لابد أن يشارك جنبا إلي جنب مع القطاع الخاص في تحقيق المهام الرئيسية لعملية التنمية . فإذا أخذنا في الاعتبار أن بعض الدول النامية لاتزال تتبع النظام الاشتراكي، فمعني ذلك أن القطاع العام في هذه الدول يكون مسئولا مسئولية شبه كاملة عن عملية التنمية وعلي أي حال، فسواء أكانت الدول النامية تتبع النظام الاشتراكي أم النظام الرأسمالي، فإن العبء الملقي علي عاتق الحكومة سيكون عبئا مزدوجا، باعتبار أنها مسئولة عن عملية التنمية الاقتصادية بما تتضمنه من تمهيد الإطار الملائم وإقامة المشروعات المختلفة، إلي جانب وظائفها التقليدية التي تتمثل في تأدية الخدمات الأساسية كالأمن والقضاء والدفاع.

وحتى يستطيع الجهاز الحكومي أن يتحمل هذا العبء المزدوج الملقي علي عاتقه، لابد من توافر عدة شروط، أهمها:

أ – **تحقيق مبدأ ملازمة الأجور للإنتاجية:** ويقتضي ذلك عدم زيادة الأجور إلا في حدود معدلات زيادة الإنتاجية. ويرجع ذلك إلي أن زيادة الأجور بمعدلات أكبر من معدلات زيادة الإنتاجية، يؤدي إلي خلق فجوة تساعد علي زيادة الاستهلاك بمعدلات مرتفعة، وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات نتيجة ضعف الصادرات وزيادة الواردات وارتفاع الأسعار في الداخل، ومن ثم تولد حالة من التضخم في الاقتصاد القومي. وتجدر الإشارة إلي تطبيق مبدأ ملازمة الأجور للإنتاجية أو ما يطلق عليه نظام الإدارة بالأهداف والنتائج وهو مايعني تحديد أهداف واضحة- كما ونوعا- لكل وحدة ويكون التقييم النهائي علي أساس مدي قدرة المديرين علي تحقيق النتائج والإنجازات وليس علي أساس مدي التزامهم بالأساليب والنظم المعقدة والمطولة التي قد تهزم أغراض الإدارة الحديثة.

يفترض هذا النظام الالتزام بالقواعد التالية:

(أ) أن يكون عدد العاملين في كل وحدة إنتاجية علي قدر الاحتياجات الفعلية للعمل بحيث لا تكون هناك بطالة مقنعة.

(ب) تحديد معدلات الأداء كلما كان ذلك ممكنا، وقياس الإنتاجية بمقتضي هذه المعدلات.

(جـ) وضع كل عامل في العمل الذي يتناسب مع مؤهلاته العلمية وخبرته العملية واستعداده الطبيعي، علي أن يتم تحديد اختصاص كل عامل ونطاق عمله بدقة ووضوح.

(د) تطبيق نظام الحوافز بأنواعها المختلفة (مادية ومعنوية، جماعية وفردية، ايجابية وسلبية).

ب – ارتفاع المستوي التقني للعاملين: وتبدو أهمية ذلك بصفة خاصة في الدول النامية التي تتبع النظام الاشتراكي حيث يكون القطاع العام في هذه الدول مسئولا مسئولية كاملة عن عملية التنمية.

جـ – إعادة تنظيم القوانين واللوائح المالية والإدارية: لا شك أن القوانين واللوائح المالية والإدارية، تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في مدي نجاح أو فشل عملية التنمية الاقتصادية. وأثبتت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية علي أن كثيرا من الدول النامية قد تعثرت في طريق التنمية بسبب القوانين واللوائح المالية والإدارية السائدة فيها.

إن دراسة القوانين واللوائح المالية والإدارية في الدول النامية، تدل علي أنها تتميز بالتعقيد والغموض مما يؤدي إلي صعوبة فهمها. كما أنها تتميز بتطويل الإجراءات وتعددها حيث أنها تفترض في العاملين أنهم غير أمناء فتحيط تصرفاتهم بكثير من الإجراءات والقيود. هذا علاوة علي أن هذه القوانين واللوائح قد وضع معظمها في القرن التاسع عشر، ولم تعد تساير التنظيم الإداري الحديث.

وبالإضافة إلي ذلك، فإن الإصلاح الإداري في الدول النامية يتطلب الاهتمام بالتعليم الإداري باعتباره ركنا أساسيا لأي تعليم جامعي مهما كانت نوعيته وإعداد برامج تدريب للقادة الإداريين بحيث يكون التركيز فيها علي الكفاءة الإدارية، والتركيز في محاسبة القادة الإداريين علي التقصير في تحقيق الأهداف بدلا من التركيز علي المحاسبة عن مخالفة اللوائح.

خلاصة القول أن تهيئة الإطار الملائم للتنمية الاقتصادية تستدعي إحداث تغييرات جذرية في القوانين واللوائح المالية والإدارية، كما تتطلب تغييرات شاملة في أساليب التنظيم والإدارة بصفة عامة لتصبح متلائمة مع الإنتاج الحديث الذي يتميز بالمصانع الضخمة والإنتاج الوفير والآلية. وباختصار فنحن نعتقد أن الدول النامية في حاجة إلي ثورة إدارية الي جانب حاجتها إلي ثورة صناعية مصاحبة.

٢)- الاهتمام بخدمات التعليم وما يتصل بها كالتدريب المهني والبحث العلمي:

أ - في الواقع أن هناك إجماعا بين الاقتصاديين علي اعتبار أن الإنفاق علي التعليم نوع من الاستثمار، حيث أنه ينطوي علي التضحية بالخدمات التي كان يمكن الحصول عليها في الحال من الأفراد الذين يلتحقون بالمدارس والمعاهد والجامعات، مقابل الحصول منهم علي مستوي أعلي من الخدمات في المستقبل.

والواقع أنه علي الرغم من تقدم الدراسات الاقتصادية الحديثة واقترابها من الكمال من حيث القياس الكمي لعوائد رأس المال المادي فإن دراسات الاستثمار البشري ما زالت حتى اليوم بعيدة عن أسلوب القياس العلمي. ولذلك فإنه من الصعب علي المسئولين عن التخطيط المفاضلة مثلا بين استثمار ١٠٠ مليون جنية في مشروع للحديد والصلب أو إنفاقها علي التعليم الجامعي، كما تصعب المفاضلة بين إنفاق هذا المبلغ علي كليات الطب والعلوم والصيدلة أو إنفاقه علي مراكز التدريب المهني، وترجع صعوبة المفاضلة في مثل هذه الحالات إلي صعوبة قياس العائد في حالة الاستثمار البشري، وإن كانت آثار هذا الاستثمار تظهر في الأجل الطويل.

ولكن علي الرغم من ذلك فقد حاول بعض الاقتصاديين إجراء مقارنة بين تكاليف الاستثمار البشري والعائد الذي ينتظر منه والذي يمكن تقديره بالمكسب الإضافي الذي يحصل عليه الأفراد المتعلمون بالقياس إلي الأفراد الآخرين. وقد تبين من مثل هذه الدراسات أن عائد الاستثمار البشري لا يقل إطلاقا عن عائد أي استثمار أخر، ويرجع ذلك إلي أن الكسب الإضافي الذي يحصل عليه الأفراد بعد إتمام التعليم، يقل في الواقع عن مدي إسهامهم في

زيادة الناتج القومي باعتبار أنهم يعملون علي رفع مستوي إنتاجية جميع الأفراد الذين يتعاونون معهم في الإنتاج.

والواقع أن اعتبار الإنفاق علي التعليم إنفاق استثماري يؤدي إلي نتائج مختلفة تماما عما إذا نظرنا إليه باعتباره إنفاق استهلاكي. فاعتبار الإنفاق علي التعليم إنفاق استثماري يقتضي تطبيق معايير الاستثمار اللازمة للتأكد من الوصول إلي أقصي عائد ممكن من التعليم بوصفه سلعة رأسمالية.

ب – أثر التعليم علي التنمية الاقتصادية: لا شك أن انتشار التعليم في دولة نامية يساعد علي دفع عجلات التنمية الاقتصادية سريعا إلي الأمام، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

(١) إن ارتفاع مستوي المعرفة لدي العنصر البشري المتضافر مع عنصر رأس المال، يؤدي إلي زيادة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق وفورات أو فائض يسمح بزيادة معدل التنمية الاقتصادية.

(٢) إن الشخص الذي يعرف القراءة والكتابة يستطيع أن يفهم ويدرك احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فهو يسهم إسهاما ايجابيا في القضاء علي التخلف الاقتصادي.

(٣) إن انتشار التعليم يساعد علي القضاء علي الكثير من العادات والتقاليد التي تعوق عملية التنمية.

(٤) إن انتشار التعليم– ولاسيما التعليم الفني– يساعد علي توفير المهندسين والإداريين والفنيين اللازمين لعملية التنمية بصفة عامة ولعملية التصنيع بصفة خاصة.

(٥) هناك علاقة وثيقة بين انتشار التعليم والمستوي الصحي، فكلما ارتفعت نسبة المتعلمين كلما ارتفع المستوي الصحي.

جـ– توجيه سياسة التعليم تبعا لاحتياجات التنمية: لاحظ بعض المتخصصين في مشاكل التعليم أن الهيكل التعليمي في كثير من الدول النامية لا يتفق مع احتياجات التنمية، ومن ثم فهو لا يخدم مصلحة المجتمع، ففي هذه الدول ترتفع نسبة الطلبة في التعليم الجامعي بالنسبة لعدد السكان وتزيد نسبة من يلتحقون بالكليات العملية، وتقل نسبة الطلبة في التعليم الفني.

ويواجه المسئولون عن سياسة التعليم في الدول النامية عدة مشكلات يمكن تلخيصها في التساؤلات التالية: هل يكون التعليم عاما مجانيا أم يكون وقفا علي فئة معينة من أفراد المجتمع القادرين علي تحمل نفقات التعليم؟ .... أي مراحل التعليم تحظي باهتمام أكثر من غيرها؟ ... هل يكون التعليم إلزاميا (إجباريا) في بعض مراحله، وما هي هذه المراحل؟ .... هل الدول النامية في حاجة فعلا إلي أعداد كبيرة من المتعلمين، أم أن التصنيع سيكون هو المدرسة الحقيقية للخبرة؟ .... كيف يمكن تحقيق التوازن بين مراحل التعليم المختلفة؟ ...

وقبل أن نحاول البحث عن اجابة لهذه التساؤلات، نبادر فنؤكد أنه لا توجد سياسة تعليمية واحدة يمكن تطبيقها في جميع الدول النامية، نظرا لاختلاف هذه الدول عن بعضها البعض من حيث أوضاعها الاقتصادية واحتياجات التنمية في كل منها. ولكن علي الرغم من ذلك، فهناك اعتبارات عامة يجب مراعاتها عند وضع سياسة التعليم في أي دولة نامية، ويمكن تلخيص هذه الاعتبارات فيما يلي:

(أ) إن السياسة السليمة للتعليم تقتضي وضع خطة طويلة الأجل لتوجيه التعليم في مختلف مراحله وفروعه بما يتفق مع احتياجات التنمية، بحيث يلتحق بكل فرع من فروع التعليم وبكل مرحلة من مراحله، عدد الطلبة اللازم لمواجهة حاجات المجتمع. وللتنبؤ باحتياجات التنمية من مختلف التخصصات في الأجل الطويل، يلجأ المسئولون عن سياسة التعليم في الدول النامية إلي دراسة توزيع القوة العاملة علي فروع النشاط الاقتصادي المختلفة في الدول المتقدمة حيث أن هذه الدول تمثل حاليا المستوي الذي سوف تحققه الدول النامية بعد فترة معينة. فالمشاهد أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي تتناقص باستمرار، في حين تزيد نسبة العاملين في القطاع الصناعي زيادة معتدلة، وفي نفس الوقت تزيد نسبة العاملين في القطاع الخدمي بمعدل مرتفع، والمشاهد كذلك أن هناك تغيرا يطرأ علي نسبة المشتغلين بالصناعات المختلفة، فبينما تقل نسبة العاملين في الصناعات الاستخراجية وصناعة الغزل والنسيج وصناعة الخشب، وتزيد نسبة العاملين في الصناعات الكهربائية والصناعات الكيمائية والصناعات الغذائية وصناعة التشييد.

(ب) يجب أن يكون التعليم في المرحلة الأولي (الابتدائية) إلزاميا ومجانيا نظرا لأنه يسهم إسهاما ايجابيا في عملية التنمية، حيث أنه يسمح بالقضاء علي الأمية التي كانت ولا تزال من أهم معوقات التنمية
(جـ) لابد من العمل علي إيجاد نوع من التوازن بين مراحل التعليم المختلفة. ويقتضي تحقيق هذا الهدف رسم هرم التعليم بأكمله بحيث تتسع قاعدته لتشمل التعليم الابتدائي ثم التعليم الإعدادي فالثانوي (العام والفني) متدرجا إلي قمة الهرم التي تشمل التعليم الجامعي.
(د) يجب أن تهتم سياسة التعليم في الدول النامية اهتماما خاصا بالتدريب المهني سواء أتم ذلك في مراكز متخصصة أو داخل المنشآت ذاتها.

د - أثر التعليم علي التقدم التكنولوجي: في خلال القرن العشرين فقد أصبح التقدم العلمي متصلا اتصالا وثيقا بالتقدم في الأساليب التكنولوجية المستخدمة في الإنتاج، ونتيجة لهذا الارتباط، أصبح التقدم في الأساليب التكنولوجية يمر بثلاث مراحل: مرحلة وضع الأسس العلمية، ثم مرحلة تطبيق الأسس العلمية لعلاج مشاكل معينة، وأخيرا مرحلة تطوير الاختراع الفني حتى يصبح قابلا للاستغلال التجاري.

عند إعداد سياسة التعليم لابد من الاهتمام بالبحوث العلمية لرفع مستوي المعرفة الفنية وتحقيق التقدم التكنولوجي الذي يعتبر دعامة أساسية من دعائم التنمية الاقتصادية. وقد يقول البعض أنه لا داعي لإنفاق مبالغ طائلة علي البحوث العلمية في الدول النامية، حيث أن هذه الدول تستطيع أن تستوعب الأساليب التكنولوجية المستخدمة في الدول المتقدمة. والواقع أن هذا الرأي مرْدود عليه لان الأساليب التكنولوجية المستخدمة في الدول المتقدمة وليدة البيئة التي ظهرت فيها، بمعني أنها وضعت أصلا لتلائم الظروف والأوضاع السائدة في هذه الدول سواء من حيث مدي توافر عناصر الإنتاج المختلفة، أو العادات والتقاليد المتبعة، أو الظروف الجوية السائدة ... الخ. لذا لابد أن توجه الجهود في الدول النامية للوصول إلي أساليب إنتاجية جديدة تتلاءم مع طبيعة اقتصاديات الدول النامية التي غالبا ما تتميز بالندرة النسبية لرأس المال، والكثافة البشرية العالية، وضيق حجم السوق.

ولا يجب أن يفهم مما تقدم أن الأساليب التكنولوجية في الدول النامية ستكون اقل إنتاجية من مثيلاتها في الدول المتقدمة، إذ أنها تقوم علي نفس الأسس العلمية وهي أحدث ما توصل إليه البحث العلمي، غير أنه يتم تصميمها بطريقة مختلفة تتلاءم مع إمكانيات واحتياجات الدول النامية.

٣)- توفير وسائل النقل وطرق المواصلات ومعدات التخزين والقوة المحركة:

١- وسائل النقل وطرق المواصلات: لا شك أن توافر شبكة واسعة منظمة من وسائل النقل والمواصلات، يعتبر من أساسيات تمهيد الإطار الملائم للتنمية. والواقع أن توافر شبكة واسعة منظمة من وسائل النقل وطرق المواصلات يحقق المزايا التالية:

أ- أمكان تطبيق فكرة التقسيم الإقليمي للعمل.

ب- التخصص في الإنتاج بنوعيه (زراعي وصناعي) وإمكان تسويق المنتجات في جميع أنحاء البلاد.

ت- سهولة تنقل عناصر الإنتاج ومن ثم إمكان إقامة مناطق صناعية.

ث- البحث والتنقيب عن الموارد الطبيعية وإمكان استغلالها.

ج- تخفيض تكاليف الإنتاج.

ح- سهولة تنقل الأفراد القادرين علي نشر التقدم في جميع أنحاء البلاد.

لذلك يجب علي الدول النامية أن تهتم بتوفير وسائل النقل وطرق المواصلات بأنواعها المختلفة كالسكك الحديدية والبواخر وسيارات النقل علي أن يأخذ المسئولون في اعتبارهم أن النقل النهري والبحري هو في أغلب الأحيان أرخص أنواع النقل.

٢- معدات التخزين: ونعني بذلك ضرورة العمل علي توفير معدات التخزين الحديثة التي تلائم مختلف أنواع المنتجات. فالأمر الذي لا شك فيه أن عدم توافر معدات التخزين الملائمة، يؤدي إلي إلحاق خسائر جسيمة بالاقتصاد القومي، ولاسيما فيما يتعلق بالمحاصيل الزراعية، اذ قدر خبراء الأمم المتحدة أن الدول النامية تفقد حوالي ١٠-٤٠% سنويا من إنتاجها الزراعي بسبب عدم توافر معدات التخزين الحديثة الملائمة، ومن ثم تعرض هذا الإنتاج للعوامل الجوية والحشرات والطيور.

٣- **وسائل التعبئة:** ما زالت معظم الدول النامية تستخدم وسائل التعبئة البدائية التي تستخدم منذ مئات السنين في تعبئة ونقل الخضروات والفواكه، وهذا يؤدي إلي تلف أكثر من ٢٥% من الإنتاج السنوي من الخضروات والفواكه، بينما لا يتجاوز المعدل الطبيعي ٥%.

فمن المعروف أن الأقفاص الجريد هي الوسيلة الشائعة في معظم الدول النامية لتعبئة الخضروات والفواكه، وهي تسبب ارتفاع نسبة التالف لأن الحواف الحادة للجريد تصيب الثمار أثناء التعبئة والنقل والتسويق. وعلاوة علي ذلك فإن ملء الأقفاص بما يزيد عن طاقتها يؤدي إلي الضغط علي الثمار السطحية والجانبية – وهي أحسن الثمار- ومع تعرض الثمار للهواء والأتربة، تتلوث الجروح بالفطريات والميكروبات فتتعفن وتؤثر علي الثمار السليمة فتتلف هي الأخرى.

ولتجنب هذه المشاكل فإن الأمر يستدعي استخدام الجرادل لجمع الخضروات والفواكه، والصناديق البلاستيك لتعبئتها وبأحجام مختلفة تناسب المحاصيل الزراعية المتشابهة. وعلاوة علي ذلك فإنه يمكن تعبئة الثمار في عبوات صغيرة (كيلوجرام واحد ونصف كيلوجرام)، وهي عبوات ورقية رخيصة الثمن يمكن إنتاجها في الدول النامية، ويؤدي استخدامها في تعبئة الخضر والفاكهة إلي أكثر من فائدة، منها مثلا الحد من الاستهلاك حيث يشتري كل مواطن العبوة المناسبة لاستهلاكه فقط، كذلك الحد من الفاقد أثناء تداول الثمار ووضعها فوق العربات واختلاط السليمة بالمصابة، كذلك كثرة تقليبها أثناء عمليات الشراء وما ينتج عنه من زيادة التلف.

وعلي هذا الأساس فمن أهم الهياكل الأساسية التي يجب أن تعمل الدول النامية علي توفيرها هو إنشاء المصانع التي تنتج وسائل التعبئة الحديثة وذلك للحفاظ علي إنتاجها من الخضروات والفواكه.

٤- **القوة المحركة:** من المعروف أنه توجد عدة مصادر مختلفة يمكن عن طريقها الحصول علي القوة المحركة، وأهمها الفحم والبترول والغاز الطبيعي والكهرباء الناتجة من مساقط المياه. والواقع أن توافر القوة المحركة بأثمان معتدلة، يعتبر من الشروط الأساسية لضمان نجاح المشروعات الإنتاجية

الجديدة، ومن ثم تحقيق التنمية. ولذلك يجب علي الدول النامية أن تعمل علي توفير القوة المحركة حتى يمكن إنشاء المشروعات الإنتاجية، ومن ثم تحقيق التنمية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلي أن بعض الدول النامية تنتج حاليا كميات ضخمة من القوة المحركة ولكنها لا تستخدم إلا جزءا ضئيلا منها، وتصدر الباقي إلي الدول الصناعية، وهذا هو الوضع في بعض دول الشرق الأوسط وبعض دول أمريكا اللاتينية التي تنتج كميات ضخمة من البترول، يتم تصدير معظمها إلي الخارج.

٤)- إنشاء الهيئات المالية والتجارية:

المقصود بالهيئات المالية والتجارية هنا البنوك وشركات التأمين. إن هذه الهيئات تقدم للمشروعات المختلفة خدمات ضخمة أهمها، مدها بالأموال اللازمة لتنسيق الإنتاج، و تيسير استيراد ما تحتاج إليه من آلات وعدد وأجهزة ومواد أولية، تيسير تصدير منتجاتها إلي الخارج، التأمين ضد حوادث السرقة والحريق وإصابات العمل .... الخ.

لذلك فمن واجب الدول النامية العمل علي إعادة تنظيم الجهاز المصرفي والتأميني بها، حتى يصبح عاملا مساعدا علي دفع عجلات التنمية الاقتصادية إلي الأمام، ويقتضي ذلك ما يلي:

١- جعل غالبية البنوك وشركات التأمين وطنية حتى تستمد سياستها من مصلحة البلاد، وبذلك تضمن توجيه المدخرات بما يتفق مع احتياجات التنمية الاقتصادية. ليس المقصود بهذا أن تكون غالبية البنوك وشركات التأمين مملوكة للقطاع العام لان القطاع الخاص الوطني (وليس الأجنبي) يمكن ويجب أن يساهم بنصيب كبير في هذا النشاط.

٢- إنشاء فروع للبنوك وصناديق التوفير وشركات التأمين في جميع مناطق الدولة حتى يمكن تجميع أكبر حصيلة ممكنة من المدخرات، وحتى يستفيد أكبر عدد ممكن من المشروعات من خدمات هذه الهيئات.

٣- تسهيل إجراءات التعامل مع الهيئات حتى يمكن تشجيع الأفراد والمشروعات علي التعامل معها.

٤- تشجيع البنوك وشركات التأمين علي المساهمة في إقامة المشروعات لان مساهمة أحد البنوك أو احدي شركات التأمين في مشروع ما يعطي الثقة للأفراد في هذا المشروع فيقبلون علي المساهمة فيه، هذا علاوة علي ما يتوافر لدي البنوك وشركات التأمين من إمكانيات لإعداد دراسات الجدوى للمشروعات.

٥- تشجيع البنوك علي تقديم القروض الميسرة للمشروعات التي يمكن أن تعطي دفعة قوية لعملية التنمية وتؤدي إلي زيادة الإنتاج أو تلك التي تعمل من أجل التصدير. و يقصد بالقروض الميسرة تلك القروض ذات سعر الفائدة المنخفض، ومن الطبيعي أن يقتصر هذا النظام علي بنوك القطاع العام حيث أن الحكومة هي التي تتحمل الفرق بين سعر الفائدة السائد في السوق وسعر الفائدة المخفض.

ونخلص مما تقدم إلي أن إنشاء الهياكل الأساسية يعتبر شرطا ضروريا لإمكان تحقيق التنمية الاقتصادية. وتتمثل الهياكل الأساسية بصفة خاصة في وجود جهاز حكومي مستقر ذو كفاءة إدارية عالية، والاهتمام بخدمات التعليم وكل ما يتصل بها كالتدريب المهني والبحث العلمي، وتوفير وسائل النقل وطرق المواصلات ومعدات التخزين ووسائل التعبئة والقوة المحركة، وإنشاء الهيئات المالية والتجارية. إن إنشاء هذه الهياكل الأساسية يؤدي إلي تحقيق وفورات خارجية تستفيد منها المشروعات القائمة بما يؤدي إلي انخفاض متوسط تكاليف الإنتاج فيها، علاوة علي أن ذلك يكون حافزا علي إقامة مشروعات جديدة للانتفاع بهذه الوفورات الخارجية.

ثالثا-تغيير البنيان الاقتصادي للدولة

المقصود "بالبنيان أو الهيكل الاقتصادي لمجتمع ما هو طريقة تكوين هذا المجتمع أي الأهمية النسبية لكل قطاع وطريقة ارتباط الأنشطة المختلفة ببعضها البعض. ويجب الإشارة إلي أن التغير الذي يطرأ علي البنيان الاقتصادي للدولة، يحدث بطريقة تلقائية كلما تقدمت الدولة وسارت في طريق التنمية. إلا أنه يلاحظ أن هذا التغير لا يحدث إلا تدريجيا وببطء. ولذا يجب اتخاذ بعض الإجراءات وأتباع بعض السياسات التي تساعد علي سرعة

تغيير البنيان الاقتصادي للدولة في الاتجاه المطلوب، حتى يمكن تهيئة الإطار الملائم للتنمية.

وتتلخص التغييرات التي تطرأ علي البنيان الاقتصادي للدولة كلما سارت في طريق التنمية فيما يلي:
(ا) زيادة الأهمية النسبية للناتج الصناعي، (ب) زيادة نسبة العاملين في قطاع الصناعة، (ج) تقدم الأساليب التكنولوجية للإنتاج، (د) زيادة الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، (د) كبر حجم الوحدات الإنتاجية، (ه) تنويع الإنتاج، (و) اتساع نطاق الحضر، (ز) نقص نسبة التجارة الخارجية إلي الناتج القومي.

وفيما يلي نتناول هذه التغييرات بشئ من التفصيل:

أولا – زيادة الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي:

أن تغيير البنيان الاقتصادي للدول النامية التي تسير في طريق التنمية، يتمثل بالدرجة الأولي في زيادة الأهمية النسبية للناتج الصناعي بالنسبة إلي جملة الناتج القومي. وذلك لأن التصنيع هو جوهر التنمية الاقتصادية ولا سيما في الدول الزراعية والتي تعاني من الضغط السكاني بالنسبة للموارد كما في مصر. ويري البعض أن التصنيع هو الطريق الوحيد للقضاء علي التخلف الاقتصادي.

وإذا كان التصنيع هو جوهر عملية التنمية، فليس معني ذلك أن يكون اهتمام الدول النامية بقطاع الصناعة علي حساب قطاع الزراعة، ولكن يمكن تحقيق المزايا الاقتصادية التالية:

١- مواجهة الزيادة للطلب في المواد الغذائية الناتجة عن زيادة متوسط دخل الفرد عن الهجرة من الريف إلي الحضر، ومن ثم يمكن تجنب التضخم.

٢- زيادة الصادرات ومن ثم الحصول علي العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الخام غير المتوافرة محليا وقطع الغيار وغيرها مما يلزم عملية التصنيع.

٣- توفير الأيدي العاملة اللازمة للتصنيع نتيجة لإحداث تطوير آلي وعصري في أسلوب الزراعة.

٤- تحقيق زيادة كبيرة في الناتج القومي دون الحاجة إلي استثمارات ضخمة بعكس الحال بالنسبة لقطاع الصناعة الذي يحتاج إلي عملات أجنبية وخبرات فنية وإدارية وهياكل أساسية، علاوة علي الاستثمارات الضخمة.
٥- مد الصناعة بكثير من المواد الأولية التي تحتاج إليها.

وإذا كان النمو الاقتصادي السريع الذي تحقق في الدول الرأسمالية خلال القرون السابقة قد أدي إلي تغيير في البنيان الاقتصادي لهذه الدول تمثل في زيادة الأهمية النسبية للناتج الصناعي إلي جملة الناتج القومي ويمكن تفسير هذا بقانون أنجل " كلما زاد الدخل زاد المنفق علي الغذاء ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل" أي أن المرونة الدخلية للطلب علي الغذاء تتجه نحو التناقص كلما زاد الدخل. وهذا يؤدي إلي الاتجاه نحو التصنيع، نظرا لزيادة نسبة ما يخصصه الفرد من الزيادة التي تطرأ علي دخله للإنفاق علي السلع غير الزراعية.

ويختلف الوضع في الدول النامية حيث تظل المرونة الدخلية للطلب علي المواد الغذائية مرتفعة لفترة زمنية أطول في أثناء سير هذه الدول نحو التنمية وزيادة الدخل الفردي للأسباب التالية:
١- أن قانون انجل لا ينطبق إلا بعد أن يتخطى متوسط دخل الفرد مستوي معين .
٢- أن التنمية الاقتصادية في الدول النامية ترتبط في أذهان الجماهير ليس فقط بزيادة الدخل ولكن بصفة خاصة بتحقيق العدالة في توزيع الدخول، ويترتب علي ذلك أن تحصل الطبقات ذات الدخل المنخفض علي الجزء الأكبر من الزيادة في الدخل. ومن المعروف أن هذه الطبقات تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك (ولا سيما المواد الغذائية).
٣- أن التنمية الاقتصادية لمقتصدات الدول النامية تستدعي تخصيص جزء كبير من الزيادة في الدخل للادخار وليس الاستهلاك.

وحتى بعد أن تمر هذه الفترة الطويلة، وتبدأ المرونة الدخلية للطلب علي المواد الغذائية في التناقص، فأن التغيير الذي يطرأ علي هيكل الطلب الاستهلاكي، قد لا يؤدي إلي الاتجاه نحو التصنيع في الداخل ولكن تتجه هذه الدول إلي استيراد هذه المنتجات من الدول الصناعية المتقدمة. وبالتالي يكون

الأثر الوحيد للتغيير في هيكل الطلب الاستهلاكي هو تعزيز وتحريض النمو الصناعي في الدول الصناعية المتقدمة.

وخلاصة القول أن الدول النامية لا تستطيع أن تترك عملية التصنيع لتحدث تلقائيا عن طريق قوي السوق وبفعل قانون انجل، ولكن الأمر يتطلب إعداد خطة اقتصادية رشيدة، تهدف إلي زيادة الأهمية النسبية للناتج الصناعي.

ثانيا – زيادة نسبة العاملين في قطاع الصناعة:

يقتضي زيادة الناتج الصناعي زيادة نسبة العاملين في قطاع الصناعة إلي مجموع العاملين في النشاط الاقتصادي. وتعتبر هذه النسبة مقياس سليم يستدل منه علي مدي نمو الاقتصاد القومي. واستمرار قطاع الصناعة في زيادة القوة العاملة بها يعني انتقال بعض العاملين من قطاع الزراعة (الذي يعاني من البطالة المقنعة) أي أن هذا لا يؤدي إلي أي نقص في الإنتاج الزراعي. ويستمر تزايد نسبة العاملين في قطاع الصناعة إلي مجموع العاملين في النشاط الاقتصادي نتيجة اتجاه الدولة نحو التصنيع وسيرها في طريق التنمية إلي أن تصل إلي مستوي معين.

ويتطلب هذا الأمر اتخاذ بعض الإجراءات وإتباع بعض السياسات بهدف توجيه الزيادة السنوية في القوة العاملة إلي قطاع الصناعة، وكذلك انتقال بعض العاملين من قطاع الزراعة الذي يعاني من البطالة المقنعة إلي قطاع الصناعة. وهذا يتطلب الاهتمام بالتعليم الصناعي ومراكز التدريب المهني وإنشاء الصناعات الريفية.

ثالثا– تقدم الأساليب التكنولوجية للإنتاج:

إن تقدم الأساليب التكنولوجية للإنتاج يعتبر من أهم التغييرات التي تطرأ علي البنيان الاقتصادي لأي دولة نامية تتبع سياسة إنمائية قوامها التصنيع بمعدلات سريعة، فإنشاء الصناعات الحديثة التي تعتمد بصفة أساسية علي الآلات يؤدي إلي انتقال الاقتصاد القومي في مجموعه من استخدام الأساليب التقليدية البدائية إلي استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة.

ومما هو جدير بالذكر أن كل تقدم في الأساليب التكنولوجية للإنتاج الصناعي، لأبد أن يؤدي إلي ارتفاع المستوي الفني للإنتاج الزراعي. فمن المعروف أن قطاع الصناعة هو الذي يمد قطاع الزراعة بالآلات والأدوات والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية وغيرها تساعد علي ارتفاع المستوي الفني للإنتاج الزراعي.

ويلعب مستوي الكفاءة الإدارية في أي دولة في مدي تقدم الأساليب التكنولوجية للإنتاج في هذه الدولة. ويرجع ذلك إلي أن تقدم الأساليب التكنولوجية للإنتاج لا يتحقق بمجرد الإلمام بالأسس والمعارف العلمية الحديثة . وإنما يقتضي الأمر تطبيق هذه الأسس والمعرف العلمية الحديثة علي العمل حتى يمكن الاستفادة منها في حل المشاكل الفنية للإنتاج. وكلما أرتفع مستوي الكفاءة الإدارية كلما تزايد الطلب علي الإلمام بالأسس والمعرف العلمية الحديثة.

وهذا التغير في البنيان الاقتصادي والمتمثل في تقدم الأساليب التكنولوجية للإنتاج يتطلب زيادة الاهتمام بالبحوث وتوجهيها الوجهة الصحيحة لتكون في خدمة المجتمع بصفة عامة، وحل المشاكل الفنية للإنتاج بصفة خاصة. علاوة علي ضرورة إيفاد البعثات العلمية والعملية إلي الدول المتقدمة، واستقدام الخبراء الأجانب للاستفادة من خبرتهم في هذا المجال.

رابعا – زيادة الأهمية النسبية لقطاع الخدمات:

من المعروف أن قطاع الخدمات يتضمن ألوانا متعددة من الأنشطة الاقتصادية كالتجارة والمال، والنقل والمواصلات، الإدارة العامة والدفاع، والخدمات الصحية والخدمات التعليمية.... الخ.

وزيادة الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، إنما تتمثل في زيادة نصيب هذا القطاع من الناتج القومي، وكذلك زيادة نسبة العاملين فيه إلي مجموع العاملين في النشاط الاقتصادي.

وبالنسبة لزيادة نصيب قطاع الخدمات من الناتج القومي، يعتبر أمرا طبيعيا لأنه كلما سارت الدولة في طريق التنمية، فأن ذلك يؤدي إلي زيادة

دخل الفرد الحقيقي. ومن ثم يزيد طلب الأفراد علي الخدمات وهذا بدوره يؤدي إلي زيادة نصيب قطاع الخدمات من الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد الحقيقي.

و زيادة نسبة العاملين في قطاع الخدمات إلي مجموع العاملين في النشاط الاقتصادي يتطلب الإشارة إلي ما يلي:

١- أن زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي تؤدي إلي زيادة طلب الأفراد علي الخدمات ومن ثم زيادة نصيب قطاع الخدمات من الناتج القومي. أي أن زيادة نسبة العاملين في قطاع الخدمات إلي مجموع العاملين في النشاط الاقتصادي يمكن أن يكون دليلا علي تقدم الدولة في طريق التنمية.

٢ - يري بعض الاقتصاديين أن قطاع الخدمات في الدول النامية يضم عددا كبيرا من الأفراد الذين يعتبرون "غير منتجين" لأنهم لا يسهمون أسهاما فعليا في زيادة الناتج القومي مثل الباعة الجائلين والحمالين والنوادل في المقاهي وغيرهم من الأنشطة التي يمكن مزاولتها دون الحصول علي مؤهل معين أو رأسمال كبير، ومن ثم فأن زيادة نسبة العاملين في قطاع الخدمات في هذه الدول قد تكون راجعة إلي زيادة الأفراد غير المنتجين، وهذا يدل علي عدم تحقيق أي تقدم اقتصادي.

٣- ويري البعض أن زيادة نسبة العاملين في قطاع الخدمات في الدول النامية ولا سيما التي تعاني من الضغط السكاني لا ترجع إلي زيادة الطلب علي الخدمات بقدر ما ترجع إلي انتشار البطالة المقنعة في هذا القطاع.

٤ - كما يري بعض الاقتصاديين أن زيادة نسبة العاملين في قطاع الخدمات في الدول النامية قد ترجع إلي اتساع نطاق الهجرة من الريف إلي الحضر أي أنها قفزت إلي مرحلة زيادة نسبة العاملين بقطاع الخدمات دون أن تمر بالتسلسل الزمني الطبيعي والمنطقي الذي مرت به الدول المتقدمة والذي يقضي بتزايد نسبة العاملين بقطاع الصناعة أولا ثم بقطاع الخدمات بعد ذلك.

ويتطلب زيادة الأهمية النسبية لقطاع الخدمات تخصيص قدر متزايد من الاستثمارات السنوية لهذا القطاع حتى يمكن مقابلة الزيادة في الطلب علي الخدمات الناتجة من زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي.

خامسا – كبر حجم الوحدات الإنتاجية:

تتميز الدول النامية بصغر حجم الوحدات الإنتاجية في كل من القطاع الصناعي حيث تشاهد وحدات إنتاجية ذات حجم صغير نظرا لضيق السوق الناتج من ضعف القوة الشرائية. والقطاع الزراعي أيضا، مما يؤدي إلي استخدام الأساليب البدائية في الإنتاج ، وتنتج هذه الوحدات في أغلب الأحيان من أجل الاكتفاء الذاتي أو من أجل تصريف المنتجات في نطاق ضيق.وعندما تبدأ هذه الدول السير في طريق التنمية فأن تغيرا أساسيا يطرأ علي بنيانها الاقتصادي، إلا وهو اتجاه الوحدات الإنتاجية فيها نحو الكبر ويرجع هذا إلي اتساع السوق الداخلية الناتج من تزايد القوة الشرائية والإكثار من استخدام الآلات وتصدير جزء من نواتجها الصناعية إلي الخارج، ويترتب علي كبر حجم الوحدات الإنتاجية تحقيق وفورات الإنتاج الكبير، مما يؤدي إلي انخفاض متوسط تكاليف الإنتاج.

وعندما تنتشر الوحدات الإنتاجية ذات الحجم الكبير في الدول النامية ستهتم بتنظيم التسويق وتعمل علي ربط أجزاء المجتمع بعضها ببعض، وتكون النتيجة أن تتسم اقتصاديات هذه الدول بالتجاوب بين القطاعات المختلفة والقابلية للحركة والتطور.

ولذا يجب عند إقامة المشروعات الجديدة في الدول النامية ألا يتم تحديد أحجامها علي ضوء السوق الحالي فقط وإنما يؤخذ في الاعتبار الزيادة المتوقعة في حجم السوق الداخلي نتيجة زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي ومن ثم زيادة القوة الشرائية، وكذلك الزيادة المتوقعة في حجم السوق الخارجي نتيجة تزايد إمكانيات التصدير.

سادسا– تنوع الإنتاج:

يحدث تغير أخر في البنيان الاقتصادي للدول النامية في إثناء سيرها في طريق التنمية، يتمثل في تنوع الإنتاج، أي عدم الاقتصار علي إنتاج عدد قليل من السلع معظمها من المنتجات الزراعية. ويرجع ذلك إلي أن التنمية الاقتصادية تنطوي علي ما يلي:

(ا) خلق مصادر جديدة للثروة، (ب) تزايد الحاجات بسبب تزايد دخولهم الحقيقية، (ج) تقدم الأساليب التكنولوجية للإنتاج مما يؤدي إلي رفع إنتاجية

العمل، (د) اتساع حجم السوق الداخلي نتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي ومن ثم تزايد القوة الشرائية.

ومن الواضح أن هذه العوامل-التي يتعلق بعضها بجانب العرض والإنتاج ويتعلق بعضها الأخر بجانب الطلب والاستهلاك تؤدي في مجموعها الي إنتاج عدد كبير من السلع أي تنوع الإنتاج.

ويجب أن يتم هذا التغيير في البنيان الاقتصادي : " **تنويع الإنتاج**" ضمن أطار خطة اقتصادية رشيدة، تأخذ في اعتبارها عددا من العوامل مثل مدي ضرورة السلعة، وأثر إنتاج السلعة علي حصيلة الدولة من العملات الأجنبية..... الخ.

سابعا- اتساع نطاق الحضر:

لابد أن تتوقع الدول النامية تغييرا أخر في بنيانها الاقتصادي كلما سارت في طريق التنمية وهو اتساع نطاق الحضر ويرجع ذلك إلي عدة أسباب: أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلي نقص الأهمية النسبية لقطاع الزراعة، ومن ثم انخفاض نسبة العاملين في هذا القطاع إلي جملة العاملين في النشاط الاقتصادي. هذا علاوة علي زيادة حدة مشكلة البطالة المقنعة بالمناطق الريفية ولا سيما في الدول التي تعاني من الضغط السكاني، مما يؤدي إلي الهجرة من الريف إلي الحضر بحثا عن فرص أفضل للعمل. بالإضافة إلي ذلك فأن اتساع نطاق الحضر أنما يرجع إلي ارتفاع مستوي المعيشة ومستويات الأجور في المدن عن الريف، وما توفره المدن لسكانها من مظاهر المدنية والخدمات الاجتماعية المجانية.

ولعل مشكلة التوظف ومشكلة المواصلات ومشكلة الإسكان....الخ والتي تنشأ نتيجة الازدحام في بعض المدن والتي تترتب علي الهجرة المتزايدة من المناطق الريفية إلي المدن في المراحل الأولية للتنمية، تتطلب اتخاذ بعض الإجراءات الكفيلة بتقليل الهجرة من المناطق الريفية إلي المدن، ولابد من العمل علي حل المشاكل التي تترتب علي اتساع نطاق الحضر أولا بأول قبل أن تتفاقم ويصعب حلها.

ثامنا– نقص نسبة التجارة الخارجية إلي الناتج القومي:

من خصائص التخلف وعقبات التنمية أن قيمة الصادرات إلي الدخل القومي في الدول النامية تكون نسبة كبيرة إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول المتقدمة.

والواقع أنه عندما تسير أحدي الدول النامية في طريق التنمية، فأن ذلك يؤدي إلي إحداث تغيير في بنيانها الاقتصادي يتمثل في نقص نسبة التجارة الخارجية إلي الناتج القومي، ومن ثم نقص نسبة التجارة الخارجية حتى ولم تقل قيمتها.

يترتب علي الاتجاه نحو التصنيع استخدام المصانع المحلية لكميات كبيرة من المواد الخام التي كان يتم تصديرها إلي الخارج، ارتفاع متوسط دخل الفرد ومن ثم زيادة الطلب علي كثير من المنتجات التي كانت تصدر إلي الخارج، تنوع الإنتاج ومن ثم عدم وجود فائض كبير للتصدير من سلعة واحدة أو سلعتين.

ويترتب علي هذا التغيير في البنيان الاقتصادي الذي يتمثل في نقص نسبة التجارة الخارجية إلي الناتج القومي، أن مستويات الدخل والتوظف والمعيشة في الدول النامية، وتكون عرضة لهزات عنيفة تبعا لما يطرأ من تغيير في الأحوال السائدة بأسواق التصدير في الخارج، والتي تتوقف بدورها علي الأحوال الاقتصادية في الدول المتقدمة.

نخلص مما سبق أن البنيان الاقتصادي لأي دولة يتأثر إلي حد بعيد بمدي تقدمها أو تخلفها. هذا البنيان الاقتصادي يتغير بصفة مستمرة كلما سارت الدولة في طريق التنمية. أن التغييرات التي تطرأ علي البنيان الاقتصادي نتيجة التنمية تحدث تلقائيا، ولكنها لا تتم تدريجيا وببطء شديد، علاوة علي أنها قد تؤدي إلي خلق كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية. لذلك فأن إحداث هذه التغيرات في أسرع وقت ممكن وتجنب ما تخلقه من مشاكل يقتضي منذ المراحل الأولي للتنمية اتخاذ بعض الإجراءات وأتباع بعض السياسات التي اشرنا إليها سابقا.

تذكر

- القضاء علي التخلف يتطلب تهيئة الاطار الملائم للتنمية بازالة معوقات التنمية، وانشاء الهياكل الاساسية، وتغيير البنيان الاقتصادي للدولة.

- **ظاهرة الاقتصاد المزدوج:** تعني وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما داخل اطار الاقتصاد القومي، احدهما أكثر تقدما من الآخر.

- ازالة مظاهر الاقتصاد المزدوج في الدول النامية يقتضي اعداد وتنفيذ برامج الاصلاح الزراعي، بتغيير الاساليب العقيمة التي تسود القطاع الزراعي.

- يعد توافر ارادة التنمية لدي القيادة السياسية للدول النامية شرطا اساسيا لنجاح التنمية.

- **يقصد بالهياكل الاساسية للتنمية** توافر الاجهزة والخدمات والتسهيلات التي يعتبر وجودها شرطا اساسيا لنجاح المشروعات المختلفة، مثل توفير وسائل النقل والتخزين والقوة المحركة وانشاء الهيئات المالية والتجارية.

- إنشاء الهياكل الأساسية يعتبر شرطا ضروريا لإمكان تحقيق التنمية الاقتصادية. وتتمثل الهياكل الأساسية بصفة خاصة في وجود جهاز حكومي مستقر ذو كفاءة إدارية عالية، والاهتمام بخدمات التعليم وكل ما يتصل بها كالتدريب المهني والبحث العلمي، وتوفير وسائل النقل وطرق المواصلات ومعدات التخزين ووسائل التعبئة والقوة المحركة، وإنشاء الهيئات المالية والتجارية. إن إنشاء هذه الهياكل الأساسية يؤدي إلي تحقيق وفورات خارجية تستفيد منها المشروعات القائمة بما يؤدي إلي انخفاض متوسط تكاليف الإنتاج فيها، علاوة علي أن ذلك يكون حافزا علي إقامة مشروعات جديدة للانتفاع بهذه الوفورات الخارجية.

- يقصد بالبنيان الاقتصادي للدولة طريقة تكوين هذا الأقتصاد اي الاهمية النسبية لكل قطاع فيه.

اسئلة

١) القضاء علي التخلف يتطلب تعبئة جهود وامكانيات جميع فئات وافراد المجتمع- اشرح هذه العبارة مبينا دور كل من الافراد والبيئة السياسية في التغلب علي مشكلة التزايد السكاني وبعض الانماط السلوكية التي يجب تغييرها للقضاء علي التخلف والمضي في طريق التنمية؟

٢) يعتبر برنامج الاصلاح الزراعي من أهم البرامج للقضاء علي ظاهرة الاقتصاد المزدوج والتي لم يحسن تطبيقه في الدول النامية حتى الان مما أدي إلي نتائج سيئة- اشرح هذه العبارة؟

٣) ما هي اهم التغييرات التي تطرأ علي البنيان الاقتصادي للدولة كلما سارت في طريق التنمية؟

٤) يمثل "تنوع الانتاج" أحد أهم التغيرات التي تحدث بالبنيانات الاقتصادية للدول النامية اثناء عملية التنمية. أشرح أسباب ذلك.

٥) قد يترتب علي اتجاه الدول النامية الي التصنيع تغيير في البنيان الاقتصادي يتمثل في نقص نسبة التجارة الخارجية إلي الناتج القومي، وتعرض مستويات الدخل والتوظف والمعيشة في الدول النامية لهزات عنيفة تبعا لما يطرأ من تغيير في الأحوال السائدة بأسواق التصدير في الخارج، والتي تتوقف بدورها علي الأحوال الاقتصادية في الدول المتقدمة. تناول هذه العبارة بالنقد و التحليل.

الفصـــــــــل الخامس

عقبات التنمية الاقتصاديـة

خصائص البلاد المتخلفة وعقبات التنمية:-

لا يتعدى الأمر لدى كثير من الكتاب فى مجال الالمام بعقبات التنمية الاقتصادية مجرد التنويه بالخصائص الاساسية التى تتميز بها البلاد المتخلفة. فقد اشرنا الى الطبيعة الدائرية للعلاقات التى تستجد بين الخصائص الاساسية للبلاد المتخلفة حيث تشكل فى الحقيقة، وفى نفس الوقت سببا ونتيجة لغيرها من الخصائص. واذا كانت البلاد المتخلفة تنفرد دون البلاد المتقدمة بتلك الخصائص التى تشكل فى الوقت نفسه سببا ونتيجه لبعضها البعض، فان من المنطقى ان يكون لهذه الخصائص دخلا فى سيطره التخلف على تلك البلدان او بعباره أخرى فى عرقلة وصول هذه البلاد الى النمو الاقتصادى المطرد.

ومن السهل تقسيم عقبات التنمية الاقتصادية الى طائفتين:-

الاولى: عقبات داخليه:

مردها القصور فى العوامل الاقتصادية الاساسيه التى تشترك فى تحديد المقدره الانتاجيه للاقتصاد القومى ومستوى النمو الاقتصادى وتتمثل فى مدى جوده عوامل الانتاج كما ونوعا، وحجم قوه العمل ومستوى مهارة الاشخاص العاملين ومقدار الموارد الطبيعية المستغلة ومستوى جودتها ومدى تنوعها وكميه رؤوس الاموال المتوافرة ومستواها التكنولوجى ومدى توافر التنظيم .

الثانيه: العقبات الدولية للتنمية الاقتصادية:-

وتتمثل فى العقبات التى يفرضها الاطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية فى سبيل التنمية الاقتصادية للبلاد المتخلفة. وغنى عن البيان ان تقسيم العقبات التى تعترض طريق التنمية الاقتصادية لا يجوز ان يؤدى استغلال مفعول احدى الطائفتين من العقبات والتغاضي عن مفعول الطائفة الاخرى حيث تتميز العقبات التى تعترض التنمية الاقتصادية بدرجه عالية من التأثير والتأثر المتبادل ايا كانت الطائفة التى تنتمى إليها.

بنيان النظم السائدة والاطار الثقافي للمجتمع:

أشرنا سابقا الى أن العقبات الداخلية للتنميه الاقتصادية انما تنتج فى نهايه الامر من قصور العوامل الاقتصادية الاساسيه التى تشترك فى تحديد مستوى النمو الاقتصادى وعلى وجه التحديد قصور عوامل الانتاج سواء من الناحيه الكميه أو من الناحيه الكيفيه أو من الناحيتين معا. حيث تتعاون هذه العوامل في تحديد مستوى النمو الاقتصادى. على أنه من الواضح أن المستوى الاقتصادي للبلاد لا يتوقف على العوامل الاقتصادية وحدها، ذلك لأن الحياة الاقتصادية لا تدور في فراغ وإنما يدور النشاط الاقتصادي في محيط من النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلا عن الإطار الثقافي للمجتمع (القيم-الحوافز-التقاليد-المعتقدات-الاتجاهات....الخ). وتمارس النظم السائدة والانماط الثقافية للمجتمع تأثيرا غير مباشر على تلك العوامل الاقتصادية التى تتفاعل فى تحديد مستوى النمو الاقتصادى. ومن هنا فان سيطرة التخلف الاقتصادى على البلاد المتخلفة لا يعزى الى قصور العوامل الاقتصادية وحدها بل ايضا الى العديد من العقبات التى تنبعث من طبيعه النظم السائدة والاطار الثقافى للمجتمع.

ولا يفهم من هذا ان التنمية الاقتصادية تقتضى الاطاحة بكافه النظم والقيم والاتجاهات الثقافية السائدة فليس هذا صحيحا حتى لو كان ذلك ممكنا، حيث أن من النظم والانماط الثقافية السائدة مالا يعرقل السبيل الى النمو، وانما يقتضى الامر ان يؤخذ ذلك فى الاعتبار عند تخطيط سياسات التنمية، بل لا يخفى كيف تباينت البلاد المتقدمة ذاتها تباينا جوهريا فى طبيعه النظم والانماط الثقافية السائدة.

نستخلص مما تقدم انه وان عظمت حاجة البلاد النامية للاستعانة بالأموال الأجنبية في مجال التنمية الاقتصادية فانه لامفر من ان يقع علي عاتق المصادر الوطنية العبء الاكبر في توفير الموارد اللازمة للتنمية. و تفضل أي دولة ان تعتمد علي رأس المال الاجنبي اذا كان ليس في مقدورها تعبئة رأس المال الوطني لنفس الغرض. ذلك بصرف النظر عن اية اعتبارات سياسية قد لا يستحسن معها الاقتراض من الخارج. لأن تحمل التزامات اجنبية تكون علي حساب الايرادات المستقبلة من الصرف الاجنبى. ان اعتماد بلد متخلف اعتمادا كبيرا علي تصدير سلعة واحدة (وحينئذ يتميز

الطلب علي الواردات بدرجة عالية من عدم المرونة) لايستطيع ان يضع علي عاتقه تجربة التزامات خارجية. ويقتضى الادلاء برأى فى مدى ارتفاع البلاد المتقدمة الى مستوى المسئولية الدولية الملقاة علي عاتقها في تزويد البلاد المتخلفة بالموارد الخارجية ان تدقق النظر في مقدار الانسياب الراهن من زاويتيين:

الاولـــي :

مدي كفاية الانسياب الراهن لتلبيه احتياجات البلاد المتخلفه لتحقيق النمو الاقتصادي السريع او علي الاقل الدخول في مرحله النمو الذاتي، ذلك انه حيث يقتصر الانسياب على الاحتياجات فلن يقدر لهذا الانسياب نجاحا فيما يعلق عليه من آمال.

ثانيـــا :

مدي ما يفرضه الانسياب الراهن من اعباء علي عاتق البلاد المتقدمة، وذلك بالاضافة الي بعض المؤشرات الاقتصادية الاساسية مثل الناتج القومي والادخار القومي.

وفيما يلى مناقشة للعوامل التى مردها العقبات الداخلية او ما يسمى بالحلقة المفرغة للفقر، ثم مناقشة للعوامل التى تعزى الى العقبات الخارجية او ما يسمى بالعلاقات الاقتصادية الدولية.

أولا : العقبات الداخلية : الحلقة المفرغة للفقر :

اشرنا فيما تقدم الى أن عقبات التنمية الاقتصادية لا تعدو ان تتمثل على نحو أو اخر فى خصائص البلاد المتخلفة ذاتها. ورأينا عند إمعان النظر في هذه الخصائص أن العقبات الداخلية للتنمية الاقتصادية إنما تعزى في نهاية الأمر إلى قصور العوامل الأساسية التي تشترك في تحديد مستوى النمو الاقتصادي. ومن البديهى ان نعلم كيف تتميز البلاد المتخلفة بعدم كفاية رؤوس الأموال المنتجة هذا بالاضافة الى انخفاض مستوى المهارة الفنية وتخلف طرق الانتاج ويتمخض كل هذا بطبيعة الحال عن انخفاض مستوى الدخل الفردى الحقيقى وبالتالى ضيق نطاق السوق الوطنى فضلا عن انخفاض مستوى الادخار والاستثمار. ورأينا من ناحية اخرى كيف تتميز البلاد المتخلفة بشيوع ظاهرة البطالة البنيانية وتكشف عن وفرة الايدى العاملة غير الماهرة بالقياس الى عوامل الانتاج الاخرى. وحيث تتخذ البطالة

البنيانية بالبلاد المتخلفة صورة البطالة المقنعة بالقطاع الزراعي، فهي إنما تسفر عن ضغط السكان على الاراضى الزراعية، وبعبارة أخرى عن قصور الاراضى الزراعية المستغلة عن توفير اسباب العمل المنتج للاعداد المضطردة من السكان الزراعيين. هذا فى الوقت الذى تضيق فيه قطاعات الاقتصاد القومى الاخرى. عن توفير اسباب العمل المجزى لفائض الايدى العاملة بالقطاع الزراعينظرا لما رأينا من ضيق نطاق السوق فضلا عن انخفاض مستوى الادخار والاستثمار.

ومن الواضح انه من الممكن استنتاج العديد من العقبات الداخلية التى ترد الى قصور العوامل الاساسية المحددة لمستوى النمو الاقتصادى مثل: إنخفاض مستوى الادخار (وبالتالى الاستثمار) ، وانخفاض مستوى المهارة الفنية وتخلف طرق الانتاج وضيق نطاق السوق تبعا لانخفاض مستوى الدخل الفردى الحقيقى. ويضاعف من اثر هذه العقبات الزيادة السريعة فى عدد السكان وخاصة بالنسبه للبلاد التى تجتاز عقبات التنمية الاقتصادية، وقد اكتظ بها السكان بالقياس الى عرض عوامل الانتاج الاخرى. على ان خطورة هذه العقبات لا تتمثل فقط فى تعددها او فيما يصاحبها من ضغط سكانى شديد، ولكن فى أن العقبة الواحدة تشكل فى نفس الوقت سببا ونتيجة لغيرها من العقبات وما يترتب على ذلك من انتظامها فى حلقات مفرغة.

وينطوي مفهوم الحلقة المفرغة على وجود مجموعة متصلة من العوامل التي يتأثر ويؤثر الواحد منها في الآخر في شكل دائري يؤدى إلي الإبقاء على المستويات المنخفضة الاقتصادية والاجتماعية للسكان بالبلاد النامية. ولقد ناقشنا ذلك فى الفصل السابق وتبين وجود اكثر من حلقة مفرغة تمثل تحديا امام عملية التنمية .

ويرى ***"نيركسه"*** انه ربما كان أهم الحلقات المفرغة التى تعانيها البلاد المتخلفة ما يتعلق منها بتكوين رؤوس الاموال. فمن ناحية العرض يتوقف عرض رؤوس الاموال على كل من المقدرة على الادخار والرغبة فيه. واما من ناحيه الطلب فيتوقف الطلب على رؤوس الاموال على توفر الحافز للاستثمار. وتعانى البلاد المتخلفة من حلقة مفرغة فى هاتين الناحيتين بالنسبه لمشكلة رؤوس الأموال .

فمن ناحية العرض ترجع ضآلة المقدرة على الادخار لانخفاض مستوى الدخل الحقيقي، ويعكس انخفاض مستوى الإنتاجية الذي يرد بدوره لانخفاض مستوى رؤوس الأموال الذي يرجع لضآلة المقدرة على الادخار. أما من ناحية الطلب فيرجع انخفاض الحافز للاستثمار لانخفاض القوة الشرائية للسكان نظرا لانخفاض مستوى الدخل الحقيقي. على أن انخفاض مستوى الدخل الحقيقى انما يعكس انخفاض مستوى الانتاجية الذى يعود الى انخفاض مقدار رؤوس الاموال المستخدمة فى الانتاج، الامر الذى يرجع جزئيا على الاقل لانخفاض الحافز للاستثمار.

ولا شك انه إنما يتمثل في الحلقة المفرغة للفقر(انخفاض مستوى الدخل الحقيقي) الحلقة المفرغة الرئيسية وتتفرع عن هذه الحلقة العديد من الحلقات الثانوية على النحو الموضح بالا مثله السابقة، وتعكس هذه الحلقات الثانوية جانبا أو أخر من جوانب بيئة اقتصادية يسيطر عليها الفقر. أما مغزى فكرة الحلقة المفرغة فيتمثل في أن البلاد المتخلفة لا تجابه في سبيلها إلى التنمية عددا من العقبات المنعزلة، اى التي لا تتبادل التأثيرات فيما بين الواحدة منها والأخرى، وإنما تجابه مجموعه من العقبات التي تتمثل فيما بينها العلاقات المتبادلة على نحو دائري بحيث تجد هذه البلاد نفسها حبيسة حلقه مغلقة أو على حد تعبير بعض الكتاب واقعة في " مصيدة التخلف"، ويعبر نيركسه" عن هذا الوضع بالاشاره إلى أن من شأن رسوخ هذه العلاقات الدائرية الإبقاء على الاقتصاد القومي بالبلاد المتخلفة في حاله ركود، وبعبارة أخرى في حاله من " التوازن عند مستوى التخلف"، حيث يعمل في صميم النظام الاقتصادي من القوى التلقائية ما يؤدى إلى بقاء النظام الاقتصادي مستقرا عند مستوى معين.

ويعارض ***"ميردال"*** من حيث المبدأ اتخاذ فكره ***" التوازن المستقر"*** أساسا لتمثيل التغيرات الاجتماعية بما تنطوي عليه هذه الفكرة من وجود الظاهرة الاجتماعية في حالة توازن بين مختلف القوى التي تؤثر فيها وما تفترضه من أن النظام الاجتماعي إنما ينطوي علي قوى تلقائية داخلية من شأنها التعويض عن أي تغيير خارجي يطرأ على النظام الاجتماعي عن طريق تغيرات تنطلق في عكس اتجاه ذلك التغيير بما يعيد النظام إلى مستواه السابق. إذ يذهب "ميردال" إلى أن النظام الاجتماعي لا ينطوي في الأحوال

العادية على أية اتجاه نحو الاستقرار الذاتي، ذلك انه في الحالة العادية لا يستدعي التغيير قوى تعويضية، وإنما يستدعى على العكس قوى معززة من شأنها أن تدفع بالنظام في نفس اتجاه التغيير، ولكن إلى مدى ابعد. و يؤدى هذا إلى أن تتخذ العملية الاجتماعية طابعا تراكميا وان تكتسب في كثير من الأحيان سرعتها بمعدل متزايد.

وليس معنى هذا أن العملية الاجتماعية لا تعرف التوقف فقد تطرأ تغيرات خارجية لها من القوة والاتجاه ما ينتهي بالنظام الاجتماعي إلى حاله من الراحة. على أن هذه الحالة من "التوازن بين القوى" لا ترجع إلى تفاعل القوى في صميم النظام، فضلا عن أنها لا تشكل وضعا مستقرا. ذلك انه ما يلبث أن يتعرض النظام لتغيير خارجي حتى تبدأ من جديد عمليه تراكمية تبتعد به عن الوضع السابق في اتجاه التغيير الجديد. حقا إن من المتصور أيضا أن يتحقق للنظام الاجتماعي وضع مستقر عن طريق السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى إيقاف الحركة التراكمية. على أن من الواضح أن بلوغ وضع مستقر في مثل هذه الحالة أيضا لا يرجع إلى أن النظام الاجتماعي إنما ينطوي على قوى داخلية تملى عليه اتجاها طبيعيا نحـــو التوزن.

إذن من الواضح أن وجود الحلقة المفرغة إنما يمثل وضعا توازنيا عن مستوى التخلف مما يستبقى الاقتصاد في وضع التخلف ويشكل صعوبة لفكاك الاقتصاد من إسار التخلف الاقتصادي وبلوغ مرحلة الانطلاق الاقتصادي.
وعلى عكس فكرة الحلقة المفرغة فان التنمية تستند إلى مبدأ التراكم الرأسمالي الذي يحمل في ثناياه الأمل في انطلاقة الاقتصاد ودفعه للإمام وكسر الحلقة المفرغة. ومن حسن الحظ فان حلقة الفقر قابلة للكسر كما يقول نيركسة، وهى إما تتكسر في أي نقطة منها أو عند احد عوامل تكوين الحلقة ذاتها، ذلك أن كل عامل يشكل في نفس الوقت سببا ونتيجة لغيره من عوامل الحلقة. وهنا يعظم دور السياسات الاقتصادية في تخليص الاقتصاد القومي من أثار التخلف بتنفيذ برامج تساعد على كسر الحلقة في اضعف نقاطها.

ولكن من ناحية أخرى، فليست مشكلة التخلف الاقتصادي من البساطة بحيث يتصور البعض أن كسر الحلقة المفرغة بتغيير احد عواملها

من شأنه تحريض عملية تراكمية صعودية ينطلق معها الاقتصاد القومي إلى النمو، وإنما يقتضى الأمر أن تتجه سياسة التنمية للتأثير على اكبر عدد ممكن من العوامل على أن يعطى كل عامل من الأهمية بحسب أهميته الاستراتيجية في الاقتصاد القومي.

العقبات الخارجيه: العلاقات الاقتصادية الدولية:-

أشرنا فيما تقدم الى الاهميه الكبرى للعلاقات الاقتصادية الدولية بالنسبه للبلاد المتخلفة اقتصاديا. ونكتفى هنا بما أشرنا اليه بمناسبه الكلام عن تبعية البلاد المتخلفة اقتصاديا للخارج من ارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى الناتج القومى فى معظم البلاد المتخلفة. بل لقد رأينا كيف تشكل التجارة الدولية فى جميع الاحوال السبيل الاساسى للحصول على الالات اللازمه لتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية حيث لاتنتج البلاد المتخلفة كمية كافية منها. ورأينا من ناحية أخرى، كيف يسهم تدفق الأموال الأجنبية في زيادة الموارد المتاحة لتمويل برامج التنمية بالبلاد المتخلفة، فضلا عن تعزيز إيراداتها من الصرف الاجنبى. ومن هنا كان للعلاقات الدولية تأثيرها الجوهري على البلاد المتخلفة وعلى شكل اتجاهات التنمية الاقتصادية. بل لا يمكن تفسير استمرار تخلف البلاد النامية دون الاحاطه بكيفية نشوء البنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية لهذه البلدان، ذلك البنيان الذي تبلورت معالمه خلال القرن التاسع عشر.

ويتضح هذا في انه ما أن انتهى القرن التاسع عشر حتى كانت البلاد المتخلفة عموما قد وقعت في قبضة التبعية الاقتصادية للبلاد الرأسمالية الغربية ذلك باستثناء اليابان. وهكـــــذا يتمثل في التوسع الاستعماري بصورتيه التفسير الجوهري للحيلولة دون لحاق البلاد المتخلفة بركب التقدم الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر، وبعبارة أخرى دون انتهاج سبيل البلاد التي تسنى لها خلال القرن التاسع عشر أن ترتقي إلى مصاف البلاد المتقدمة اليوم. فقد اتجهت السياسات التجارية - يسير في ركابها الاستثمار الاجنبى - إلى تسخير المستعمرات لتلبيه احتياجات الدولة المستعمرة بالا غذيه والمواد الاوليه. أما ما كان قائما من الصناعات الحرفية بالمستعمرات أو أشباه المستعمرات فما لبث أن تقوض تدريجيا تحت ضغوط منافسه منتجات الإنتاج الكبير للصناعات الآلية للدولة المستعمرة. بل يزخر التاريخ الاقتصادي

بأمثلة للعديد من الإجراءات التي اتخذت من جانب الدول الاستعمارية بقصد تقويض الصناعات الحرفية بالمستعمرات أو الحيلولة دون نشوء الصناعات الحديثة بها.

وهكذا يمكن القول أن التوسع الاستثماري خلال القرن التاسع عشر، وما صاحبه من سياسات تجارية استعمارية ونمط استثماري للاستثمار الاجنبى قد أدى إلى فرض خيار التخصص على اقتصاديات الدول المتخلفة لتصدر المنتجات الأولية للدول المتقدمة ويستمر اعتمادها على البلاد الصناعية في الحصول على المنتجات المصنوعة، مما قد يعد سببا إضافيا للتخلف الاقتصادي بالبلاد النامية.

ومن ناحية أخرى أدى تحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية التي انسابت إلى البلاد المتخلفة للخارج دون استثمار يعتد به في توسيع نطاق القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي بالدولة المتخلفة، وهو ما أدى إلى حرمان البلاد المتخلفة من هذا العنصر الديناميكي في عملية النمو الاقتصادي. أو بعبارة أخرى فان البلاد المتخلفة قد حرمت من المنافع العادية للاستثمار والتجارة الدوليين، كما أنها قد حرمت أيضا من فرصة تنمية الصناعات الوطنية في أراضيها، الأمر الذي يرد إلى استئثار تنمية الصادرات بمواهب التنظيم والاستثمارات الوطنية، فضلا عما فرضته من انسياب المدخرات الوطنية للخارج. وعلى هذا النحو حرمت البلاد المتخلفة من توجيه نشاطها الانتاجى إلى التصنيع مع ما تتفوق فيه الصناعة على ميادين الإنتاج الأولى سواء في امكانات التقدم الفني أم في تحقيق الوفورات الداخلية أو الخارجية أم في المقدرة الديناميكية على تغيير الإطار الاجتماعي والثقافي للمجتمع.

وأخيرا تمخض اتجاه معدل التبادل الدولي بين المواد الأولية والمنتجات المصنوعة منذ العقد السابع من القرن الماضي ضد صالح المنتجات الاوليه عن تضاؤل النفع الذي يدره على البلاد المتخلفة ذلك التخصص الضيق في أنتاج المنتجات الاوليه. ويفسر هذا الاتجاه بأنه في الوقت الذي ينعكس فيه ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية بالبلاد الصناعية أساسا في ارتفاع الأجور وليس في انخفاض أسعار المنتجات المصنوعة، يتمخض الارتفاع في مستوى

الكفاءة الإنتاجية بالبلاد المنتجة للمنتجات الأولية أساسا في صورة انخفاض أسعار المنتجات الأولية وليس في ارتفاع الأجور.

ذلك إذن هو الإطار الذي تبلور في ثناياه البنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا هو الأثر الذي تخلف عنه من حيث توطن التخلف الاقتصادي بمختلف أرجاء العالم الثالث. ولتحليل العقبات التي يفرضها ذلك البنيان على إمكانيات التنمية الاقتصادية نستعيد إلى الذهن آثار التبعية الاقتصادية للخارج . فقد رأينا أن ضيق نطاق التخصص في تصدير المنتجات الأولية يؤدى لتعريض البلاد لخطرين شديدين: **أولهما:** ما يتعلق بالمدى القصير ويتمثل فيما تتسم به الأسواق العالية للمنتجات الأولية من درجة عالية من عدم الاستقرار، وما يترتب على ذلك من تقلبات واسعة فيما تدره الصادرات على البلاد المتخلفة من النقد الاجنبى. واثر هذا في الجهود التي تبذلها هذه البلاد في تحقيق قدر معقول من الاستقرار الاقتصادي الداخلي.و **ثانيهما: ما** يتعلق بالمدى الطويل و يتمثل في تراخى الزيادة في حجم الصادرات من المنتجات الأولية، ويرجع هذا إلى تباطؤ الزيادة في الطلب على الواردات من المنتجات الأولية عموما بالبلاد الصناعية التي تستوعب ثلاثة أرباع صادرات البلاد المنتجة للمنتجات الأولية. ويعزى ذلك إلى تغيير اساسى في بنيان الطلب بالبلاد الصناعية فتجابه الأغذية الرئيسية قصورا في الطلب عليها، فضلا عن اتجاه السياسات الاقتصادية والتجارية الدولية بالبلاد الصناعية إلى تقييد فرص تسويق المنتجات الأولية المستوردة بأسواقها. بالإضافة إلى ذلك تقوم البلاد الصناعية بالتوسع في إنتاجها، كما تواجه المواد الأولية انخفاض نسبه ما سيستهلك منها في إنتاج السلع المصنوعة وذلك لتحول البنيان الانتاجى بالبلاد الصناعية نحو الصناعات الثقيلة، بالإضافة إلى ما أتاحه التقدم التكنولوجي من زيادة الكفاءة في استخدام المواد الأولية وبالتالي تخفيض ما تستوعبه الصناعة منها. كذلك ترتب على إنماء الصناعات الكيماوية توفير البدائل الصناعية بالنسبة للعديد من المنتجات الاوليه الصناعية.

وعلى هذا النحو يشكل معدل الزيادة في الصادرات قيدا أساسيا على معدل النمو الاقتصادي بالبلاد المتخلفة، ذلك انه مالم ترتفع حصيلة الصادرات للمستوى الذي يكفل الحصول على الواردات اللازمة لتحقيق الاستثمارات التي تتضمنها برامج التنمية الاقتصادية، فلن يتأتى للنظام الاقتصادي تحقيق

معدل النمو الاقتصادي المنشود. لذلك يقتضى الأمر أن يكون التصنيع جزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الاقتصادية بالدول النامية، على إن هذا لا يجب إن يكون مطلقا لعدم اتساع أفاق السوق أمام المنتجات المصدرة من البلاد المتخلفة ومن هنا يتمثل في التصنيع للسوق الداخلي عصب التنمية الاقتصادية وكذلك يجب على البلاد المتخلفة تكوين الأسواق المشتركة فيما بينها لكي يتسع نطاق السوق أمامها.

ولا يجب الاقتصار فقط على إنتاج السلع الاستهلاكية حيث لن يؤدى هذا إلى الحصول على حاجتها من الآلات والمعدات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية لذلك، بالاضافه لإنتاج السلع الاستهلاكية يجب أيضا توسيع دائرة التصنيع بالبلاد المتخلفة لإنتاج الآلات والمعدات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية.

تذكر

- وينطوي مفهوم الحلقة المفرغة على وجود مجموعة متصلة من العوامل التي يتأثر ويؤثر الواحد منها في الأخر في شكل دائري يؤدى إلى الإبقاء على المستويات المنخفضة الاقتصادية والاجتماعية للسكان بالبلاد النامية.

- ترد العقبات الداخلية للتنمية غالبا إلي قصور العوامل الأساسية المحددة لمستوى النمو الاقتصادي مثل: انخفاض مستوى الادخار (وبالتالي الاستثمار)، وانخفاض مستوى المهارة الفنية وتخلف طرق الإنتاج وضيق نطاق السوق تبعا لانخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي، ويضاعف من اثر هذه العقبات الزيادة السريعة في عدد السكان.

- لا تتمثل خطورة العقبات الداخلية للتنمية فقط في تعددها أو فيما يصاحبها من ضغط سكاني شديد، ولكن في أن العقبة الواحدة تشكل في نفس الوقت سببا ونتيجة لغيرها من العقبات وما يترتب على ذلك من انتظامها في حلقات مفرغة.

- البعض من معوقات التنمية الاقتصادية يمكن إزالته في المراحل الأولي للتنمية و البعض الآخر يمكن إزالته بتقدم سير عملية التنمية.

أسئلة

١) للعلاقات الدولية تأثيرها الجوهري على البلاد المتخلفة وعلى شكل اتجاهات التنمية الاقتصادية. ناقش هذه العبارة موضحا دور العلاقات الدولية في عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية؟

٢) تتميز الدول النامية بما يسمي بالحلقة المفرغة للفقر وشيوع ظاهرة البطالة البنيانية. بين كيف يمكن التغلب علي هاتين المشكلتين؟

٣) اتجهت السياسات التجارية –يسير في ركابها الاستثمار الاجنبى– إلى تسخير المستعمرات لتلبية احتياجات الدولة المستعمرة بالأغذية والمواد الأولية. ناقش تأثير تلك السياسات علي التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

٤) يرى *"نيركسه"* انه ربما كان أهم الحلقات المفرغة التى تعانيها البلاد المتخلفة ما يتعلق منها بتكوين رؤوس الاموال. ناقش ذلك من حيث طلب و عرض رؤوس الاموال، ماهو نوع الحلقة المفرغة التي يمكن أن تنشأ في هذا الشأن.

٥) يؤدي ضيق نطاق التخصص في تصدير المنتجات الأولية الي تعريض البلاد النامية لبعض المخاطر. أشرح هذه العبارة.

الفصل السادس

مفهوم ومراحل التنمية الاقتصادية

تمهيــــــــد :

تعتبر التعاريف من أهم وأصعب الأمور في نفس الوقت. فهي ذات أهميه كبري وذلك لكونها تتيح الفرصة للتعرف علي مجال وأهداف فروع العلوم المختلفة، ليس فقط بل أيضا حتي يمكن التعرف علي وسائل تحقيق هذه الأهداف وما يترتب عليها من نتائج. وبالإضافة إلي ذلك فان إيجاد تعريف شامل وعام يعتبر أمر صعب وخاصة في العلوم الاجتماعية. حيث انه لا يكفي فقرة مختصرة لتعريف التخصص كما هو الحال في العلوم البيولوجية، إذ يستدعي الأمر أكثر من ذلك نظرا لكونها تتعامل مع مشاكل معقدة، بالإضافة إلي تشابك وترابط العلوم الاجتماعية مع بعضها البعض. وكنتيجة لذلك قد نجد إن بعض الكتب والمراجع العلمية لا تتضمن التعاريف أحيانا علي الرغم من أهميتها ولكن يجب العمل بقدر الامكان علي وضع تعاريف تفي الغرض المطلوب ومحددة وشاملة بقدر المستطاع وفيما يلي عرضا مختصرا لمفهوم التنمية الاقتصادية، وكذلك لمراحلها المختلفة.

أولا:مفهوم التنمية الاقتصادية:

يري البعض إن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي إلا انه يلاحظ انه في معظم دول العالم يزداد الدخل القومي الحقيقي بمرور الزمن دون إن يكون هناك تنميه اقتصادية. الأمر الذي يشير إلي قصور التعريف السابق عن تفهم طبيعة التنمية الاقتصادية . وحتى يمكن وضع تعريف محدد للتنمية الاقتصادية يستلزم الأمر التمييز بين ثلاث مراحل من التطور الاقتصادي وهي كالآتي (انظر الجدول التالي) (أ) النمو الاقتصادي، (ب) التنمية الاقتصادية. (ج) التقدم الاقتصادي.

والنمو الاقتصادي هو الحالة التي تكون فيها نسبه الزيادة في الدخل القومي الحقيقي معادلة لنسبه الزيادة في عدد السكان خلال فتره زمنيه ممتدة، ومن ثم فلا ينجم عن النمو الاقتصادي تدهور أو زيادة في الدخل الفردي

الحقيقي، أما التقدم الاقتصادي فهو الحالة التي تكون فيها نسبه الزيادة في الدخل القومي الحقيقي أعلى من نسبة الزيادة في عدد السكان خلال فترة زمنية معينة.

أما عن التنمية الاقتصادية فما هي إلا الحالة التي يحدث فيها كل التغيرات اللازمة لانتقال المجتمع من مرحلة النمو الاقتصادي إلي مرحلة التقدم الاقتصادي وذلك خلال فترة زمنية معينة ومن الطبيعي قد تقصر أو تطول هذه الفترة الزمنية تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والطبيعية القائمة في الدول موضع الاعتبار.

ومن السابق يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها عملية ديناميكية تتضمن كل التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية اللازمة للوصول إلي زيادة سريعة وتراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي خلال فتره زمنية معينة.

هذا ويعد التصنيع جوهر التنمية في الدول النامية الزراعية المكتظة بالسكان كمصر والهند، فاكتظاظ القطاع الزراعي بالسكان يؤدى إلى انخفاض إنتاجية العامل الحدية واختلال النسبة بين عنصري العمل ورأس المال فى القطاع الزراعي بمعنى عدم استغلال الموارد الاقتصادية بالقطاع الاستخدام الأمثل. على أن نجاح تأمين التنمية الصناعية لايتأتى الا بالعمل على الإنماء المتوازن لمختلف القطاعات الأخرى خصوصا الزراعة.

عبارة " التصنيع جوهر التنمية " تعنى أن النمو الاقتصادي يكون مصحوبا بازدياد نسبة الناتج الصناعي الى جملة الناتج القومي. ويفسر ذلك بقانون انجل الذي يشير الي أنه بعد تخطى مستوى معين من الدخل، تأتى الزيادة فى الدخل الفردي الحقيقي مصحوبة بانخفاض نسبة ما يخصص من الزيادة فى الدخل للإنفاق على الغذاء، بمعنى أن المرونة الداخلية للطلب تتناقص على الغذاء . إذن فان قانون انجل مسئول عن تغيير بنيان الطلب الاستهلاكي لفترة قد تطول او تكثر حسب كفاءة الإنتاج الزراعي فى تحريض النمو الصناعي وحسب مستويات الدخول الفردية الحالية بالدول النامية، فضلا عن صعوبات فى عملية توزيع الدخل بطريقة عادلة.

جدول مراحل التطور الاقتصادي

الفترة الزمنية	النسبة المئوية للزيادة في عدد السكان	النسبة المئوية للزيادة في الدخل القومي الحقيقي	الدخل الفردي الحقيقي	المرحلة
فترة زمنية لعقود قديمة	٢,٢	٢,٣	مستوي ثابت مع وجود تقلبات	نمو اقتصادي ضعيف
	٢,٥	٢,٤		
	٢,٣	٢,٣		
	٢,٥	٢,٨		
	٢,١	٢,٣		
	٣,٠	٣,١		
	٣,١	٣,٣		
فترة زمنية قصيرة	٣,٢	٣,٤	زيادة طفيفة وبطيئة	تنمية اقتصادية
	٣,٣	٣,٦		
	٣,٤	٤,٠		
	٣,٠	٤,٢		
فترة زمنية لعقود حديثة	٣,٢	٤,٥	زيادة سريعة وتراكمية	تقدم اقتصادي
	٣,٠	٤,٥		
	٢,٩	٥,٠		
	٢,٧	٥,٠		
	٢,٥	٥,٥		
	٢,٢	٥,٥		
	٢,٠	٦,٠		
	١,٨	٦,٥		
	١,٨	٧,٠		

وعموما تصاحب الزيادة فى الأهمية النسبية للناتج الصناعي (تغيير بنيانى) تغيرات أساسية أخرى مثل نسبة الأشخاص العاملين بالصناعة الى جملة الأشخاص العاملين، تقدم المستوى الفني للإنتاج ، معامل رأس المال / العامل ، معامل رأس المال / الدخل ،نصيب الخدمات من الناتج القومى، والاهمية النسبية للحضر .

ولا يترتب على انتقال عنصر العمل من القطاع الزراعي الذى يعانى من وجود بطالة الى القطاع الصناعى اى انخفاض فى الإنتاج الزراعي، بل قد يمتد اثر ذلك الى زيادة إنتاجية عنصر العمل بالقطاع الزراعي.

إذن فان التنمية الاقتصادية هي ما يمكن حدوثه من تطور أو تقدم فى البنيان الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع من المجتمعات بحيث يؤدى هذا التطور إلى حصول الفرد على قدر اكبر من النعيم الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية. فالتنمية الاقتصادية عملية من شأنها احداث تغييرات في البنيان الاقتصادي تؤدى إلى زيادة مستمرة في الدخل القومي الصافي الحقيقي لمجتمع من المجتمعات وبعبارة أخرى فان التنمية الاقتصادية تتمثل في ذلك التغيير البنيانى الذي من شأنه تحقيق زيادة سريعة ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي في فترة ممتدة من الزمن.

وخلال عملية التنمية الاقتصادية المستمرة يحدث كثير من التغييرات في كل من عرض عوامل الإنتاج وتركيب الطلب الاستهلاكي للسلع المختلفة، وتجدر الإشارة هنا إلى إن حدوث مثل هذه التغيرات أمر ضروري ولازم لحدوث تنمية اقتصادية حقيقية. وتنحصر التغيرات اللازم حدوثها في عرض عوامل الإنتاج لتحقيق التنمية الاقتصادية في آلاتي :

١- إضافة موارد اقتصادية جديدة للموارد الحالية عن طريق اكتشاف موارد جديدة لم تستغل بعد ومن الممكن الاستفادة بها .

٢- العمل على رفع الكفاءة الإنتاجية للموارد الاقتصادية الموجودة فعلا وهذا يعنى بطريق غير مباشر اكتشاف موارد اقتصادية جديدة .

٣ - تكوين رؤوس أموال جديدة في صورة مصانع ووحدات إنتاجية والآت وطرق ومنشآت.

٤ - الاستفادة من التقدم التكنولوجي عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة ذات كفاءة عالية .
٥ - توفير عنصر العمل اللازم لأحداث التنمية الاقتصادية بالاستفادة من الزيادة الطبيعية للسكان أو عن طريق الهجرة .
٦ - أحداث تعديلات تنظيمية وقانونية تساعد على أحداث واستمرار عملية التنمية الاقتصادية ولا تكون مثبطة للنمو والتقدم الاقتصادي .
٧ - الاهتمام بالتعليم والتثقيف والتدريب كأداة لتنمية القدرات والمهارات الإنسانية لأفراد المجتمع .

أما التغييرات التي تحدث في تركيب الطلب الاستهلاكي للسلع المختلفة فتتأثر بعدة عوامل نذكر منها : -
- حجم السكان وتركيبهم العمـــرى .
- دخل الفرد وطريقة توزيع هذا الدخل لإشباع الرغبات البشرية المختلفة، فارتفاع الدخل الفردي يصحبه عادة زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية المختلفة .
- التغييرات فى أذواق المستهلكين: زيادة الدخول الفردية وكنتيجة لعملية التنمية الاقتصادية تؤدى إلى حدوث تغييرات جوهرية مستمرة فى أذواق المستهلكين وتؤثر بالتالي على الأنماط الاستهلاكية السائدة.
- التغيرات التنظيمية والقانونية نتيجة لسن بعض التشريعات القانونية والتنظيمية مثل تحديد سعر سلعه معينة أو تحديد كمية المستهلك منها وغيرها من الإجراءات الاقتصادية التي تلجأ اليها السلطة الحاكمة .

وعلى أساس عرض العوامل الإنتاجية والطلب على السلع المنتجة يمكن تفسير " **التنمية الاقتصادية** " **بأنها عملية اقتصادية يتم بموجبها حدوث تغييرات متعددة فى عرض العوامل الإنتاجية فى المجتمع من *رأسمال وعمل وتنظيم وإدارة و موارد طبيعية.*** وهذه العملية تؤدى إلى حدوث زيادات متلاحقة فى الطلب على السلع التي أنتجتها عملية التنمية بذاتها، وبحيث يسير كل من عرض العوامل الإنتاجية والطلب على السلع المنتجة فى زيادة مستمرة ومتلاحقة.

أن مناقشة عملية التنمية على هذا الأساس يفرض علينا التطرق الى حقيقة المشكلة الاقتصادية التي تتلخص فى أن أى مجتمع من المجتمعات يستهدف إشباع الحاجات والرغبات البشرية المتعددة، إلا أنه لا يمكن إشباع

هذه الرغبات إلا باستهلاك واستخدام مختلف السلع والخدمات، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا سبق هذا الاستهلاك إنتاج السلع والخدمات والإنتاج لا يتم إلا فى وجود موارد اقتصادية فى المجتمع.

ان **عملية التنمية الاقتصادية** اذن عبارة عن عملية تفاعل مستمر قائمة بذاتها ومتكاملة وان كل تغير او تقدم يطرأ على احدى النشاطات الاقتصادية فى الاقتصاد القومى هو فى واقع الامر تقدم يطرأ على النشاطات الأخرى . ومن خلال هذه العلاقات المتداخلة يمكن اعتبار التنمية الاقتصادية عملية تتضمن تغيرات عميقة تعمل على تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة فى الدخل الصافي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن .
ويتبين من الجدول السابق ما يلى :

١- تزايد الدخل القومي في كل مراحل التطور الاقتصادي ولكنه يزيد زيادة سريعة في مرحلة التقدم الاقتصادي.

٢- ان الدخل الفردي الحقيقي يكون ثابتا عند مستوي معين مع وجود تقلبات في مرحلة النمو الاقتصادي، ويزيد زيادة طفيفة في مرحله التنمية الاقتصادية، ويزيد زيادة سريعة في حالة التقدم الاقتصادي.

٣- ان الفترة الزمنية عادة ما تكون طويلة نسبيا في مرحلة النمو الاقتصادي وقد تستمر لمئات السنين كما كان الحال في كثير من دول افريقيا، الا أن الفترة الزمنية لمرحلة التنمية الاقتصادي تتفاوت الا أنها تكون اقصر من مرحله النمو الاقتصادي اما مرحلة التقدم الاقتصادي فانها تكون مرتبطة بالمستقبل الي جانب انها بدأت في العصر الحديث.

٤- معدلات النمو السكاني عادة ما تكون منخفضة في مرحلة النمو الاقتصادي نظرا لتقلبات معدلات المواليد والوفيات وعدم التحكم فيها. وتكون مرتفعة في مرحلة التنمية الاقتصادية نظرا لانخفاض معدلات الوفيات بالتحكم فيه عن طريق تحسين الظروف الصحية.

والتنمية الاقتصادية وفقا لما تقدم تعتبر عملية شاملة علي أنها تشمل جميع قطاعات الاقتصاد القومي، وجميع فئات السكان علي النطاق القومي، ولكن قد يحدث أحيانا ان ينظر الي التنمية من زوايا متعددة ومختلفة كوسيلة لخطة عمل تنفذ تدريجيا للوصول في النهاية الي اتمام أو تحقيق التنمية الاقتصادية فيمكن النظر الي التنمية الاقتصادية من الزوايا التالية:

١- الموارد الطبيعية والبشرية :

فقد يكون برنامج التنمية الاقتصادية موجها بالدرجة الاولي الي تنمية الموارد البشرية عن طريق تطوير التعليم، أو موجها نحو تنمية الموارد الطبيعية وتحويلها الى موارد اقتصادية عن طريق زيادة الموارد المائية او الموارد الأرضية او المعدنية وهكذا .

٢- القطاعات الاقتصاديـــــــــة :

فقد يكون الاهتمام موجها نحو قطاع او أكثر من القطاعات الاقتصادية المكونة للهيكل الاقتصادي القومي مثل قطاع الزراعة او قطاع الصناعة.

٣- التنظيمات الاقتصاديـــــــة :

فقد يكون الاهتمام موجها نحو تطوير التنظيمات الاقتصادية في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية فعلي سبيل المثال قد تركز بعض برامج التنمية الاقتصادية نحو تطوير التنظيمات في قطاع الزراعة مثل التعاون الزراعي أو التمويل الزراعي او الإصلاح الزراعي او التسويق الزراعي.

٤- المستوي الجغرافي :

فقد تكون برامج التنمية الاقتصادية مركزة علي مجموعة من المشروعات أي تكون البرامج علي مستوي المشروع او يكون موجها نحو اقليم معين .

ثانيا : مراحل النمو أو التطور الاقتصادي :

تمر المجتمعات عادة بعدة مراحل للتطور أو النمو الذاتي، ومثل هذا النمو له من الشواهد والمظاهر المادية والطبيعية والاجتماعية ما يكفي للدلالة عليه بوضوح. وعلي الرغم من أن كثيراً من المجتمعات المتخلفة اقتصاديا تتجه الي النمو الذاتي منذ ان تم لها الاتصال بالمجتمعات المتقدمة الا أن هذا النمو لم يكن بالشكل او بالدرجة التي تسمح لها بتحقيق التحول او التطور المرغوب في الأزمنة المقررة وبالإبعاد المرسومة، ويرجع ذلك الي أن المستوي الذي يحققه أي مجتمع من النمو الاقتصادي يتوقف بالدرجة الاولي علي مجموعة من العوامل من أهمها :

(أ)- عرض الموارد والعناصر الإنتاجية، ويخص بالذكر هنا الأرض او الموارد الطبيعية والعمل وراس المال. ومن الطبيعي ان المقصود بهذا العرض لا يتضمن الكم والكيف فحسب بل يتعدي هذا النطاق الي مدي

التناسق النسبي بين الكميات والأنواع المتاحة من هذه العناصر الانتاجية الثلاث.

(ب) - كيفية ومدي استخدام العناصر الانتاجية المتاحة، وكذلك مدي اتصاف أي منها بالقدرة علي الاحلال او الاستبدال وغيرها من العناصر الانتاجية الاخري.

(ج) - طبيعة الاوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والفنية والادارية التي تمارس في محيطها الانشطة الاقتصادية المختلفة.

ويري كثير من الكتاب ان المجتمعات تمر بمراحل مختلفة متباينة من مجتمع الي أخر، وعلي الرغم من أن هذه المراحل ذات طبيعة متداخلة فان كثيرا ما يجري تحديد تتابعها علي النحو المبين فيما يلي :-

١) مرحلة النمو التقليدي او المبدئي :

وهي المرحلة التي لا يتهيأ فيها للمجتمع القدر اللازم من القوي المتاحة حاليا في المجتمعات المتقدمة والتي كثيرا ما تساعد الإنسان علي السيطرة علي البيئة الطبيعية واستغلال مواردها استغلال علي درجه عالية من الكفاءة الاقتصادية. وتتقسم المجتمعات التي تتبع هذه المرحلة بعده خصائص لعل من أهمها ما يلي :

١- مجتمع ذو طابع بدائي أو تقليدي.
٢- انخفاض في مستوي الكفاءة الإنتاجية.
٣- ضأله متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.
٤- ضأله معدلات الادخار والاستثمار.

٢) مرحله التهيؤ للانطلاق:

وتمثل هذه المرحلة فتره انتقالية بين المجتمع التقليدي أو البدائي من ناحية وبين المجتمع الصناعي أو المتقدم من ناحية أخري. وتبدأ هذه المرحلة عاده بمجرد نجاح بعض الرواد الذين يخرجون عن اطار الفكر التقليدي إلي الدعوة إلي الأخذ ببعض التنظيمات الثورية وتتسم المجتمعات في هذه المرحلة ببعض الخصائص والتي من أهمها ما يلي:

١- تكريس الجهود القومية في العمل علي ترشيد الاقتصاد القومي للتخلص من الأوضاع والنظم التقليدية.

٢- اتساع نطاق التجارة الداخلية والخارجية.
٣- اطراد الزيادة في حجم الاستثمار.
٤- ميل المجتمعات إلي استخراج المواد الأولية اللازمة للتصدير.

(٣) مرحلة الانطـــــلاق:

وتعتبر هذه المرحلة ثالث مراحل النمو الاقتصادي للمجتمعات. وتعتبر هذه المرحلة أدق وأصعب المراحل جميعا وأكثرها تعقيدا، وتتميز هذه المرحلة بالخصائص التالية:

١- حدوث ثورات في الأساليب الإنتاجية.
٢- التوسع السريع في التصنيع .
٣- حدوث تغيرات جذرية في أساليب الإنتاج الزراعي.
٤- ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار إلي ما يزيد عن ١٠% من الدخل القومي.

٤) مرحله النضوج الاقتصادية:

وهي مرحله طويلة نسبيا من النمو المطرد الذي يتجاوز مرحله الانطلاق. وفي خلال هذه المرحلة يقبل المجتمع علي الحركة خارج نطاق الصناعات الاصليه التي دفعته بشكل أو بآخر إلي الانطلاق في المرحلة السابقة لها، كما يقبل أيضا على استيعاب وتطبيق أحدث الطرق والأساليب التكنولوجية، وكلما تحرك المجتمع خلال هذه المرحلة كلما اكتسب خبرات جديدة في مجالات التنظيم والإنتاج، وبالتالي تزداد مقدره المجتمع علي إنتاج القدر الأكبر من السلع والخدمات اللازمة لإشباع الرغبات البشرية وتتميز هذه المرحلة بعدة خصائص لعل من أهمها ما يلي:

١- تحقيق نمو سريع ومتوازن لجميع القطاعات والاقتصاد القومي.
٢- تحويل وانتقال الاهتمام من الصناعات الأولية أو الاستخراجية إلي الصناعات الثقيلة ومن الصناعات الثقيلة إلي الصناعات الكيمائية والكهربائية والصناعات الدقيقة.
٣- المواظبة علي استثمار نسبه مرتفعه من الدخل القومي تصل إلي حوالي ٢٠% منه سنويا.
٤- اطراد تزايد الإنتاج القومي بمعدل يفوق كثيرا معدلات الزيادة السكانية.

٥- تضوج المجتمع فكريا وفنيا.

٥) مرحلة الاستهلاك الوفير :

وتتحدد بداية هذه المرحلة بالاستقرار إلي الوضع الذي حققه المجتمع في المرحلة السابقة ففي بداية هذه المرحلة يتجه نحو اعادة النظر في الأهداف التي يمكن إن توجه إليها مختلف الموارد الاقتصادية المتاحة أي يأخذ المجتمع بالتدريج في التحول من مشاكل الإنتاج إلي مشاكل الاستهلاك والرفاهية الاقتصادية. ففي خلال هذه المرحلة التي يعرف فيها المجتمع باسم "مجتمع الرفاهية" تتنازع موارده الاقتصادية والتكنولوجية أهداف ثلاث يستهدف كل منها بشكل أو بأخر تخصيص قدر متزايد من هذه الموارد لخدمة أغراض الرفاهية بمعناها الواسع وتتلخص هذه الأهداف فيما يلي:

أ- المضي بالدولة في سبيل التقدم والتفوق الحربي لتأكيد مكانه المجتمع علي مسرح السياسة العالمية.

ب- العمل علي إقامة علاقات إنسانية أفضل، وتحقيق عدالة اجتماعية اكبر.

ج- التوسع في المشتريات الاستهلاكية كما وكيفا بما يفوق الحاجات الأساسية أو الضرورية وهو الهدف الرئيسي لهذه المرحلة.

وعموما تتميز هذه المرحلة بعدة خصائص من أهمها:

١- زيادة ضخمة في الإنتاج القومي.

٢- ارتفاع في الدخول الحقيقية للإفراد إلي المستوي الذي يحقق للغالبية العظمي منهم القدرة علي الإنتاج بما يفوق حاجتهم من السلع الاستهلاكية الضرورية.

٣- انتقال الدور القيادي من القطاعات التي حققت النضج الاقتصادي والمتمثلة في قطاعات الصناعات الدقيقة والكهربائية والكيماوية إلي الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية المعمرة مثل صناعة السيارات والثلاجات وغيرها.

تذكر

- التنمية الاقتصادية هي عملية من شأنها إحداث تغييرات في البنيان الاقتصادي تؤدى إلى زيادة مستمرة في الدخل القومي الصافي الحقيقي لمجتمع من المجتمعات.

- هناك ثلاث مراحل من التطور الاقتصادي هي:
(أ) النمو الاقتصادي، (ب)التنمية الاقتصادية. (ج) التقدم الاقتصادي.

- عبارة " التصنيع جوهر التنمية " تعنى أن النمو الاقتصادي يكون مصحوبا بازدياد نسبة الناتج الصناعي إلى جملة الناتج القومي.

- النمو الاقتصادي هو الحالة التي تكون فيها نسبه الزياده في الدخل القومي الحقيقي معادلة لنسبه الزياده في عدد السكان خلال فتره زمنيه ممتدة.

- أما التنمية الاقتصادية فهي الحالة التي تحدث فيها كل التغيرات اللازمة لانتقال المجتمع من مرحلة النمو الاقتصادي الي مرحله التقدم الاقتصادي وذلك خلال فترة زمنية معينة.

- الفترة الزمنية لمرحلة النمو الاقتصادي طويلة نسبيا وقد تستمر لمئات السنين كما كان الحال في كثير من دول افريقيا، الا أن الفترة الزمنية لمرحلة التنمية الاقتصادية تتفاوت الا أنها تكون اقصر من مرحله النمو الاقتصادي، اما مرحلة التقدم الاقتصادي فانها تكون مرتبطة بالمستقبل الي جانب انها بدأت في العصر الحديث.

- مرحلة النمو التقليدي هي المرحلة التي لا يتهيأ فيها للمجتمع القدر اللازم من القوي المتاحة حاليا في المجتمعات المتقدمة والتي كثيرا ما تساعد الإنسان علي السيطرة علي البيئة الطبيعية واستغلال مواردها استغلال علي درجه عالية من الكفاءة الاقتصادية. و مرحلة التهيؤ للانطلاق تمثل فتره انتقالية بين المجتمع التقليدي أو البدائي من ناحية وبين المجتمع الصناعي أو المتقدم من ناحية أخري.

أسئلة

١) ما هي التغييرات اللازم حدوثها في عرض عوامل الإنتاج لتحقيق التنمية الاقتصادية؟

٢) أشرح أهم مراحل التطور الاقتصادي الذي يمكن أن تمر به الدول النامية.

٣) اكتب باختصار في كل من مراحل النمو الاقتصادي التالية: مرحلة النضوج الاقتصادي، مرحلة الانطـــــلاق، مرحلة الاستهلاك الوفير.

٤) أشرح التغيرات التي يمكن أن تحدث في الطلب الاستهلاكي للسلع أثناء تقدم عملية التنمية.

٥) تختلف النظرة الي التنمية الاقتصادية من حيث زاوية التأثير و التوجه اما الي الموارد الطبيعية و البشرية، و/أو القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني، و/أو التنظيمات الاقتصادية العاملة، و/أو المستوي الجغرافي الذي تغطيه عملية التنمية. ناقش هذه العبارة بالتفصيل.

٦) أشرح أهم العوامل التي تحدد المستوي الاقتصادي الذي يمكن أن يبلغه اقتصاد ما في اطار سعيه الي التقدم الاقتصادي.

الفصل السابع

عناصر عملية التنمية الاقتصادية

مقدمـــــــه :

رأينا فيما سبق انه بالتنمية الاقتصادية يتزايد رصيد المجتمع من رؤوس الأموال المنتجة ويرتفع المستوى الفني والتكنولوجي المستخدم في الإنتاج، ومن آثارها القضاء على معالم التخلف الاقتصادي والتخلص من التبعية الاقتصادية بزيادة درجة الاعتماد على الذات ، وعلاج إمراض الاقتصاد القومي المختلفة من بطالة وتضخم .

وبصفه عامه يمكن ادارج خصائص البلاد المتخلفة في المجموعات التالية:

- عدم كفاية رؤوس الأموال المنتجـــة
- تدنى المستوى المعرفى الفني والتكنولوجي للإنتاج.
- البطالة البنيانية للموارد الاقتصادية.
- التبعية الاقتصادية للخارج (ظاهرة ثنائية الاقتصاد القومي) .

وبرغم اشتراك غالبية الدول المتخلفة في خصائص التخلف السابق الإشارة إليها، إلا إنها تختلف فيما بينها في نوع العقبات التي تعترض سبيل التنمية. على أنه يمكن تقسيم عقبات التنمية بصفه عامه إلى عقبات داخلية وأخرى خارجية. والعقبات الداخلية مردها قصور العوامل الأساسية الداخلية المشتركة في تحديد مستوى النمو الاقتصادي، كعدم كفاية رؤوس الأموال المتسبب في الحلقة المفرغة للفقر، بينما العقبات الخارجية مرجعها التأثير السالب للعلاقات الاقتصادية الدولية على مسار التنمية الداخلي .

سبق أن اشرنا إلى أن مفهوم التنمية يتخذ من تخليص الدول النامية من معالم التخلف هدفا له ونتيجة ضرورية لنجاحها . كما أن عملية التنمية تتمثل في المواجهة الصريحة لعقبات التنمية الاقتصادية. ومن وجهة النظر الاقتصادية فان للتنمية الاقتصادية عناصر ثلاثة : تغيير بنياني ، ودفعة قوية ، واستراتيجية ملائمة . وبعبارة أخرى فان مقومات نجاح التنمية الاقتصادية إن هي إلا هذه العناصر الثلاث بمعنى إن عملية التنمية الاقتصادية تتحصل في تغيير بنياني، يتأتى في وجود دفعه قوية لاستثمارات

ضرورية، وذلك في إطار تنفيذ استراتيجية ملائمة . وفيما يلي احاطه سريعة بهذه العناصر الثلاثة :

(أ) تغيير بنياني

إذا كان النمو الاقتصادي هو مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي ، فان التنمية تتحصل في دخول مرحلة النمو الاقتصادي السريع ، أي تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة زمنية طويلة، ويصاحب ذلك تغيير بنيان الاقتصاد القومي . والمقصود إذن بالتغيير البنيانى مجموعة النسب والعلاقات التي تتغير من جراء نماء الاقتصاد القومي مثل نسبة الناتج القومي إلى رأس المال القومي ، ونسبة الناتج الصناعي إلى الناتج القومي، ونسبة عدد العاملين إلى جملة عدد السكان ، ونسبة عدد العاملين في غير الزراعة إلى عدد العاملين الكلى ... الخ .

(ب) دفعه قــوية

يقتضى دخول الاقتصاد القومي في مرحلة النمو الاقتصادي السريع (التنمية) عبر الفترة الطويلة من الزمن وجود دفعه قوية بل ربما سلسلة من الدفعات القوية ، بحيث يتمكن معها الاقتصاد من الفكاك من آثار الحلقة المفرغة . والدفعة القوية هي حد أدنى من الموارد ينبغي توجيهها لعملية التنمية الاقتصادية، أو هي بالمثل إشارة لعملية ارتفاع الطائرة قبل إن تحلق في الهواء.

(جـ) استراتيجية ملائمة

يتوقف نجاح الدفعة القوية اللازمة لانطلاق الاقتصاد القومي استنادها إلى استراتيجية ملائمة للتنمية الاقتصادية. ويقصد بالاستراتيجية هنا أسلوب تتبناه الحكومة في تحريك عجلات التنمية الاقتصادية ، أو هي الخطوط العريضة في المدى الطويل التي تحدد سياسات التنمية . وهنا يمكن القول أن اى استراتيجية تقوم على فلسفة " الحرية الاقتصادية " من الصعب إن تنجح في تحريك عجلات التنمية الاقتصادية . بل أن استراتيجية التنمية تحتاج حقا إلى تعبئة الموارد الاقتصادية المتاحة بالمجتمع وتوظيفها أفضل توظيف . وحتى يتم ذلك فان للدولة الحق في إن تتدخل في الحياة الاقتصادية حتى تضمن توجيه الموارد نحو أهداف التنمية. إلا أن تدخل الدولة لا يعنى تدخلها

على نطاق واسع في الحياة الاقتصادية بل وفقط تتدخل بخطة مرسومه لتعبئة الموارد ولتحقيق معدل سريع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهنا تجدر الإشارة إلى إن دور القطاع الخاص لا يقل أهمية عن دور الدولة بل يجب إن يمثلا معا جناحا الطيران لطائرة الاقتصاد القومي .

التغييرات البنيانية الاخرى

تأتى الزيادة في الأهمية النسبية للناتج القومي على رأس التغييرات البنيانية المصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية. وفى ذات الوقت يكون هذا التغيير مصاحبا بتغييرات بنيانية أساسية و أخرى مثل تغيرات في نسبة عدد العاملين بالقطاع الصناعي إلى جملة عدد العاملين ، وتغيرات في المستوى الفني للإنتاج يستتبعها تغيرات في نسبة رأس المال إلى العمل (معامل رأس المال / العامل) ونسبة رأس المال إلى الدخل (معامل رأس المال / الدخل) ، وتغيرات على نصيب الخدمات من الناتج القومي ، وكذا تغيرات في الأهمية النسبية للحضر.

فإذا انتقلنا الان إلى استعراض التغييرات التي تطرأ على معامل رأس المال / العامل، يلاحظ اختلاف هذا المعامل في حدود واسعة من قطاع لاخر أو من مشروع لآخر ، وبالطبع من دوله نامية لأخرى متقدمة .

ويوضح معامل رأس المال/ العامل : مقدار رأس المال اللازم لتشغيل عامل واحد ، وهو عموما يقل بقطاع الخدمات مثلا عنه في القطاع الصناعي ، إذ أن في القطاع الصناعي يستلزم الأمر قدرا كبيرا نسبيا من رأس المال لتشغيل عامل واحد . وبالمثل فان هذا المعامل يقل كثيرا بصناعات النسيج و الملابس الجاهزة والأغذية أو الأحذية عنه في الصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب والكيماويات .

وحينما ينصرف الكلام عن الاقتصاد القومي في مجموعه فانه يحسن استخدام المعامل المتوسط لرأس المال / العامل الذي يقيس نسبة رأس المال القومي إلى جملة عدد العاملين . كما يفضل في هذه الحالة أيضا استخدام ما يسمى المعامل الحدي لرأس المال / العامل الذي يتمثل في مقدار الزيادة في رأس المال القومي اللازمة لتشغيل عامل اضافى . ومن البديهي إذن أن

يرتفع المعامل المتوسط لرأس المال / العامل كلما تقدم الاقتصاد نحو الانطلاق ومع خطوات التنمية.

غير أن التصنيع والتنمية الاقتصادية لا يأتيان مصحوبين بتغييرات في معامل رأس المال / العامل فقط ، ولكن أيضا بتغييرات في معامل رأس المال / الدخل (أو الناتج) ، وهنا يمكن أيضا التفريق بين المعامل المتوسط والمعامل الحدي . فالأول يشير إلى نسبة رأس المال القومي إلى الدخل حيث يبلغ حوالي ٣ بالدول الصناعية ، حيث يقدر رصيد رأس المال المنتج بها ثلاثة أمثال الدخل القومي السنوي بها ، بينما تدور هذه النسبة حول الواحد الصحيح بالبلاد النامية . أما المعامل الحدي رأس المال / الدخل فيشير إلى الزيادة في رأس المال القومي المصاحبة للزيادة في الدخل القومي ، بمعنى إن إضافة وحدة واحده سنويا للدخل القومي تقتضى زيادة الاستثمار القومي بمقدار ٣ إذا كان هذا المعامل يساوى ٣، أو بعبارة أخرى أن زيادة الدخل القومي بمقدار ١% تقتضى زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار ٣ % من الدخل القومي .

ومن البديهى أن تترجم قياس عملية التنمية بالمعامل الحدى لرأس المال / الدخل ، ذلك أن قياس التنمية انما يتطلب فى الواقع معرفة مقدار رأس المال اللازم لاحداث زيادة فى الدخل القومى. وعلى الرغم من أى قصور أو انتقاد يوجه الى هذا المعيار فان المعامل المذكور يعتبر من اهم المعايير التى تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات . ذلك أن هذا المعيار انما يمثل اساس معادلة (هارولد – دومار – سنجر) فى التنمية الاقتصادية .

<u>اشتقاق معدل النمو الاقتصادى</u>

يشتق معدل النمو الاقتصادى بالاعتماد على كل من المعامل الحدى لرأس المال / الدخل ، بالاضافة الى معدل الادخار القومى الصافى ومعدل النمو السكانى. فاذا ما كان المعامل الحدى لرأس المال الى الدخل يمثل مقدار رأس المال اللازم لزيادة الدخل القومى بمقدار وحده واحدة ، فانه يصبح من السهل اشتقاق ما يترتب على زيادة رأس المال القومى من زيادة فى الدخل القومى وذلك بقسمة معدل الادخار الصافى الجارى على معامل رأس المال/ الدخل . وبما اننا خلصنا الى تعريف التنمية بانها معدل النمو

الاقتصادى السريع بزيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى ، يصبح من البديهى ضرورة أن يؤخذ السكان فى الاعتبار . وفيما يلى المعادلة التى تلخص اشتقاق معدل النمو الاقتصادى بدلالة الدخل الفردى الحقيقى وهى المعادلة الشهيرة بمعادلة " هارولد – دومار – سنجر) .

$$م . ل = \frac{خ}{م} - م . س$$

حيث تمثل م . ل معدل التغير فى الدخل الفردى ، وتمثل خ معدل الادخار الصافى الجارى ، و "م" هى المعامل الحدى / رأس المـــال (الدخل) ، و م . س ترمز الى معدل النمو السكانى . ومؤدى المعادلة السابقة هو أن معدل النمو الاقتصادى انما يتمثل فى معدل التغير فى الدخل القومى (خ / م) مطروحا منه معدل التغير فى السكان (م . س) .

فإذا ما افترضنا أن معدل الادخار القومى الصافى يساوى ١٤ % من الدخل القومى سنويا ، وأن المعامل الحدى لرأس المال الى الدخل يبلغ ٣,٥، فان معدل الزيادة فى الدخل القومى يكون فى هذه الحالة ٤ % سنويا . وعلى فرض أن معدل النمو السكانى يبلغ ٢,٤ % سنويا ، فان معنى ذلك أن معدل النمو الاقتصادى لن يتجاوز ١,٦ % سنويا (وذلك بطرح معدل النمو السكانى من معدل التغيير فى الدخل) – وهو ما يقل بدرجة معنوية عن نصف معدل الزيادة فى الدخل القومى .

وفى بلد مثل مصر بلغت معدلات النمو السكانى بها نحـــو ١,٨% (٢٠٠٢) سنويا يقتضى الأمر ان يتم استثمار نحو ٥,٤ % من الدخل القومى وذلك للحيلولة دون انخفاض مستوى الدخل الفردى ، وذلك على فرض ان معامل رأس المال الى الدخل لا يتجاوز ٣ % ، اى انه لمجرد بلوغ معدل نمو اقتصادى يساوى صفرا (مجرد المحافظة على مستوى الدخل الفردى الحالى) يقتضى الامر استثمار نحو ٥,٤ % من الدخل القومى سنويا .

مفهوم النمو الاقتصادى

وإذا كان النمو الاقتصادى مقصود به تغطية أفضل للطلب المحلى فان مفهوم النمو الاقتصادى يصبح هو الزيادة فى الدخل الفردى الحقيقـــــى (الدخل القومى / عدد السكان) .

فاذا ما زاد الدخل السنوى من " y_0 " الى " y_1 " بمعدل زيادة قدره $(y_1 - y_0)/ y_0$ ، فاننا يمكن فقط أن نتحدث عن النمو الاقتصادى اذا ما صاحب ذلك زيادة فى عدد السكان بمعدل اكبر من زيادة الدخل . وعلى ذلك فهناك مصطلحان للنمو هما :

(أ) **النمو الكاذب** " extensive growth " وهو مفهوم النمو الذى يعبر عن زيادة فى الدخل القومى بمعدلات سنوية مساوية لمعدلات نمو السكان .

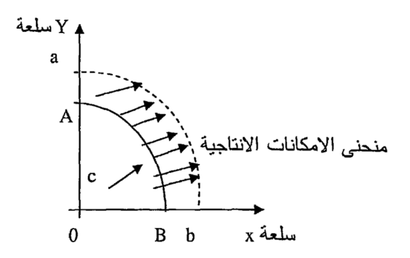
(ب) **النمو المكثف** " intensive growth " وهو ذلك المفهوم المتضمن زيادة الدخل القومى بمعدلات تفوق معدلات النمو السكانى ، أو بعباره اخرى ذلك النمو الذى يضمن تغطية افضل للطلب الفردى المحلى .

وبالمثل فانه يمكن النظر لمعيار النمو الاقتصادى على انه الزيادة فى الناتج القومى الى عدد العمال اى لكل وحدة عمل ، بمعنى زيادة إنتاجية عنصر العمل . على انه من البديهى ان تكون الزيادة فى الدخل القومى منسوبة لاجمالى عدد السكان اقل من تلك الزيادة فى الدخل القومى منسوبة لوحدة العمل، اذا ما تناقصت نسبة القوى العامله إلى إجمالي عدد السكان .

من بين مؤشرات النمو الاقتصادى كذلك نسبة الناتج القومى الى عدد ساعات العمل التى اسهمت فيه ، وهنا فان هذا المؤشر يكون اكبر فى قيمته من مؤشر الناتج القومى إلى وحدات العمل (عدد العمال) فى حال اقتصاد تتزايد فيه مستويات الرفاهية ويبغي تقصير عدد ساعات العمل المبذوله لنفس الناتج القومى .

وعموما فان نظرية النمو تهتم بشكل عملية النمو والعوامل المختلفة المحددة لزيادة الناتج القومى ، وهنا يجد البعض صعوبة فى الفصل بين الحدود التى تمتد اليها مهام نظريات التنمية الاقتصادية وتلك التى تحدد اطار نظريات التوظف والتشغيل ، حيث تهتم الاخيرة كذلك بالمؤشرات المتعلقة بتحقيق هدف زيادة الناتج القومى .

ولكى يتضح لنا الفرق بين حدود نظريتى النمو الاقتصادى والتوظف ، يمكن الاستعانة بمنحنيات الامكانيات الإنتاجية فى الشكل التخطيطى التالى:



يبين منحنى الامكانيات الإنتاجية AB او منحنى التحويل مختلف الكميات من السلعتين y , x التى يمكن انتاجها اذا ما تم تشغيل كامل لطاقة عناصر الإنتاج اللازمة لانتاجهما . وبديهى أن التشغيل غير الكامل لعناصر الإنتاج فى هذه الحاله سوف يقودنا لإنتاج التوليفه c التى تقع اسفل منحنى التحويل AB والتى تصل لتحقيق مستوى ادنى من السلعتين y , x من الامكانيات الحقيقية لانتاجهما فيما لو استخدمت عناصر الإنتاج استخداما كاملا .

هنا يثور السؤال الذى تتبناه نظرية التوظف فى الكيفية التى يتم بها التوصل إلى زيادة الناتج القومى عن طريق زيادة الاستثمارات و الاستهلاك ، أو اى من اوجه الانفاق الاخرى بحيث يمكن أن تنتقل نقطة التوليفه الإنتاجية ، على منحنى الامكانيات الإنتاجية AB .

وعلى العكس من ذلك فان نظرية النمو الاقتصادي إنما تنطلق من افتراض التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، اى تنتقل في الواقع من توليفه إنتاجية ما على منحنى الإمكانيات الإنتاجية AB إلى توليفه إنتاجية أعلى على منحنى الإمكانيات الإنتاجيةab .. فالعبارة هنا ليس الاستغلال الامثل للطاقات الموجودة كما تقول نظرية التوظف وإنما المقصود هنا هو خلق طاقات إنتاجية جديدة تساعد على زيادة العرض الانتاجى النهائي للسلع المنتجة.

محددات النمو الاقتصادي:

- تعد محددات النمو السكاني، والتراكم الراسمالى أو الاستثماري، والتقدم الفني التكنولوجي من أهم المحددات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية. هذا وترتبط هذه المحددات فيما بينها بعلاقات وثيقة تهتم بمعالجتها نظريات التنمية الاقتصادية، وعليه فالدارس لعملية التنمية الاقتصادية لبلد ما يمكنه أن يدرس مستقلا كل محدد على حده ثم يحاول الربط فيما بينها ليستنتج ميكانيكية عملية التنمية.

فإذا تزايد عدد السكان مثلا مع بقاء مستوى المعارف الفنية والتكنولوجية على ما هو عليه، مع عدم تغير الرصيد الراسمالى للمجتمع، فان الإنتاجية الحدية لعنصر العمل سوف تتناقص إذا ما كانت عناصر الإنتاج (العمل / رأس المال / الإدارة) استبدالية فيما بينها، أو أن قدرا من البطالة يمكن أن يحدث إذا ما كانت العلاقة بين عنصري العمل ورأس المال علاقة تكاملية.

اى أنه كنتيجة طبيعية للزيادة السكانية اما ان تنخفض الإنتاجية الحدية لعنصر العمل اذا كانت علاقته احلاليه مع باقى عناصر الإنتاج الاخرى ، أو ان تحدث بطاله اذا كانت علاقته تكاملية معها . وحتى يمكن تجنب هذه الاثار السيئة للزيادة السكانية فانه يجب مقابلة هذه الزيادة السكانية بزيادة رأسمالية تفترض زيادة صافيه للاستثمارات .

كذلك فان هناك ارتباطا وثيقا بين التكوين الراسمالى والتقدم التكنولوجى فالاستثمارات اللازمة للاحلال اى تلك اللازمة للمحافظة على الرصيد الرأسمالى الحالى غالبا ما تعكس نفسها فى شكل احلال لسلع راسمالية حالية بأخرى جديدة ذات كفاءة تشغيل أعلى تتضمن مستوى معرفه فنى وتقدم تكنولوجى آخر مصاحب ، اى أن معدل التنمية فى هذه الحالة سوف يكون اسرع منه فيما لو تم التكوين الرأسمالى مع ثبات المستوى الفنى والتكنولوجى دون تغيير .

وبناء عليه فان نظريات التنمية الاقتصادية تهتم ليس فقط بدراسة محدداتها من نمو سكانى ، وتراكم رأسمالى وتقدم تكنولوجى كل على حده ، بل إنها تهتم بحصر ودراسة العوامل الاخرى المؤثرة فى كل محدد على

حده. وكذا العلاقة الارتباطية بين المحددات فيما بينها ، وهنا تلعب العوامل المؤسسية والسياسية دورا هاما فى مسار عملية التنمية . فعلى سبيل المثال تنعقد علاقة وثيقة بين النظام القانونى والمستوى الفنى لمقتصد قومى . وبالمثل فان تطور السكان فى بلد ما يتأثر بالتركيب السياسى للدوله ، والسلام الاجتماعى بها والمستوى الطبى والصحى للمجتمع . واخيرا فان التراكم الرأسمالى لا يمكن أن يتم بمعزل عن نوع المؤسسات الاقتصادية بالدوله ونوع النظام الضريببى المتبع أو العادات أو المعتقدات الدينية للمجتمع .

الفروق الاساسية بين نظريتى النمو والتوظف

كما سبق أن بينا وثاقة الربط بين مشاكل نظريتى التنمية الاقتصادية والتوظف ، فانه ترتيبا على ذلك يمكن الان مناقشة نظاما نظريا للتنمية الاقتصادية مستند فى نموها على قواعد نظرية التوظف . فالنظرية الكنيزية للتوظف تنطلق بالتحليل الساكن من فرض مؤداه أن التقدم الفنى ، وعدد السكان، ورصيد المجتمع من رؤوس الاموال المنتجة هى أهم العوامل المؤثرة فى حجم التوظف ، باعتبارها ثوابت هذا التحليل . ففرضية ثبات رؤوس الاموال المنتجة للمجتمع مثلا تتطلب ان تكون المدخرات الصافيه والاستثمارات الصافيه للمجتمع منعدمه (تساوى صفرا) ، اذ ان الاستثمارات الصافيه ان هى الا زيادة فى الاصول الرأسمالية فى واقع الأمر بالتعريف . ولا يخفى ان انطلاقا من رؤى نظرية التوظف فان هناك فرضية أخرى تستند إلى ان الاستثمارات الصافيه موجبه القيمة . وهكذا يبدو الان ان هناك تعارضا نظريا ، فكيف يؤول الفرض الثابت لثبات رصيد رؤوس الاموال المنتجة إلى استثمارت صافيه موجبه القيمة. وكما يبدو فان التحليل الكينزى – كما يقول دومار – يفترض حالة نظرية عجيبة للاقتصاد يمكن أن يتأتى فيه وجود استثمارات صافيه بقيمة موجبه بالرغم من ثبات رصيده من رؤوس الاموال المنتجة .

(أ) الاثر الدخلى للاستثمار

ان هذا التعارض الظاهر – الذى سبق توضيحه – من الممكن وجوده فقط فى تلك الطبيعة قصيرة الاجل للنظرية التقليدية للتوظف . والواقع أن رصيد رؤوس الاموال المنتجة لمجتمع ما – فى معدل زيادته الذي يتأثر بحجم

الاستثمارات الصافيه - من الكبر بحيث يمكن أن ينشأ عن التغيرات فى هذا الرصيد تيارا من السلع المنتجة بحيث يمكن للمرء ان يتجاهلها فى المدى القصير، أو بعباره مساوية فان الفكر يقودنا إلى نفس النتيجة عندما نلحظ مرور وقتا كبيرا بين بداية حدوث استثمار صافى وبداية تكوين رصيد رأسمالى . فلاشك انه فى هذه الحاله يمكن التعرض لذلك لاهمال اثر طاقة التكوين الرأسمالى capacity effect حينما تكون الفترة الزمنية ما بين حدوث الاستثمار والتكوين الرأسمالى الجديد من القصر بحيث نهمل الاثر الحقيقى لهذه الاستثمارات الصافيه .

وعلى العكس من ذلك فان الاقتصاديين يهتمون باثر الاستثمارات الصافيه فى المدى الطويل أو ما يسمونه بالاثر المضاعف للاستثمار Multiplier انطلاقا من الفروض والتصورات السابقة يتحدد الدخل القومى فى وضع التوازن – بنظرية التوظف - حينما يتساوى كل من الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط .

وتوضيحا لذلك نفترض أن الإنتاج القومى لبلد ما بلغ ١٠٠ وحدة ، حيث يسير تيار نقدى منه يسمى الدخل القومى مساوى لـ ١٠٠ وحدة (لان قيمة الدخل القومى تساوى مجموع دخول عناصر الإنتاج + الربح) ، فاذا كان متوسط الاستهلاك (الميل الحدى للاستهلاك) أو دخول عناصر الإنتاج بالمجتمع يبلغ نحو ٠,٩ ، فان ذلك يعنى أن نحو ٩٠ جزء من الدخل القومى يتم استهلاكة والباقى ١٠ جزء يتم ادخاره (أو يوجه للادخار) . فاذا ما تساوى الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط ينتج حجما من الطلب الكلى (استهلاك + استثمار مخطط) يساوى ١٠٠ وحده ، وهذا الطلب المحلى الناشئ يكاد يغطى اذن حجم الناتج القومى المحقق وهو ١٠٠ وحده وهكذا يمكن تصريف الناتج القومى كله بطلب كلى مستوعبه تماما . وهكذا فان توقعات المنتجيين الذين اسهموا فى الناتج القومى تكون قد صحت فى امكانية تصريفهم لمنتجاتهم ، ومن ثم فهم فى الفترة القادمة لايحتاجون لتغيير قراراتهم الاستثمارية الحاليه . وهكذا يبقى الدخل القومى فى وضع التوازن هذا (١٠٠ وحدة) وكذلك الناتج القومى ثابتين طالما ان المدخرات المخططة فى كل فترة تتساوى مع الاستثمارات المخططه لنفس

الفترة ، بحيث ينتفى الحديث معه عن الاثر المضاعف للاستثمار فى هذه الحاله .

(ب) الاثر المضاعف للاستثمار

وبادخال مفهوم الاثر المضاعف للاستثمار فى التحليل (capacity effect) بالاضافة إلى الاثر الدخلى للاستثمارات (توليد طلب محلى فعال) ، يتضح ان تساوى كل من المدخرات المخططة مع الاستثمارات المخططة امر لايضمن فى الواقع تحقيق التوازن الذى تحدثنا عنه بالفقرة السابقة ، بل على العكس قد يؤدى ذلك فى واقع الأمر إلى حدوث ارتداد أو كساد اقتصادى . والجدول التالى يوضح تتبع ذلك جيدا :

الطاقة الانتاجية الممكنـــة	رصيد رؤوس الاموال	الناتج القومى (الدخل)	الاستثمار المخطط = الادخار المخطط	الانفاق الاستهلاكى
100	200	100	10	90
105	210	100	10	90
110	220	100	10	90

يتضح من الجدول السابق وجود رصيد لرؤوس الاموال المنتجة فى المثال السابق يقدر بنحو ٢٠٠ وحدة فى بادئ الأمر يسمح بطاقة إنتاجية (إنتاج ممكن) قدره ١٠٠ وحدة وانتاج حقيقى محقق قدره ١٠٠وحدة ايضا. ويبلغ الاستثمار المراد ١٠ وحدة وهو ما يساوى الادخار المخطط (١٠وحدة)، بينما يبلغ الاستهلاك نحو ٩٠ وحدة وفى واقع الأمر فان هناك توازن فى المعنى المزدوج التالى :

١ – الادخار المخطط يتساوى مع الاستثمار المخطط ، الأمر الذى يعنى – كما وضحنا بعالية – ان الإنتاج المحقق (١٠٠ وحدة) من الممكن تصريفه كله بطلب فعال قدره ١٠٠ وحدة.

٢– الإنتاج المحقق فعلا يتساوى مع الإنتاج الممكن أو مع الطاقة الإنتاجية ، الأمر الذى يعنى امكانية استغلال الطاقة الإنتاجية للموارد بالمجتمع . وانطلاقا من تعريف الاستثمار الصافى على انه الزيادة فى رؤوس الاموال المنتجة بالمجتمع فان رصيد المجتمع فى المثال

السابق من رؤوس الاموال يرتفع الى ٢١٠ وحده ويرتفع الإنتاج الممكن أو الطاقة الإنتاجية – عند مستويات المعرفه الفنيه والتكنولوجيه السائدة – إلى ١٠٢ وحدة ، وذلك فى الفترة الزمنية التالية . وفى هذه الفترة الثانية يحاول المنتجون إنتاج ١٠٠ وحدة فقط وهى تلك التى استطاعوا تصريفها فعلا فى الفترة الأولى . اى أن انتاجهم فى الفترة الثانيه فى الواقع لابد من أن يصرف بما هو قدره مجموع ما ينفقه المستهلكون والمستثمرون فى الفترة السابقة الأولى على القرار الانتاجى، وهذه الاستجابة التأخيرية للانتاج تعرف بما يسمى بـــ(Lundberg lag). وعلى ذلك فان إنتاجا قدره ١٠٠ وحدة فى الفترة الثانية يقود إلى دخل قدرة ١٠٠ وحدة ، الذى يؤدى إلى ٩٠ وحده استهلاك و ١٠ وحدة ادخار (مع ثبات الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار كذلك). وهو ما يضمن تحقيق طلبا فعالا قدره ١٠٠ وحدة اذا ما بلغ الاستثمار كذلك ١٠ وحدات .

اذن الدخل ١٠٠ وحدة هو دخل التوازن من وجهة نظر نظرية التوظف ، لان الطلـــب الفعال (استهلاك + استثمار) يساوى الناتج القومى = ١٠٠ وحده . الا ان صعوبة النظرية تتأتى من إنها لاتشرح الاثر التوسعى الذى بسببه يحدث تطور فى الطاقة الإنتاجية الممكنه من ١٠٠ إلى ١٠٥ إلى ١١٠ وحده مع استمرار بقاء الإنتاج المحقق فعلا عن مستوى ١٠٠ وحدة . وعلى الرغم من أن المنتجين يتوقعون دائما تصريفا لانتاجهم فى الفترة التالية وهو ١٠٠ وحدة ، الا انه فى الواقع الأمر فان هناك عدم استغلال كاف للرصيد الراسمالى المتاح ، اذ يزداد رصيد المجتمع الرأسمالى من ناحيه ، ومن ثم يرتفع الإنتاج الممكن التالى فى الفترة التالية دائما عن الإنتاج المحقق فعلا . ومن هنا يلجأ المنتجون إلى التقليل من استثماراتهم لكى يعادلوا ذلك القدر من الطاقات العاطلة غير المستغلة من الـــ over) capacities (ولكى ينتجوا نفس القدر ١٠٠ وحدة . وهكذا يتضح لنا الان أن تساوى الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط لا يمكن ان يمنع حدوث ارتداد أو كساد Depression (للجوء المنتجون إلى تقليل استثماراتهم) .

كذا فانه فى وجود الاثر التوسعى للاستثمار فان حدوث التوازن يتطلب زيادة كل من الإنتاج المحقق ، و الدخل القومى ، والطلب الفعال

بمعدلات مساويه تماما لمعدلات زيادة رصيد رؤوس الاموال المنتجة بالمجتمع والطاقة الإنتاجية الممكنه .

دور كل من معاملي العجلة والمضاعف في التنمية الاقتصادية :

من الاهمية بمكان التعرف على دور كل من مبدأى عجلة الاستهلاك ومضاعف الاستثمار في تنمية الاقتصاد القومي ، ذلك أن متغيرات الناتج والاستهلاك والاستثمار تتفاعل معا بطريقتن مختلفتين مسئوله عن احداث النمو الاقتصادى القومي .

١ – مبدأ العجلة: يتوقف حجم الانفاق الاستهلاكى على مستوى الاستثمار، لان الانفاق الاستهلاكى يتأثر من ناحيتين بشدة بمستوى الدخل القومى الذى يتحدد كذلك بمدى حجم الاستثمار الجارى .

٢- مبدأ مضاعف الاستثمار : يتوقف حجم الاستثمار على الانفاق الاستهلاكى ، وعلى وجه الخصوص معدلات الزيادة فى الانفاق الاستهلاكى.

وعموما ينطلق المبدأين من شرط التوازن في التحليل الكينزى الذى يقول أن:

الدخل القومى (د) = الانفاق الاستهلاكى (c) +الانفاق الاستثمارى (I)

كما أن متغير الاستثمار ينقسم الى ما يسمى بالاستثمار التلقائى والاستثمار التبعي والاخير هو الذى يتغير بتغير حجم الدخل القومي .

اذن فبينما يعكس مضاعف الاستثمار النسبة بين التغير فى الاستثمار الى التغير فى الدخل ، فان معجل الاستهلاك انما يتمثل فى النسبة بين التغير فى الدخل التى تعزى الى التغير فى الاستثمار بشقيه التلقائى والتبعى .

وهكذا فبينما تستند فكرة المضاعف الى وجود استثمار تلقائى فقط فان فكرة العجلة تعتمد على وجود الاستثمار التبعى جنبا الى جنب مع الاستثمار التلقائى .

تذكر

- بالتنمية الاقتصادية يتزايد رصيد المجتمع من رؤوس الأموال المنتجة ويرتفع المستوى الفني والتكنولوجي المستخدم في الإنتاج.

- العقبات الداخلية للتنمية مردها قصور العوامل الأساسية الداخلية المشتركة في تحديد مستوى النمو الاقتصادي، كعدم كفاية رؤوس الأموال المتسبب في الحلقة المفرغة للفقر، بينما العقبات الخارجية مرجعها التأثير السالب للعلاقات الاقتصادية الدولية على مسار التنمية الداخلي .

- للتنمية الاقتصادية عناصر ثلاثة هي : تغيير بنياني ، ودفعة قوية ، واستراتيجية ملائمة .

- الدفعة القوية هي حد أدنى من الموارد ينبغي توجيهها لعملية التنمية الاقتصادية، أو هي بالمثل إشارة لعملية ارتفاع الطائرة قبل إن تحلق في الهواء.

- يوضح معامل رأس المال/ العامل : مقدار رأس المال اللازم لتشغيل عامل واحد. و يفضل استخدام المعامل المتوسط لرأس المال / العامل الذي يقيس نسبة رأس المال القومي إلى جملة عدد العاملين . كما يفضل في هذه الحالة أيضا استخدام ما يسمى المعامل الحدي لرأس المال / العامل الذي يتمثل في مقدار الزيادة في رأس المال القومي اللازمة لتشغيل عامل اضافى .

- يبلغ معامل رأس المال / الدخل (أو الناتج) حوالي ٣ بالدول الصناعية ، حيث يقدر رصيد رأس المال المنتج بها ثلاثة أمثال الدخل القومي السنوي بها ، بينما تدور هذه النسبة حول الواحد الصحيح بالبلاد النامية . أما المعامل الحدي رأس المال / الدخل فيشير إلى الزيادة في رأس المال القومي المصاحبه للزيادة في الدخل القومي، بمعنى إن إضافة وحدة واحده سنويا للدخل القومي تقتضى زيادة الاستثمار القومي بمقدار ٣ إذا كان هذا المعامل يساوى ٣.

- المعادلة التى تلخص اشتقاق معدل النمو الاقتصادى بدلالة الدخل الفردى الحقيقى، هى المعادلة الشهيرة بمعادلة (هارولد – دومار – سنجر) .

- **النمو الكاذب** " extensive growth " وهو مفهوم النمو الذى يعبر عن زيادة فى الدخل القومى بمعدلات سنوية مساوية لمعدلات نمو السكان .

- **النمو المكثف** " **intensive growth** " وهو ذلك المفهوم المتضمن زيادة الدخل القومى بمعدلات تفوق معدلات النمو السكانى ، أو بعباره اخرى ذلك النمو الذى يضمن تغطية افضل للطلب الفردى المحلى .

أسئلة

- وضح كيف يشتق معدل النمو الاقتصادي في بلد ما.

- أشرح العناصر المختلفة لعملية التنمية الاقتصادية.

- تكلم بالتفصيل عن الأثر الدخلي واثر مضاعف الاستثمار عند الحديث عن نظريتي النمو و التوظف.

- وضح أهم الاختلافات بين نظريات التنمية الاقتصادية.

- ماهو المقصود بالدفعة القوية للتنمية؟

- وضح الفروق الأساسية بين نظريتي النمو و التوظف.

- وضح دور كل من معاملي العجلة و المضاعف في التنمية الاقتصادية.

- فرق بين كل من النمو الاقتصادي الكاذب و النمو المكثف.

الفصـــــل الثامن

نظريـــــات التنمـــية الاقتصـــادية

تعتبر الافكار والاراء التي ناقشت التنمية الاقتصادية قديمة العهد نسبيا، حيث يرجع أصلها الي العصر التجاري . وجدير بالذكر ان افكار وآراء التجاريين في النمو الاقتصادي لم تقم علي أسس علمية معينة، حيث كان بعض التجاريين والسياسين يهدفون من وراء تلك الافكار الي كسب امتيازات شخصية.

أولا : آراء وافكار التجاريين في التنمية الاقتصادية :

السمة الأساسية في التنمية لدى التجاريين هي إعطاء الدولة القوة الاقتصادية والسياسية لتصبح صاحبه الكلمة الأولي في المجتمع. ولقد كانت فلسفة التجاريين في هذا الصدد تكمن في إن سعادة ورفاهية الأفراد تستمد من رخاء الدولة وقوة نفوذها. فالدولة الغنية ذات القوه الاقتصادية والسياسية تتيح لإفرادها رفاهية ومستوي اقتصادي مرتفع. وفي رأي التجاريين إن النشاط الإنتاجي للإفراد يكون بدافع من غرائزهم الشخصية التي تكمن في نفوسهم أكثر من إن يكون بدافع من العقل والمنطق ويستندون في ذلك إلي أن مجرد ترك الحرية للإفراد في ممارسه نشاطهم الاقتصادي يؤدي إلي إقبالهم علي الإنتاج لتحقيق أقصي نفع فردي ممكن ، حيث تدفعهم غريزة الأنانية وحب الذات إلي ذلك.

كانت أفكار التجاريين تهدف إلي تحقيق منافع وللوصول إلي هذا الهدف كان يعطي لرجال الأعمال الحرية في ممارسه نشاطهم الاقتصادي، كما كانوا ينادون بتخفيف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة علي الصناعة، بل أكثر من ذلك فقد غالي البعض منهم وطالب بمنح المنتجين إعانات لمواجهه ارتفاع الأسعار السائدة في السوق وتخفيف الأعباء الملقاة علي المستهلك لان هذا في نظرهم يؤدي إلي خلق البيئة الاقتصادية الملائمة لنجاح الصناعة وتشجيع الصادرات .

كما وافق التجاريون علي مبدأ زيادة السكان ، وحجتهم في ذلك إن الزيادة السكانية سوف تؤدي إلي زيادة الطلب علي المنتجات الزراعية الذي من شأنه إنعاش الزراعة ذات الدخل الفردي المنخفض. وبالرغم من إن التجاريين

لم يقدموا زاوية سياسة موحده ومتجانسة تجاه التنمية الزراعية إلا أنهم طالبوا بإعطاء الزراعة أهميه اكبر نظرا لأنها تعتبر مصدرا هاما للموارد الأولية اللازمة للصناعة فضلا عن إن تقدم الزراعة يساهم في خلق الظروف الملائمة لتقدم كل من قطاعي الصناعة والتجارة .

وفي رأي التجاريين إن العمل هو العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية، ولذلك فهم يرون إن نمو الإنتاج يتوقف علي زيادة القوة العاملة في الدولة وهذه لا تأتي إلا بزيادة نمو السكان ، كما يتوقف نمو الإنتاج أيضا علي إيجاد العمل اللائق للقوه العاملة ولذلك تجدهم يربطون بين العمل وزيادة السكان أولا ثم التشغيل الكامل لقوة العمل (القضاء علي البطالة) ثانيا. وهكذا دعي التجاريون إلي تأكيد مبدأ زيادة القوة العاملة التي تؤدي إلي زيادة متوسط دخل الفرد.

<u>ولقد أولي التجاريون اهتمامهم بالعلاقات الاقتصادية الدولية :</u>

حيث يرون إن تنظيمها يؤدي إلي زيادة الإنتاج في الدول فضلا عن إن العلاقات الدولية الاقتصادية تحدد الظروف التي ينمو علي أساسها الاقتصاد الوطني. واهتمام التجاريون بالعلاقات الاقتصادية الدولية أدي إلي اهتمامهم بالميزان التجاري وإثره علي التنمية الاقتصادية في البلاد ، مما دعاهم إلي مطالبه الدول بأن تبيع سلعا وخدمات إلي الخارج أكثر مما تشتري ، كما طالبوا بمنع استيراد الكماليات والسلع باهظة الثمن وذلك لتخفيف الأعباء عن الميزان التجاري . وفي رأي التجاريين إن الحماية الجمركية تعتبر أحدث وسائل تطور الاقتصاد الوطني وركيزة قوية من ركائز التنمية الاقتصادية . لقد أيد بعض الكتاب التجاريون مبدأ تقسيم العمل إلا أنهم لم يعتبروا هذا المبدأ أحد الخطوط الرئيسية لأفكارهم نظرا لان مشكلة البطالة وسبل القضاء عليها كانت الأهم من وجهة نظرهم . <u>ولقد اعتبر التجاريون التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ضروري للتنمية الاقتصادية</u> وهم بذلك يلتقون من حيث المبدأ مع الاقتصاديين الذين يرون ضرورة تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي من أجل دفع عجله التنمية الاقتصادية. و تختلف درجه تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من وقت لأخر ومن مكان لأخر ويري التجاريون إن طبيعة المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدولة هي التي تحدد مجال التدخل الحكومي ، فضلا عن وجود الأسباب الطارئه التي تتطلب استراتيجية معينه كالتحضير للحرب أو توقع

حدوث حرب فعلية يتطلب تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية وإشرافها علي تنسيق العمل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق الأهداف الكبرى للدولة . وإذا كان التجاريون قد اباحوا مزاوله المشروعات الاقتصادية الحرة فأنهم وضعوا هذا النشاط الاقتصادي الحر في إطار حكومي محدد بقوانين وأنظمة توجيهيه ، كذلك في حاله عجز هذه المشروعات عن العمل ضمن الإطار الحكومي فعلي الدولة إن تحل محلها وتشرف بنفسها علي أدارتها، وهذا يعني أن التجاريين قد وافقوا علي ممارسة الدولة للنشاط الإنتاجي في بعض الحالات التي تكون فيها الظروف ملائمة لذلك. ولم يقف تدخل الدولة عند حد اداره المشروعات بل تعدي ذلك إلي منح الدولة الإعانات المادية لبعض المشروعات الإنتاجية الاخري. كما كانت الدولة تمنح الإعانات إلي الصناعات المتخصصة للتصدير الخارجي وذلك لاهميه مثل هذه الصناعات في أحداث التوازن في الميزان التجاري. ولقد أيد التجاريون الاحتكار الذي ينشأ عن تشجيع الدولة لبعض المشروعات الصناعية أو التجارية طالما انه تحت الإشراف الكلي أو الجزئي للدولة ، وذلك لاعتقادهم إن الاحتكار يسهم في أحداث التنمية الاقتصادية في كسب الأسواق الخارجية وذلك دون إن يتنبهوا إلي المساوئ التي قد تنجم عن الاحتكار بالسوق المحلى .

ثانيا : أراء وأفكار التقليديين (الكلاسيك) في التنمية الاقتصادية :

أما الفكر التقليدي الكلاسيكي فقد نشأ في إثناء الثورة الصناعية التي كان لها دور كبير في أحداث تغييرات جذرية في أساليب ووسائل الإنتاج الصناعي، فضلا عن إن الثورة الصناعية قد تركت أثرها الواضح في الفكر الاقتصادي وخاصة بعد إن أصبحت المشاكل الاقتصادية المرتبطة بالتطوير الصناعي أكثر تعقيدا مما آثار اهتمام المفكرين والاقتصاديين مثل آدم سميث وريكاردو ومالتس ... الخ.

والمظهر الرئيسي للتنمية الاقتصادية لدي التقليديين (الكلاسيكيين) هو أن النمو الاقتصادي عمليه تحدث داخل الإطار الرأسمالي كسباق بين الزيادة السكانية والتقدم التكنولوجي ، فهم يرون إن معدل التطور التكنولوجي قد يسبق معدل تزايد السكان لفترة من الزمن إلا أنه لا يستطيع ذلك دائما وأبدا لان التقدم التكنولوجي يقف عند حاله معينه تسمي حاله الركود الاقتصادي.

ويري التقليديون إن تطور التكنولوجيا يعتمد علي زيادة التراكم الرأسمالي ، الذي يؤدي إلي زيادة الاستثمارات وبالتالي إلى توسع قطاع الصناعة. ولقد قسم التقليديون الدخل القومي إلي ثلاث أجزاء هي: الأجور والربح والريع وأعطوا العلاقة بين هذه الأجزاء الثلاثة أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية. كما أنهم قسموا الناتج القومي إلي زراعي وصناعي وكانت مناقشتهم للسياسة الاقتصادية بقدر ما تترك هذه السياسة من أثر في دفع عجله التنمية الاقتصادية أو عرقلتها.

ولقد ساهم الفكر التقليدي في إبراز مسائل هامة تتعلق بالتنمية الاقتصادية كالعلاقة بين الأجور وزيادة السكان وكذلك العلاقة بين الإرباح والاستثمار. وقد كان تحليلهم للعوامل الاقتصادية في ظل سياسة المنافسة الكاملة بفرض إن المؤسسات الاقتصادية في الدولة تسير في اتجاه رأسمالي ودون تدخل حكومي في أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، إلا بقدر ضئيل جدا وعندما تقتضي الضرورة ذلك. ويعتمد الناتج الكلي في نظر التقليديين علي العناصر الاتيه :

١- مقدار الموارد المعروفة (ق) .
٢- وكمية رأس المال (ك) .
٣- وحجم قوه العمل (ع) وعلي المستوي التكنولوجي (ت) .

ويمكن وضع العناصر السابقة الذكر في معادله مع استعمال (ل) كداله ، مع الاشارة الي الناتج الكلي بالرمز (ج) كالآتي:

ج = ل (ع x ق x ك x ت)

ويري التقليديون ان الناتج الكلي يساوي كذلك الاجور (و) والارباح (ر)

ج = و + ر

كما يري التقليديون كذلك أن قوائم الاجور تزيد بزياده صافي الادخار والاستثمار. ويبدو مما سبق ان الاقتصاديين التقليديين كانوا يعتقدون ان داله الانتاج خطيه ومستقيمة بحيث اذا تضاعف ما يستخدم من عوامل الانتاج تضاعف الناتج دون الاهتمام بحجم المؤسسة والعوامل التي تؤثر فيها.

والنتيجه الممكن استخلاصها هي ان الفكر التقليدي قد وضع بعض الاسس السليمة لنظرية النمو الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي الحر التي تتفق مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في ذلك الوقت .

وتعتبر النظرية التقليدية بوجه عام مظهر واضح لنظرية ديناميكية في النمو الاقتصادي فضلا عن أنها تحليل واعي لعملية استخدام الفائض الاقتصادي لزيادة التراكم الرأسمالي في المجتمع والذي يمثل العامل الاساسي في عملية التنمية الاقتصادية .

ويعتبر آدم سميث SMITH أول من وضع الاسس الاولي لنظرية النمو الاقتصادي في ظل الحرية الفردية. ولا شك ان كتابه (بحث في أسباب وطبيعة ثروه الامم) يعد أول دراسه علميه للنمو الحركي الذي يحدث عند بدايه التنمية الاقتصادية ، علاوه علي كونه محاوله فذه لتحديد العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي والسياسات التي يمكن اتباعها لخلق الجو الملائم لهذا النمو والذي يختص بالتغييرات الكمية والكيفية التي تطرأ علي الطلب والموارد الاقتصادية والتقدم الفني للانتاج. ومن الجدير بالذكر ان سميث قد ابتعد في هذا الكتاب عن التحليل الاقتصادي الساكن ودخل مرحلة جديدة تعتمد علي الطلب الحركي في تحليل النظرية الاقتصادية .

ولقد افترض " سميث " وجود علاقة قوية بين زيادة عدد السكان وبين نمو القوي العاملة، فهو يربط زيادة نمو السكان في الامد الطويل بوجود اموال معينة لمعيشة هؤلاء السكان . ويخرج من ذلك الي أن معدل الاجور لعب دورا هاما في تحديد معدلات النمو السكاني. أما في حالة انخفاض الاجور فسوف تكون النتيجة عكسية حيث يؤدي انخفاض الاجور الي تأخر سن الزواج وأزدياد معدل الوفيات مما يؤدي الي أنخفاض معدلات النموالسكاني ويقصد سميث بانخفاض الاجور وصولها الي حد الكفاف .

وفي اعتقاد آدم سميث أن الاجور المرتفعة توجد دائما في الدول ذات الاقتصاد المتقدم بينما تكون الاجور منخفضة في البلدان ذات الاقتصاد المتدهور. اما أجور حد الكفاف فتوجد في البلدان ذات الاقتصاديات الراكده.

وتبعا لذلك فإن ازدياد الثروة القومية في أي دوله ذو أهمية في استمرار الزيادة في معدلات الاجور .

ويري سميث ان لعملية تراكم رأس المال اهمية كبري لما لها من علاقة بالنمو الاقتصادي ، حيث يسير معدل ازدياد الناتج القومي مع معدل الاستثمار جنبا الي جنب . ويعني ذلك ان الاستثمار هو العامل الحاسم في تكوين رأ س المال واذا توقف الاستثمار فهذا يعني توقف ازدياد الناتج القومي وتتوقف بالتالي عملية التراكم الرأسمالي وهذا يؤدي الي الركود الاقتصادي في الدولة. ويتوقف معدل الاستثمار علي معدل الادخار الذي يقوم به الافراد بشرط تحول المدخرات الي استثمارات حسب رأي سميث ، وذلك لان رأس المال الفردي يمكن زيادته عن طريق ما يحققة الفرد من زيادة في مدخراته الشخصية . وحيث ان المجتمع يتكون من مجموعة الافراد فإنه يستطيع زياده رأسماله القومي بنفس الطريقة. وينظر سميث الي ظاهرة عادية يتصف بها الافراد المكافحون حيث يستطيع الفرد ان يحدد افضل طريقة لاستثمار رؤوس الاموال التي في حوزته وبالتالي يمكنه الحصول علي ربح يفوق ما يبذله من جهود اثناء عملية الاستثمار.

وبذلك يستمر التراكم الرأسمالي في الزيادة، ولكن الي حد معين لان عمليات النمو الاقتصادي تساعد علي التراكم الرأسمالي الذي من شأنه ان يؤدي الي انخفاض معدلات الارباح نظرا لان المنافسة بين الرأسماليين ستؤدي الي ذلك.

ولقد كان لتحليل آدم سميث والنتائج التي وصل اليها في التنمية الاقتصادية اثر عميق علي الكتاب التقلديين المحدثين الذين سلكوا نفس الطريق. ولا شك ان اهتمام سميث بعملية تراكم رأس المال وصورتها للتنمية الاقتصادية مازال له اهمية في مجال التنمية الاقتصادية حتي الان .

أما ريكاردو " RICARDO " فيعتبر من ابرز الاقتصاديين التقليديين الذين اعتمدوا علي كتاب ادم سميث ، الا أنه استطاع ان يضع الفكر التقليدي في اطار تحليلي لتفسير عمليات النمو الاقتصادي. ويري ريكاردو ان العاملين في النشاط الاقتصادي يمكن تقسيمهم الي ثلاثه مجموعات:

(أ) <u>مجموعة الرأسماليين</u> : وهم الذين يقومون بالدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي حيث ينظمون عملية انتاج السلع والخدمات ويقومون بخدمات

كبيرة من خلال البحث عن اكثر الاستثمارات أربحية ، علاوه علي أنهم يدفعون عجله التنمية الاقتصادية عن طريق توظيف ارباحهم من جديد وما ينتج عن ذلك من تراكم رأسمالي يؤدي الي زيادة الدخل القومي.

(ب) <u>مجموعة العمال</u> : حيث يكونون الغالبيه العددية في قوي النشاط الاقتصادي وهم يرتبطون بمجموعة الرأسماليين حيث يحصلون منهم علي الاجور التي يعيشون منها .

(جـ) <u>مالكوا الاراضي</u> : الذين يحصلون علي الربح الناتج من الارض. وبسبب التنافس بين الرأسماليين علي الارض الاكثر جوده فيجد المنتجون أنفسهم مضطرين لتوظيف رؤوس الاموال والعمال في الاراضي الاقل خصوبه مما يؤدي الي وصولهم الي مرحله الغلة المتناقصة في الزراعة.

وقد قسم ريكاردو الدخل القومي الي ثلاثه اجزاء هي الاجور والارباح والريع . وتختلف حصه كل جزء من هذه الاجزاء وهذا امر طبيعي في الرأسمالية ، الا أنه يشير الي اهميه دراسة التغييرات التي تطرأ علي حصه كل جزء من أجزاء الدخل القومي واهميه ذلك في دراسة النمو الاقتصادي حيث توجد علاقات سببيه بين تلك الاجزاء.

ولكن ريكاردو يري أن أفضل طريقة لدراسة النمو الاقتصادي هي التمييز بين الإيراد الكلي والإيراد الصافي للمجتمع حيث يمثل الفرق بين القيمتين الفائض الاقتصادي الذي يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية .

ويعطي ريكاردو رأس المال أهميه كبري حيث يعتبره المحرك الأساسي لعملية التنمية وقد عرف رأس المال بأنه ذلك الجزء من ثروة البلد الذي يستخدم في الإنتاج الذي يتكون من الطعام والملابس والأدوات الإنتاجية والعدد والآلات اللازمة لعملية الإنتاج .

يؤكد ريكاردو مبدأ التراكم الرأسمالي الذي نادي به سميث من قبل كضرورة للتنمية الاقتصادية ويحدد معدل التراكم الرأسمالي في دوله بعاملين:
الأول :هو قدره الأفراد في الادخار ويتوقف ذلك علي كميه الفائض الاقتصادي التي تزداد بزيادة كمية المدخرات. أما الثاني : فهو رغبه الأفراد على الادخار ولما لهذا السلوك الإنساني من أهميه في زيادة المدخرات وبالتالي زيادة معدل التراكم الرأسمالي.

لذلك يري ريكاردو إن عمليه النمو الاقتصادي تتوقف علي الدخل الصافي ومعدل الإرباح السائدة حيث انه بزيادة معدلات الإرباح ونموها نموا متصلا تحدث التنمية الاقتصادية دون شك وتستمر إلي إن تبدأ ظاهرة الغلة المتناقصة وعندها تبدأ مرحلة الركود .

وفي رأي ريكاردو إن الإرباح تعود إلي الانخفاض في الأجل الطويل والسبب في ذلك هو التقدم الذي يطرأ علي المجتمع وما يتطلبه هذا التقدم من مزيد من العمال في القطاع الزراعي لإنتاج المزيد من المواد الغذائية الذي يؤدي إلي نقص المعروض من العمال في القطاع الصناعي وزيادة الطلب عليهم وبذلك يرتفع مستوي الأجور وبالتالي بتخفيض مستوي الإرباح.

وقد لا يحدث مثل هذا الوضع إذا ظهرت اختراعات جديدة وتحسينات في الآلات من شأنها العمل علي خفض الطلب المؤقت علي العمل وبالتالي يؤدي ذلك إلي انخفاض أجورهم فتميل الإرباح بالتالي إلي الارتفاع .

من تحليل ريكاردو السابق يمكننا إن نستنتج إن زيادة معدلات الإرباح التي يحصل عليها الرأسماليون هي العنصر الأساسي الذي يحقق عمليه التنمية الاقتصادية ، حيث كان أول من استخدم هذا الاصطلاح في دراسته. ويفرق ريكاردو بين نوعين من البلاد المتخلفة: الأول ويشمل تلك البلاد التي تمتاز بأراضي زراعية خصبه ولكن سكانها مازالوا متخلفين ثقافيا حيث تنقصهم العقلية القادرة علي استغلال الموارد ، ومن ثم لا توفر لهم الموارد المستغلة إلا مستوي الكفاف ولذلك ينتشر بينهم الفقر والجهل والمرض. ويمكن إصلاح وضع تلك البلدان بتوفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الزراعية والصناعية، مما يؤدي إلي رفع الإنتاجية ويساعد علي مكافحه الفقر والجهل والمرض ، وبذلك تزيد رؤوس الأموال بمعدل يفوق الزيادة السكانية ويتحقق التقدم الاقتصادي المنشود في ظل حكومة وأعيه تعمل علي حفظ الأمن والنظام وتضمن حق الملكية وتوفر فرص تعليمية وثقافية مناسبة . أما الثاني فهي تلك البلدان التي يزداد فيها عدد السكان منذ زمن بعيد ويظهر اثر قانون تناقص الغلة. ويمثل هذا النوع من البلدان مشكلة كبري يصعب حلها ولا أمل للتقدم الاقتصادي فيها. ويعتقد ريكاردو إن إيه زيادة في رؤوس الأموال ستؤدي إلي

زيادة إعداد السكان وبالتالي يزداد الضغط علي الأراضي الزراعية ويستمر تأثير قانون تناقص الغلة. ويعتبر ريكاردو أول من أشار إلي موضوع معدلات السكان وعلاقته بالتنمية الاقتصادية ولكنه لم يستطيع إن يجد حلا للمشكلة السكانية .

وأخيرا فأن ريكاردو يعتبر عمليه النمو الاقتصادي عمليه ديناميكية مستمرة بالرغم من أنه يبدي تشاؤما من استمرار عملية النمو وتحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد . والسبب في هذا التشاؤم هو استناد ريكاردو علي قانون تناقص الغلة مقرونا بنظرية مالتس للسكان والتي أخذها كحقيقة مسلم بها .

ولا يختلف مفهوم النمو الاقتصادي عند مالتس MALTHUS في جوهرة عن مفهوم الكتاب التقليديين بين المؤمنين بالنظام الرأسمالي له، وتتمثل مشكله النمو كما يراها مالتس في الهوة التي تفصل بين موارد الثروة المحدودة والرغبات الإنسانية غير المحدودة . ولذلك فهو يعتبر النمو الاقتصادي الأداة التي تعمل علي تقليل الهوة بزيادة وتنوع موارد الثروة في البلاد والعمل علي توظيف هذه الموارد المتزايدة لتغطية الإنسانية .

وعمليه النمو الاقتصادي في رأس المال ليست عملية اقتصادية بحته وإنما هي عمليه يتداخل فيها الاقتصاد مع السياسة مع الأخلاق مع الدين .

ونلاحظ إن نظرية مالتس في النمو الاقتصادي تستند إلي نظريته في السكان حيث حلل الأسباب التي تؤثر في زيادة السكان أو نقصهم فخرج من هذا التحليل إلي نتيجة وهي إن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية بينما تزيد موارد الثروة بمتوالية عددية ، ولذلك فان الفقر والتخلف سيكونان السمات العامة للسكان. ونجد إن مالتس لا يعارض الزيادة السكانية في جميع الظروف والأحوال فهو يعتقد إن زيادة السكان تؤدي إلي زيادة في الطلب الفعال التي تؤثر في التنمية الاقتصادية وذلك في حالات معينه .

وفي مناقشة مالتس لزيادة السكان وعلاقتها بالنمو الاقتصادي يري إن زيادة السكان قد تؤدي في بعض الظروف إلي زيادة المعروض في اليد العاملة التي تؤدي بالتالي إلي انخفاض الأجور إلي حد الكفاف. وهذا يؤدي إلي

تخفيض نفقات الإنتاج حين تمثل الأجور نسبة كبيرة في النفقات الكلية لإنتاج السلع. وإذا انخفضت تكاليف الوحدة من الناتج فإن أرباح المنتجين سوف تزداد مما يشجعهم علي زيادة الاستثمارات التي تضمن استمرار عمليه النمو الاقتصادي وزيادة ثروة المجتمع وبالتالي زيادة قيمه السلع المنتجة والضرورية لحياة الإنسان.

لذلك أكد مالتس علي إنتاج السلع الضرورية والتي يحتاج إليها الإنسان وتتناسب مع مطالبه وتتلائم مع قوته الشرائية . واعتقد مالتس انه في الامكان زيادة كميه السلع المنتجة عن طريق زيادة القدرة الإنتاجية وتحسين توزيع موارد الثروة القومية وبذلك يقرر إن العامل الرئيسي في النمو الاقتصادي هو التناسب بين الإنتاج والتوزيع .

ولقد أشار مالتس إلي أهميه الادخار والاستثمار كعاملين أساسيين في النمو الاقتصادي ولكنه يقلل من أهميه الادخار لأنه يؤدي في رأيه إلي الإقلال من الطلب الفعال الذي سيؤدي إلي انتشار البطالة وركود الأسواق بشكل عام.

ويؤكد مالتس أهميه التوازن بين الصناعة والزراعة حيث يكملان بعضهما البعض . فالدول ذات الإمكانيات الزراعية الكبيرة والتي يوجد بها قطاع صناعي وتجاري قوي مع توافر الإعداد الملائمة في السكان في كل قطاع تستطيع إن تخطو خطوات واسعة في طريق النمو الاقتصادي دون إن تخشي العثرات .

أما ماركس فقد جاء بلون جديد من التحليل لتفسير عملية النمو الاقتصادي بالرغم من اعتماده في دراساته علي أراء كل من أدم سميث وريكاردو ، حيث ركز علي تقدم التكنولوجيا واعتقد بوجود علاقة متبادلة بين التقدم التكنولوجي وبين الاستثمار . فمن رأية إن الاستثمار لا يعتمد فقط علي الدخول الرأسمالية كما كان يعتقد التقليديون دائما ، وإنما يعتمد أيضا علي نسبة العائد إلي رأس المال. وقد استخدم ماركس فائض القيمة(الفائض الاقتصادي) باعتباره يعني الفرق بين إجمالي الدخل القومي والأجور .

ولقد أشار ماركس إلي أن النمو الاقتصادي المستمر يتطلب المحافظة علي التوازن السليم بين الاستثمار والاستهلاك أو بين الاستثمار والادخار، حيث ابرز أهمية العلاقة بين الادخار والاستثمار من ناحية ، وتوزيع الدخول من ناحية أخري ، حيث أصبحت هذه العلاقة ركنا أساسيا لنظريات النمو الاقتصادي فيما بعد .

ثالثا : أراء وأفكار المحدثين في التنمية الاقتصادية :

أما الكتاب التقليديون المحدثون فيعتبرون التنمية الاقتصادية عمليه تتصف بالتدريج والاستمرار ويرون إن سعر الفائدة وكذلك مستوي الدخل يحددان معدل الادخار، كما يحدد سعر الفائدة معدل الاستثمار بافتراض مستوي معين من التكنولوجيا وحجم معين من السكان .

وتتصف عملية التنمية الاقتصادية في نظر التقليديين المحدثين بالانسجام والتوافق حيث تساند عناصرها بعضها بعضا . ولذلك فان التنمية تفيد كل فئات الدخل الرئيسية ، فهم يفترضون إن النظام الاقتصادي يميل إلي تحقيق العمالة الكاملة مع اعترافهم بإمكانية حدوث بطالة مؤقتة في حاله الحروب واستعمال وسائل إنتاجية جديدة ، إلا إنهم يرون استحالة قيام توازن في الأجل الطويل مع وجود بطالة .

وكذلك يعتقد التقليديون المحدثون إن التنمية تعمل علي رفع الأجور الحقيقية للعمل مع استخدام الآلات التي توفر العمل ، إلا إن اسعار المنتجات تتناقص كثيرا في نفس الوقت ويؤدي هذا إلي زيادة الطلب علي هذه المنتجات وكذلك زيادة الطلب علي العمل المتعلق بها مما يؤدي إلي أنجاه الأجور إلي الارتفاع.

ومن ناحية أخري فهم يرون أن التقدم التكنولوجي يؤدي إلي زيادة الإنتاج الكلي للدولة وهذا يؤدي بالتالي إلي ارتفاع الدخل القومي الذي يؤدي بدوره إلي الارتفاع العام في الطلب علي عنصر العمل في مختلف المجالات وبذلك تستفيد الطبقة العامة كلها من التقدم التكنولوجي .

ويعطي الكتاب التقليديون المحدثون أهميه خاصة للرغبة في الادخار باعتباره شرطا ضروريا للتنمية. فإذا لم يكن لدي المجتمع الاستعداد والرغبة في الادخار فان الإمكانيات التكنولوجية لرفع الدخل الفردي عن طريق تجميع رأس المال ستظل دون استغلال . ويفترض التقليديون المحدثون توفر شروط معينة لحدوث التنمية الاقتصادية كالاستقرار السياسي والرغبة الاكيده لدي الأفراد وعرض كافي من العمل الماهر والخبرة الإدارية علاوة علي كثرة الإنتاج ، ونمو السكان ورأس مال للمجتمع والموارد الطبيعية والتحسينات التكنولوجية .

أما شومبيتر Shumppeter فإنه يرفض وصف التقليديين المحدثين للتنمية الاقتصادية بأنها عملية ذات تدرج وانسجام وتوافق . وخلاصة النمو الاقتصادي عند شومبيتر أنها عملية تلقائية. ويعطي شومبيتر أهميه كبري للمنظم الاقتصادي في تحليله لعملية التنمية وفي رأيه إن المنظم هو الذي يدخل أساليب جديدة في عملية الإنتاج حيث يتخذ هذا التجديد الإشكال التالية :

١- إدخال واستنباط سلع جديدة
٢- استعمال وسيله أو طريقة جديدة في الإنتاج.
٣- فتح سوق جديدة.
٤- السيطرة علي مصدر جديد لعرض المواد الخام أو أعاده تنظيم صناعة ما.

وبإعطاء وظيفة المنظم هذه الاهميه تبرز الطبيعة الديناميكية لرأي شومبيتر في التنمية الاقتصادية، حيث يفترض وجود إمكانيات التجديد والاستنباط باستمرار ووجود هذه الإمكانيات أمر ضروري وان لم يكن غير كافي لحدوث التنمية ، حيث يشترط شومبيتر شروطا أخري يجب توافرها في المنظم الذي يقوم بالتجديد والاستنباط .

ويعتبر كينز أول من ادخل الأساليب التحليلية في النظرية الاقتصادية والتي تركت أثرا بالغ الأهمية في دراسة الدورات الاقتصادية وتقلبات البطالة والعمالة وعلاقة ذلك بالاستهلاك والاستثمار. ولقد قامت نظرية كينز علي إمكانية زيادة التوظيف في مجتمع صناعي متقدم حتي يتم امتصاص العمال العاطلين بسرعة وذلك تفاديا لحدوث الازمات الاقتصادية وتفشي البطاله .

لذلك فهو يربط حجم التوظيف بالطلب الفعال في المجتمع ويري ان الطلب الفعال يحقق مستوي التوازن في الاجل القصير . والطلب الفعال يمثل كميه النقود التي تنفق علي منتجات الصناعة ويحصل عليها جميع افراد المجتمع في صورة عوائد عوامل الانتاج كالاجور والارباح والفائده و الربح. ومعني هذا ان الطلب الفعال يعادل الانفاق القومي الكلي علي كل من سلع الاستهلاك والاستثمار.

ولما كان الانفاق علي الاستهلاك ثابتا في الاجل القصير لذلك لابد من زيادة الانفاق علي الاستثمار لزيادة حجم التوظيف وقد اعتمد كينز في تحليله هذا علي الميل الحدى للاستهلاك والكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة. والميل للاستهلاك له اهميه كبري في دراسة التنمية الاقتصادية و يفترض من كينز وجود علاقة ثابته بين الانفاق الاستهلاكى ودخل الفرد. فالميل الحدى للاستهلاك عباره عن نسبه الجزء المنفق علي الاستهلاك الشخصي الي الدخل النقدي الفردي، ويمكن تعميم ذلك علي المجتمع فيكون ميل المجتمع للاستهلاك هو عبارة عن نسبه الجزء الذي ينفقه المجتمع علي الاستهلاك الي الدخل القومي.

فإذا فرضنا ان الدخل هو (د) و أن الانفاق علي الاستهلاك هو (ك) ، _____ فإن الميل المتوسط للاستهلاك = ك / د ، واذا كانت زياده الدخل في سنه معينه تساوي (ط) والزيادة في الانفاق علي الاستهلاك من هـــذا الدخل تساوي (ط – ١) فأن الميل الحدي للاستهلاك تساوى ط / (ط – ١) أو Δ ك علي Δ د

وان **كانت** د تمثل التغير في الدخل ،أي تمثل التغير في الانفاق علي الاستهلاك فان ك / د تكون دائما كميه موجبه لكنها اقل من الواحد الصحيح.

ومن مناقشتنا لنظرية كينز نجد انه يري أن أبعاد شبح البطاله ورفع مستوي معيشه المجتمع وهو ما تهدف اليه كل دوله نامية يكون من خلال برامج التنمية المختلفة .

الا انه من الملاحظ أن الدول النامية تتميز بميل حدي كبير للاستهلاك لان اغلب سكان المجتمعات النامية من ذوي الدخول المنخفضة التي تنفق معظم دخولها علي سلع استهلاكية ضرورية، ونتيجة لذلك يكون الميل الحدي للادخار ضعيفا بل أنه ينعدم نهائيا في بعض الحالات .

والميل الحدي للادخار هو عباره عن مقدار التغير في الادخار مقسوما علي مقدار التغير في الدخل .

وطالما ان الميل الحدي للاستهلاك كبير فإن كمية بسيطة نسبيا من الاستثمار تكفي لتحقيق التوظيف الكامل حسب نظرية كينز وهذا لا ينطبق علي البلدان النامية حيث ان زيادة الاستثمار يجب ان يتزايد معها جنبا الي جنب الطلب علي سلع الاستهلاك وهذا امر غاية الصعوبة في البلدان النامية. فارتفاع الطلب علي سلع الاستهلاك في الدول النامية يؤدي الي أنخفاض المدخرات القومية وهي ضرورية لعملية تمويل برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية. لذلك فان أغلب الدول النامية تضع في سياستها الحد من الاستهلاك لتجميع المدخرات القومية.

وجدير بالذكر ان التحليل الكينزي استند في اساسه علي اقتصاد مغلق حيث ان تحقيق التوظيف الكامل يعتمد علي السياسة الداخلية التي ترسمها الدول الصناعية المتقدمة حسب النظرية الكينزيه. وهذا لايمكن تطبيقه علي الدول النامية لان طبيعه اقتصاديات هذه الدول تعتمد اعتمادا كبيرا علي الخارج نتيجه اندماج هذه الاقتصاديات مع اقتصاديات الدول الصناعية الكبري المستورده للمواد الخام التي تصدرها الدول النامية.

وعلاوة علي ذلك فان البلدان النامية في أمس الحاجة الي رؤوس الاموال الاجنبيه لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية ولذلك فهي علي أتصال دائم بالخارج ولا تستطيع الاستغناء عنه . واعتماد التحليل الكينزي علي الدخل والغاء كل اثار الخارج يعتبر خللا في هذا التحليل وبذلك لاتستطيع الدول النامية الاعتماد عليه في أولي مراحل النمو الاقتصادي .

ومن هنا كانت النظرية الكينزية مجال نقاش بين مؤيدين ومعارضين في تطبيقها علي الدول . ويعتبر كوريهارا KURIHARA من اشد المتحمسين لامكانيات تطبيق تلك النظرية في الدول النامية في الاجل الطويل الذي يتطلبه مفهوم النمو الاقتصادي. أما ميير MEIER وبلدوين BALDWIN فقد انتقدا نظرية كينز حيث يقولان ان كينز اقتصر في بحثه علي الامد القصير مستندا في تحليله علي الاطار الساكن .

كما أكد RAW أن آراء كينز لاتتصل بالدول النامية حيث لم يناقش علاقة تلك الدول بأهداف وسياسة الدول الصناعية المتقدمة.

والملاحظ ان الاقتصاديين المعاصريين الذي رسموا نموذج للتنميه الاقتصادية والذين ينتسبون اساسا الي كينز قد اعتمدوا في رسم نماذجهم هذه علي النظرية الكينزية .

ويعتبر رودان RODAN أول من اشار الي نظرية الدفعة القويه BIG PUSH حيث يقوم تحليل الدفعه القويه علي تحديد النموذج الملائم للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية الذي يحتاج الي كميات كبيره من رؤوس الاموال والتي تقترض اغلبها من الخارج نظرا لعدم استطاعه الاقتصاد الوطني القيام بعمليات التمويل منفردا . كذلك يتضمن هذا النموذج نشر الصناعات الخفيفة التي تفيد اعدادا كبيره من العمال وتركيز الصناعات في المناطق المزدحمه والبعد ما أمكن عن الصناعات الثقيله ذات النفقات الباهظة ومستلزماتها العديده علي اساس مبدأ تقسيم العمل الدولي الذي يكفل امداد البدان النامية بما تحتاجه من منتجات الصناعة الثقيلة الموجوده في أوروبا . ويقول رودان اذا سرنا في طريق التنمية خطوه فلا يمكن ان نصل الي نتيجه لأن التنمية تحتاج الي دفعة قويه تفوق في أثرها الخطوات التدريجية .

أما نيركسه فهو من رواد نظرية الدفعة القوية الذي طورها فيما بعد الي نظرية النمو المتوازن . ويبدأ نيركسه تحليله بدراسة الحلقة المفرغة للفقر ، حيث تتفاعل القوي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع بعضها البعض وتجعل الدوله الفقيرة في حاله ركود اقتصادي دائم ، فالدوله المتخلفة هي تلك الدوله التي يقل فيها المعروض من رأس المال عن المطلوب منه ولابد ان يقل

المعروض من رأس المال طالما ان افراد تلك الدولة ليست لديهم القدرة علي الادخار.

كذلك فان فرص الاستثمار في الدول الفقيرة لابد وان تكون ضعيفة لان القوي الشرائية التي تحرك هذه الاستثمارات وتغذيها منخفضة لهبوط الانتاجية ثم ان الانتاجية المنخفضة هي النتيجة الطبيعية لضآله كميه رؤوس الاموال المستخدمة في الانتاج نتيجه لانخفاض فرص ومبررات الاستثمار . وهكذا نصل الي بدايه النقطه في الحلقه المفرغة والتي أتخذها نيركسه اساسا لنظريته المعروفة في الدفعه القويه والنمو المتوازن. وقد بدأ نيركسه تحليله من أول نقطة في الدائرة وهي ان ضعف فرص الاستثمار يضيق رقعه السوق ويضعف القوة الشرائية لدى غالبية السكان وسبب ذلك كله هو ضعف الانتاجية.

وقد اعتمد نيركسه في رأيه هذا علي " قانون ساي SAY " في الاسواق الذي يتلخص في " ان العرض يخلق الطلب عليه " وبالتالي فان حجم السوق يتوقف علي حجم كميه الانتاج ، لذلك فان زياده الانتاج أي زياده القدرة الانتاجية في الداخل تؤدي الي زياده القوه الشرائية. أي ان هناك علاقة طرديه بين زيادة القدره الانتاجية وزياده القوة الشرائية اذا زادت الاولي زادت الثانية تبعا لذلك .

وفي رأي نيركسة ان اهم العوامل التي تؤثر في الانتاجية هي نوع وكميه رأس المال المستخدم في العملية الانتاجية. فلا يمكن استخدام الالات ومعدات ذات انتاجية عالية لان ضيق رقعة السوق لن تستوعب هذه المنتجات. لذلك لابد من استبدال وضع الركود الاقتصادي الذي يسود البلاد المتخلفة باقتصاد دائم الحركة والنمو وذلك بواسطة النمو المتوازن BALANCED GROWTH الذي اعتمد فيه علي افكار جون ستيوارت ميل حيث ان كل زيادة تطرا علي الانتاج اذا ما وزعت علي جميع فروع الانتاج الصناعية بالنسب التي يراها المستثمر الفردي سوف تخلق الطلب عليها .

لذلك يقترح نيركسه ان توزع الاموال بكميات علي دائرة واسعه من الصناعات المختلفة علي أساس ان الافراد العاملين في هذه المصانع سيكونون وحدات صناعية تشتري وتستفيد من الصناعات. وبذلك يحدث التكامل الصناعي

الحقيقي بحيث تستفيد الصناعات من بعضها البعض بشكل متوازن ويتبع ذلك عادة حدوث توسع واضح في حجم السوق المحلي الامر الذي يساعد علي أستمرار عمليات النمو الاقتصادي.

ان نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن تتطلب تأمين رؤوس الاموال اللازمة لتنفيذ الاستثمارات التي تدفع عجله النمو الاقتصادي وهذه احدي المشاكل الرئيسية التي تواجهها التنمية الاقتصادية في البلدان الحديثه النمو. كما وان النظرية المذكوره تتطلب الاعتماد علي التخطيط الاقتصادي كأساس لتوزيع موارد الثروه الوطنيه علي مختلف الانشطه الاقتصادية وهناك العديد من المشاكل التي تواجه عملية التخطيط في تلك الدول.

والنقد الموجه الي نظرية النمو المتوازن هو أنها تفترض بدء النمو في البلدان النامية من لاشئ أي من الصفر ولكننا نجد ان الواقع عكس ذلك تماما. فالبلاد النامية تبدأ النمو من مراكز اقتصادية تعكس قرارات استثمار سابقة كما ان الاوضاع الاقتصادية في تلك البلدان ليست توازنية نتيجة لتطوير بعض الصناعات في أوقات سابقة ، من هنا فإن الاستثمارات التي تتطلبها نظرية النمو المتوازن ستؤدي فى الواقع الي نمو غير متوازن .

ولقد ظهرت نظرية النمو غير المتوازن استنادا الي دراسة الواقع التاريخي الذي مرت به اوروبا الغربية خلال تطورات النمو الاقتصادي منذ بدايه القرن التاسع عشر حتي الان.

فلقد سارت التنمية الاقتصادية علي أساس المشاريع الفرديه وتدخل الدوله في عملية النمو عن طريق استثمارها لبعض الاموال في أنشاء محطات القوي المحركة والمواصلات وغير ذلك من الخدمات التي يقدمها المستثمر الفردي نظرا لانخفاض معدل الربح فيها .

ولقد اوضح هيرشمان HIRSCHMAN ان جوهر نظرية النمو غير المتوازن يستند الي تعرض الاقتصاد القومي في الدول النامية الي بعض الاستثمارات التي تخلق بدروها فرصا جديدة للاستثمار فتؤدي بذلك الي دفع عجله النمو الاقتصادي. فالاستثمارات ذات الاثر الكبير في النمو ليست تلك التي

تؤدي الي التوازن في الاقتصاد القومي وانما هي التي تعمل علي خلق الخلل وعدم التوزان في الاقتصاد .

كذلك ينادي هيرشمان بخلق الحيويه و التنافس في الاقتصاد ، وذلك عن طريق الاستمرار في خلق الاستثمارات الجديدة التي تؤدي الي وفورات خارجية وتفتح المجال امام الاستثمارات الجديدة التي تؤدي الي وفورات خارجية وتفتح المجال امام الاستثمارات التى لم تجذب انتباه احد. وقد أسمي هيرشمان هذا النوع من الاستثمارات (الاستثمارات العفويه) التي توضح كيف يظهر الاختلال في احدي الصناعات فيؤدي الي مزيد من الاستثمارات لإعاده التوازن ثم يظهر اختلال آخر يتطلب مزيدا من الاستثمار وهكذا .

مما تقدم يتضح ان نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان علي عكس نظريه النمو المتوازن لنيركسه حيث تقوم علي أساس تصرفات وسلوك المستثمر الفردي بالتعاون مع الحكومة بينما تقوم نظرية النمو المتوازن اساساً علي التوجيه والتخطيط الحكومي المركزي ، لذلك نادت هذه النظرية بموجب رسم خطة اقتصادية وتضعها الحكومة لخلق النمو في جميع الميادين دفعه واحده.

وعلي العكس من ذلك فان نظرية النمو غير المتوازن لاتعتمدعلي خطة اقتصادية شامله وانما تعتمد علي مؤشرات الربح وميكانيكية السوق لتوجيه الاستثمارات في الدول النامية.

تذكر

- السمة الأساسية في التنمية لدى التجاريين هي إعطاء الدولة القوة الاقتصادية والسياسية لتصبح صاحبه الكلمة الأولي في المجتمع.

– المظهر الرئيسي للتنمية الاقتصادية لدي التقليديين (الكلاسيكيين) هو أن النمو الاقتصادي عمليه تحدث داخل الإطار الرأسمالي كسباق بين الزيادة السكانية والتقدم التكنولوجي، فهم يرون إن معدل التطور التكنولوجي قد يسبق معدل تزايد السكان لفترة من الزمن إلا أنه لا يستطيع ذلك دائما وأبدا لان التقدم التكنولوجي يقف عند حاله معينه تسمي حاله الركود الاقتصادي.

- وضع الفكر التقليدي بعض الأسس السليمة لنظرية النمو الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي الحر التي تتفق مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في ذلك الوقت.

- يتلخص قانون ساي SAY " في الاسواق في " ان العرض يخلق الطلب عليه "، وبالتالي فان حجم السوق يتوقف علي حجم كميه الانتاج ، لذلك فان زياده القدرة الانتاجية في الداخل تؤدي الي زياده القوه الشرائية.

- تقوم نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان –علي عكس نظريه النمو المتوازن لنيركسه– علي أساس تصرفات وسلوك المستثمر الفردي بالتعاون مع الحكومة بينما تقوم نظرية النمو المتوازن اساساً علي التوجيه والتخطيط الحكومي المركزي.

أسئلة

- تناول بالتحليل الفروق الرئيسية بين آراء كل من التجاريين و الاقتصاديين التقليديين و أصحاب المدرسة الكينزية عند تنظيرهم للتنمية الأقتصادية.

- أشرح أهم الاسس التي قام عليها فكر الاقتصاديين الكلاسيك في تفسيرهم للنمو الاقتصادي.

- ماهي أهم العوامل المحددة للناتج القومي لدي الفكر الكلاسيكي و ماهي علاقتها بنظريتهم في التنمية الاقتصادية؟

- أشرح أهم الفروق بين كل من نظريتي النمو المتوازن و النمو غير المتوازن، وأيهما تفضل للتنمية الاقتصادية في مصر؟

- رفض شومبيتر Shumppeter وصف التقليديين المحدثين للتنمية الاقتصادية بأنها عملية ذات تدرج وانسجام وتوافق، اذ أن خلاصة النمو الاقتصادي عند شومبيتر أنها عملية تلقائية. بين الاهمية النسبية التي أعطاها شومبيتر للمنظم الاقتصادي في تحليله لعملية التنمية.

- هل يعتبر النمو السكاني في مصر مشجعا أم مثبطا لعملية التنمية؟

الفصل التاسع

نماذج التنميـــــة الاقتصـــــادية

١ – النموذج التلقائى فى التنمية الاقتصادية (نموذج شومبيتر)

تدل دراسه تاريخ التنمية الاقتصادية ان النمو السريع الذي تحقق اثناء التطور الاقتصادي في أوروبا الغربية انما يرجع الي جهود رجال الاعمال والمنظمين الذين يحاولون دائما اتباع أحسن الاساليب الفنيه في الانتاج وهذا ما يعرف بالنموذج التلقائي في التنمية الاقتصادية. ولقد تبني شومبيتر SHUMPETERهذا النمط من التنمية حيث اعطي الدور الرئيسي فيه للفرد المنظم المبتكر . وحتي لو تم هذا الابتكار في صناعة واحدة فان الاثار الاحتمالية للاستثمار الاول تنعكس في شكل موجهة استثمار جديده لرأس المال في عدد من الصناعات.

" والنموذج التلقائي " في التنمية الاقتصادية والذي نادي به شومبيتر يعبر عن نمط التنمية الاقتصادية في المجتمعات الصناعية المتطوره التي تمارس الحريه الفرديه في النشاط الاقتصادي والتي لاتري تعارضا بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع طالما مصلحة المجتمع تعتبر بطبيعة الحال محصله للمصالح الشخصية للافراد .

ويقوم النموذج التلقائي في التنمية الاقتصادية علي الاعتبارات التالية :

أولا : <u>الملكية الخاصة</u> : وهي احدي الصور الرئيسية للحرية الاقتصادية وتعبر عن تمتع الافراد بحرية تملك وسائل الانتاج وحرية الاستهلاك الا أن حدود هذا التملك مقيده بالقانون الذي يعطي الدوله الحق في تملك بعض المشروعات أو نزع ملكية بعضها لتحقيق خدمه للصالح العام .

ثانيا : <u>دوافع الربح</u> : والتي تعكس فلسفة الحرية الاقتصادية وتركز علي الفرد باعتبار ان تحقيق المصالح الشخصية للافراد يؤدي بالضروره الي تحقيق مصلحة المجتمع. فالفرد يتمتع بالحرية الاقتصادية في أنتاج السلع وفي

استهلاكها وفي تملكها ، علاوه علي أن المجتمع قد هيأ له ايضا الدافع القوي الي قيامه بنشاطه الانتاجي واستمراره في القيام به وهو دافع الربح الذي يعتبر من اكبر الحوافز لزياده الانتاج .

ثالثا : جهاز الاثمان الذي يلعب الدور الرئيسي في تقرير اهداف الانتاج وتوزيع الموارد بين الوحدات الانتاجية ، كذلك توزيع قيمه الناتج علي عوامل الانتاج والافراد المساهمين في انتاجه. ويعتبر جهاز الاثمان موجها للفرد كمنتج او مستهلك فهو موجه للانتاج لان المنتج يستثمر رأس ماله في أنتاج السلع والخدمات القليله النفقه نسبيا والمرتفعه الثمن ، كذلك العامل فإنه يوجه قوه عمله الي فروع الانتاج التي ترتفع فيها الاجور وعلي ذلك نجد ان هذا النظام يؤدي الي توجيه موارد الانتاج الي فروع النشاط الاقتصادي التي تحقق اكبر العوائد لاصحابها ، وبذلك يكون جهاز الثمن قد حدد انواع السلع المنتجه وكمياتها ووزع موارد الانتاج بين الانشطة الاقتصادية المختلفة ، كما ان جهاز الائمان موجه للاستهلاك حيث ان الافراد يقبلون علي استهلاك السلع والخدمات التي يامكانها دفع اثمانها والتي يرغبون في أستهلاكها لذلك فإن ارتفاع ثمن سلعه ما يؤدي الي أنخفاض الطلب عليها وعدم الاقبال علي شرائها والعكس الصحيح .

٢ - النموذج الخطى الرياضى فى التنمية الاقتصادية

ان البحث فى النموذج الرياضى الخطى للتنمية الاقتصادية يجيب فى الواقع على الاسئلة التالية

١ - ما هو اثر الزيادة فى معدلات نمو الطاقة العامله على معدل نمو رؤوس الأموال المنتجة اللازم للتشغيل الكامل لعنصرى العمل ورأس المال ؟

٢ - ماهو اثر الزيادة فى معدلات النمو الراسمالى على :

* الاستهلاك الفردي والاستثمار الفردي .
* معدلات الأجور والأرباح .
* التوزيع القطاعي لعنصري رأس المال والعمل .
* النسبة السعرية للسلع الاستهلاكية إلى السلع الاستثمارية .
* إنتاجية العمل ، إنتاجية رأس المال ، التكثيف الرأسمالى .

٣ – على أى شئ يتوقف توزيع الثروة فى مجتمع ما على طبقتين اجتماعيتين فى ضوء معدل نمو رؤوس الاموال المنتجة الحالى بالمجتمع؟

٤ – ما هو اثر التقدم التكنولوجى فى وجود معدلات معينة لنمو رؤوس الاموال المنتجة على كل من :

* متوسط الاستهلاك الفردى والاستثمار الفردى.
* توزيع عنصرى العمل ورأس المال على مستوى القطاعات .
* العلاقة بين اسعار السلع الاستهلاكية والرأسمالية .
* معدل اهلاك وحدات رأس المال .

فروض تحليل نموذج التنمية الخطى القطاعى :

يقوم تحليل عملية التنمية الاقتصادية بهذا النموذج على الفروض التالية :

١ – تجانس الإنتاج ، بمعنى ثبات التركيب الكمى أو الكيفى لكل منتج .

٢ – تجانس كل من عنصرى العمل ورأس المال .

٣ – سواد عملية التنمية الاقتصادية فى اطار تكنولوجيا خطية تكاملية بمعنى :

أ – أن التوظيف الكامل لعنصرى العمل ورأس المال يتطلب ثبات نسبة استخدامهما وان اى انحراف عن هذه النسبة يعنى عدم التوظيف الكامل لاحدهما .

ب – تغير الكميات المستخدمة من عنصرى رأس المال والعمل يستتبعه تغيرا مقابلا ومساويا بنفس النسبة فى الإنتاج المتحصل عليه .

٤ – تبدأ عملية التنمية باستخدام نسب ثابته من العمل ورأس المال وتنتهى بإنتاج نسب معينه من سلع الاستهلاك والاستثمار .

(point input – point Output production)

– التقدم التكنولوجى أو التخلف التكنولوجى = صفرا (منعدم)

بمعنى ثبات كل من تكثيف عنصر الإنتاج factor intensive

وثبات إنتاجية عنصر الإنتاج factor productivity

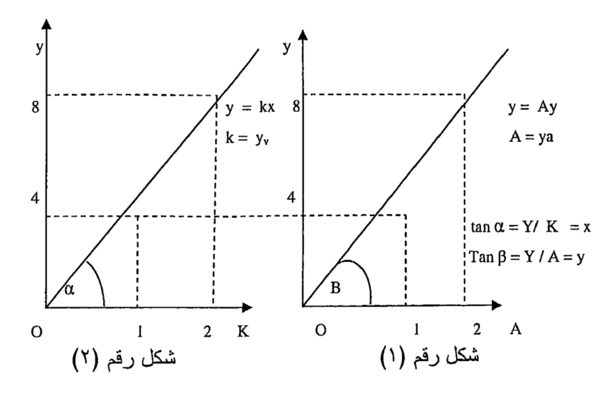
وثبات معاملات عناصر الإنتاج factor coefficient

التغيير البنيانى بنموذج شومبيتر

يصاحب النمو الاقتصادى تغيير بنيانى فى كل من درجة التكثيف الرأسمالى أى نسبة استخدام رأس المال (K) الى عنصر العمل (A) ، وتغير فى انتاجية عنصر العمل (نسبة الناتج الى عدد العاملين) ، وكذا تغير فى

معامل رأس المال الى الناتج (الدخل) ، وتغير فى انتاجية رأس المال أى النسبة بين الناتج القومى الذى يعزى الى كمية مستخدم من رأس المال ، وهذا ما يعبر عنه من تغييرات بالشكلين رقمى ١ ، ٢ التاليين .

شرح لاصطلاح تغيير بنياني في التنمية حسب نموذج شومبيتر



شكل رقم (٢)　　　　شكل رقم (١)

فى الشكلين السابقين رقمى ١ ، ٢ تمثيل هندسى لما يسمى الممر التوسعى التكنولوجى الخطى .

لاحظ أن تغير درجة التكثيف الرأسمالى (k / A) Linear – limit ional Technology له اثر على تغير كافة النسب و المعاملات الأخرى كالإنتاجية الحدية لكل من عنصرى العمل ورأس المال، وكذلك معامل رأس المال ومعامل العمل.

* و يوضح الشكل رقم (٢) العلاقة الدالية للدخل القومى الحقيقى كدالة لرأس المال ، بينما يوضح الشكل رقم (١) العلاقة الداليين للدخل القومى الجقيقى والمستخدم من عنصر العمل بفرض بقاء العوامل الاخرى المؤثرة فى الدخل على حالتها .

يتضح من الشكلين ان إنتاجية رأس المال = $y / k = 4$ ، وإنتاجية العمل $= 4$ y / A وكل من معامل رأس المال ومعامل العمل $= 0.25$ $A / Y = K / Y$ وهذا المعاملان هما مقلوبا إنتاجية العمل ورأس المال ، وهكذا فان كل من انتاجيتى العمل ورأس المال متساوية بمعنى أن تكثيف رأس المال = (K / A) يساوى اقل من واحد صحيح فى مصر ، وذلك لان القدر المستخدم من عنصر العمل اكبر من القدر المستخدم من عنصر رأس المال فى الانتاج مما يؤدى الى انخفاض الانتاجية الحدية لعنصر العمل ،وبالتالى انخفاض الناتج (الدخل) القومى . أما فى الدول المتقدمة فان نسبة رأس المال الى العمل تكون اكبر من الواحد غالبا ، بمعنى ان الانتاجية الحدية لرأس المال سوف تنخفض وأن معامل رأس المال الى الناتج سوف يزيد من الناتج القومى وتحدث مشكلة فائض الانتاج التى تتسم بها معظم الدول الصناعية المتقدمة .

وعند التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج فان الدخل القومى الحقيقى يبلغ اذن ٤ امثال قيمة عنصر رأس المال ويساوى فى نفس الوقت ٤ امثال قيمة عنصر العمل .

على ان التوظيف الكامل لعنصرى الإنتاج فى المثال الحالى يتسنى فقط اذا ما كانت درجة التكثيف الرأسمالى $K / A = 1$ وهى العلاقة الناشئة وفقا لوجود ما يسمى بالتكنيك الانتاجى الخطى المتكامل فى ادخال عناصر الإنتاج فى العملية الإنتاجية .

فاذا كانت درجة التكثيف الرأسمالى هذه اكبر من K_o فان ذلك يعكس عدم توظيف كامل لجزء من عنصر رأس المال ، اما اذا كانت اقل من K_o فان ذلك يعنى ان عنصر العمل غير موظف توظيفا كاملا .

وهكذا فانه للحصول على توظيف كامل لعناصر الإنتاج لابد أن تكون درجة التكثيف الراسمالى مساوية الواحد الصحيح ، وان اى زيادة فى الكميات المستخدمة فى العمل لابد أن يقابلها زيادة مساوية بنفس المعدل فى رأس المال حتى تبقى درجة التكثيف على ما هى عليه ، وحتى تستمر عملية الإنتاج بتكنيك خطى وبدرجة تكامل لازمة بين العنصرين.

وهكذا فان معدل نمو عنصر العمل (n) المستخدم فى العمليه الإنتاجية يمكن أن يفسر عنه كالاتى

$$n = dA / dt - 1 / A$$

بينما يعبر عن معدل نمو عنصر رأس المال المستخدم فى العملية الإنتاجية كالاتى :

$$g = dk / dt - 1 / K$$

ويكون الشرط $g = n$ هو الشرط اللازم لاستكمال الإنتاج بالتوظيف الكامل لعنصرى الإنتاج المستخدمين .

اما اذا حدث وكانت قيمة $g > n$ فان ذلك يعنى تزايد نمو كميات عنصر رأس المال المستخدمة بالمقارنة بكميات عنصر العمل ، الأمر الذى يعنى توظيفا ادنى لعنصر رأس المال عن ذ ى قبل ، لغياب الكميات اللازمة من العمل المقابلة لها والتى تحفظ درجة التكثيف الرأسمالي مساوية للواحد الصحيح.

و اذا حدث وكانت قيمة $g < n$ بمعنى أن عنصر رأس المال المستخدم ينمو بمعدل اقل من عنصر العمل ، الأمر الذي يعنى توظيفا اقل لعنصر العمل عن ذى قبل ، لغياب القدر من رأس المال اللازم لتغطية الزيادة المستخدمة الجديدة فى عنصر العمل ، واللازم لحفظ درجة التكثيف الرأسمالى مساوية للواحد الصحيح .

مؤدى القول ان التنمية الاقتصادية تقتضى توفيرا فى رأس المال الاجتماعي وارتفاعا فى معامل رأس المال / الدخل بها (هذا يعنى انخفاض فى إنتاجية عنصر رأس المال) . كما أن ندرة رؤوس الاموال ووفرة الايدى العامله بالبلاد المتخلفة وانخفاض مستوى الوفرات الخارجية وانخفاض الاساليب الفنية الانتاجية كلها عوامل تقتضى رفع المعامل الحدى لرأس المال / الدخل بالدول المتخلفة بالقياس بالمتقدمة .

وعموما يؤدى استغلال الموارد الطبيعية الجديدة بالدول المتخلفة إلى رفع إنتاجية رأس المال (انخفاض المعامل الحدى لرأس المال / الدخل بالدول

المتخلفة بالقياس بالمتقدمة) . وقد يصاحب هذا ارتفاع فى إنتاجية القطاع الزراعى ، مع زيادة الاهمية النسبية لقطاع الخدمات مع انخفاض معامل رأس المال / الدخل لقطاع الخدمات .

٣ - نموذج النمو المتوازن للتنمية الاقتصادية (نموذج دومار)

وصف النموذج:

من شروط المحافظه على توازن الاقتصاد المتقدم زيادة مستمرة فى الدخل القومى ، وفى الإنتاج الحقيقى ، فى عند مستوى الطاقة الإنتاجية الممكنه التى تضمن ابعاد الاقتصاد القومى عن حالات الكساد . وفى هذه الحاله فان استثمارا ثابت الحجم مغطى بمدخرات مساويه لا يصبح امرا كافيا ، ذلك أن الطاقة الإنتاجية المتزايد تحقيقها يصحبها دخلا ثابتا ، الأمر الذى يعنى ان الانفاق الاستهلاكى مضافا اليه الانفاق الاستثمارى يخلقان دخلا مؤقتا عند النقطة التى تكون عندها كافة الطاقات قد اهلكت ، ومن ثم فان هذا الدخل المتولد (من الاستثمارات ذات الحجم الثابت) لا يصبح كافيا - بفعل اثر التوسع فى الطاقة الإنتاجية الناشئ عن الاستثمار الثابت - لضمان التوظيف الكامل لرصيد المجتمع من رؤوس الاموال المنتجة فى الفترة التالية .

وطالما أن التوازن بين الدخل والطاقة الإنتاجية ضرورة من اجل التنمية المستمرة ، فان الاستثمارات اذن يجب زيادتها دائما - فى ضوء دالة استهلاك قومى معروفه مسبقا - وذلك لكى يتم وفقا لمفعول مضاعف الاستثمار زيادة كل من مستويي الدخل القومى والناتج القومى الحقيقى .

ومن الطبيعى ان هذه الاستثمارات المتزايدة اى تلك التى ينشأ عنها دخلا بفعل اثر الطاقة الإنتاجية المتولدة عنها ، من شأنها أن تسرع فى معدلات نمو رصيد رأس المال بالمجتمع ، وكذلك امكانية التوسع فى الطاقة الإنتاجية مستقلا عن ذلك المستوى المحقق فى الفترة السابقة .

و لكى تتم زيادة الناتج القومى الحقيقى ثم تصريفه ، فان الاستثمارات لابد أن تتزايد بصفه دائمة ، لانه كلما زاد مستوى الاستثمار الحالى ، كلما زادت الطاقة الإنتاجية فى المستقبل ، كلما زاد بالتالى الاستثمار المضاف إلى

ذلك ايضا، من اجل خلق طلبا فعالا قادرا على تصريف المعروض من الناتج القومى الحقيقى المتزايد .

كل استثمار جديد مضاف ناشئ عنه دخلا من شأنه أن يزيد من طاقة الناتج المعروض ومن شأنه أن يتطلب استثمارا آخرا اضافيا فى المستقبل .

فى وصفنا الحالى لنموذج التنمية لانحاول تتبع عملية التنمية (لان ذلك وضعا دناميكيا معقدا) بل اننا نحاول تتبع وصف وتغطية الشروط التى يجب توافرها لمعالم نموذج التنمية .

معامل رأس المال واثر الطاقة المتولده عن الاستثمار :

لما كانت الاهمية التى تحتلها الاستثمارات فى نظرية النمو الاقتصادى ذو شأن كبير من اجل تطوير الطاقات الإنتاجية والدخل ، فاننا فيما يلى سوف نتناول بالشرح كلاً من الاثر الدخلى ، واثر الطاقة الإنتاجية للاستثمار على حده.

ويمكن التعبير اذن على اثر الطاقة المتولد عن الاستثمار الصافى فى صورة المعامل الحدى لرأس المال (٧) كما يلى :

$$V = \frac{1}{\Delta p} = \frac{1t}{p_{t+1} - p_t} = \frac{k_{t+1} - kt}{p_{t+1} - p_t}$$

حيث V = المعامل الحدى لرأس المال

I = الاستثمار الصافى

P = الطاقة الإنتاجية

k = رصيد رؤوس الاموال المنتجة

ويعبر المعامل الحدى لرأس المال عن اثر الطاقة المتولده عن الاستثمار الصافى . حيث يوضح كم حجم الاستثمارات الصافيه الواجب تحقيقها ، اذا استهدفت زيادة فى حجم الطاقة الإنتاجية قدرها Δp مع ملاحظة وجود

الاستجابه التأخيرية للطاقة ، حيث أن الاستثمارات فى الفترة (t) تؤدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية فى الفترة التالية (t +1) ، وهو ما يعبر عنه بالمعادلة السابق الاشارة اليها مستندة للمعادلة التعريفية التالية :

$$It = k_{t+1} - k_t$$

حيث أن It = الاستثمار الصافى فى الفترة t ، و k_t = رصيد رؤوس الاموال فى الفترة t

ويمكن اعادة صياغة المعادلة فى الصورة التالية :
بالانتاجية الحدية لرأس المال (M) .

$$M = \frac{1}{V} = \frac{\Delta p}{I}$$

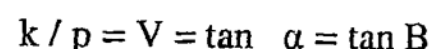
حيث عبر عن معكوس (مقلوب) المعامل الحدى لرأس المال (V) بالإنتاجية الحدية لرأس المال (M) .

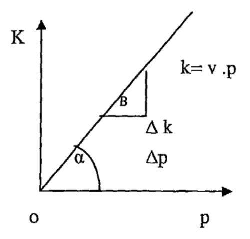
وبالمثل يمكن التعبير عن كل من المعامل الحدى لرأس المال والمعامل المتوسط بنفس الصيغة التالية .

$$V = \frac{\Delta k}{\Delta p} = \frac{k}{p}$$

حيث أن المعامل الحدى لرأس المال ($\Delta k / \Delta p$) يساوى المعامل المتوسط لرأس المال (k / P) .

وذلك فى حالة ما اذا كان V = k / p = ثابت كما فى الشكل التالى :





ومنه فان ظل الزاويه (α) يقيس المعامل المتوسط لرأس المال كما أن ظل الزاوية (B) يقيس المعامل الحدى لرأس المال p .

<u>خصائص معامل رأس المال / الناتج</u>

(١) معامل رأس المال هو العلاقة الارتباطية بين رأس المال المنتج إلى الطاقة الإنتاجية (أو هو النسبة بين الزيادة فى كل منهما) . وهذا المعامل اذن لا يتضمن كمحدد رئيسى له الإنتاج المحقق فعلا . فالاستثمار يزيد فى الفترة التالية الطاقة الإنتاجية ، التى يجب أن يتم تصريفها اعتمادا على معدل نمو الدخل الحقيقى ، وبالتالى الطلب النقدى الفعال مع ثبات المستويات السعرية . وطالما أن الدخل والطاقة الانتاجية يتحركان معا فى نفس الخطوات ، بمعنى امكانية تحقيق (تصريف) الناتج الممكن كله أى يصبح الناتج الممكن مساوياً الناتج المحقق ، فلا يهم هنا فى حساب معامل رأس المال اخذ العلاقة اذن بين الدخل الحقيقى والطاقة ام بين الطاقة الممكنه والحقيقية ورأس المال ، ومع ذلك فمن الممكن حساب معامل رأس المال اذن بالاعتماد على الطاقة الإنتاجية الممكنه حيث إنها فى النهاية التى يتولد عنها الإنتاج المحقق ، كما ان البحث يجرى اساسا فى كيفية ضمان تصريف الإنتاج المحقق بامكانيات الإنتاج الممكن .

(٢) المعامل الحدى لرأس المال يقيس اثر التوسع فى الطاقة الإنتاجية ، اذ كلما زاد المعامل الحدى لرأس المال ، كلما قل اثر الطاقة فمعامل رأس المال الحدى الكبير يعنى إنتاجية حدية لرأس المال صغيرة ، ذلك ان الاستثمار الصافى المعطى سوف يعطى طاقة إنتاجية تزيد زيادة طفيفه فى الفترة التالية . وينعدم أو يتلاشى وجود اثر للطاقة الإنتاجية حينما يزداد المعامل الحدى لرأس المال إلى مالانهاية ، الأمر الذى يعنى انه عند مستويات الاستثمار الحاليه تكون الزيادة فى الطاقة الإنتاجية الممكنه مساويه للصفر . ومن امثلة تلك الاستثمارات ذات المعامل الحدى للاستثمار الكبير جدا ، استثمارات منفقة على المظهريه . وبصفه عامه يتوقف حجم معامل رأس المال على الفترة الزمنية المحسوب لها ، وكذا حسب الوحده الزمنية المحسوب لها (شهر/سنه) فهو فى الواقع نسبة بين بسط فى لحظة زمنية معينة (رأس المـــال فى زمن) ومقام متغير يعتمد على الوقت فـــى تغيره (الناتج والدخل)، فكلما زادت الفترة الزمنية المحسوب لها معامل رأس المال كلما كان المعامل صغير الحجم ، لان المقام فى هذه الحاله (الإنتاج الممكن) أو الدخل الحقيقى ينمو ويزيد بزيادة الفترة الزمنية المدروسة ، بمعنى أن المقام يزيد نسبيا عن البسط .

(٣) فى المعامل الحدى لراس المال نتحدث عن النسبة بين الاستثمار الصـــافى و التغيرات فى الإنتاج الممكن تحقيقة ، دون أن نتحدث عن أن الزيادة فى الناتج انما يكون مرجعها الوحيد الزيادة فى راس المال كما هو الحال بنظرية الإنتاجية الحدية. ذلك أن الزيادة فى الناتج انما يكون دالة فى الزيادة فى الاستثمار (أى الاستثمار الصافى) فقط اذا بقيت العوامل الاخرى على حالها من الثبات (ثبات استخدام عناصر الإنتاج الاخرى) كالعمل ومستوى المعارف الفنية والتكنولوجية فى العملية الإنتاجية ، وهو الفرض الذى بنيت عليه نظرية الإنتاجية الحديه.

وبإعمال قاعـــدة الـــ (Ceteris – paribus) لنظرية الإنتاجية الحدية ، فان نمو الطاقة الإنتاجية (الذى يتحدد بحجم الاستثمار الصافى) اذن يتوقف على حجم التغيرات فى كل من القوى العاملة وامكانيات توافر المواد الخام ومستوى المعرفه الفنية والتكنولوجية السائد بالمجتمع .

فمن البديهى أن ينشأ اثر ضئيل للطاقة فى حالة وجود استثمارات صافيه مع ثبات مستوى العماله (الكمية المستخدمة من عنصر العمل) بالمقارنة بذلك الاثر فيما لو تغير كل من رأس المال والعمل بنسبة مساويه ، وكذا تغيرت كفاءة الاستثمار من خلال التقدم التكنولوجى .

وهكذا فان حجم معامل رأس المال لابد فى النهاية أن يعكس مستوى التقدم التكنولوجى السائد بالمجتمع ، والتغيرات فى استخدامات عنصر العمل، وغيره من المتغيرات الاخرى ذات النمو المصاحب ، لانه يتوقف على سلوك هذه المتغيرات أن تزداد الطاقة عند مستويات الاستثمار الصافيه المتاحه . وبصفه عامه فان المعامل الحدى لرأس المال يصف التغيرات فى الناتج الممكن Δp التى تعزى إلى الاستثمارات الصافيه الحاليه .

المعامل الحدى لرأس المال : هو قيمة رقمية ساكنه وليست قيمة حسابية متحركة .

(٤) يفترض التحليل الخاص بنموذج التنمية لدومار ، ثبات كل من المعدل الحدى والمتوسط لراس المال وتطابقهما معا ، كما يفترض ثبات المستوى التكنولوجى فى العمليه الإنتاجية لتبسيط التحليل .

وليس خطأ أن نعبر عن معامل لرأس المال (k / p) بالتعبير (k/ y) حيث y = الناتج القومى ، ذلك أنه فى التحليل النهائى يمكن القول أن الناتج الممكن تحقيقه (وهو ما يضمن التوظيف الكامل لرأس المال) يتساوى فى النهاية مع الناتج القومى الحقيقى . ويطلق على المعامل (k/ y) بمعامل رأس المال النموذجى (optimal capital cofficient ذلك انه يعكس توظيفا كاملا لرؤوس الاموال المنتجة بالمجتمع .

ويكون معامل رأس المال الحقيقى (k/ y) اكبر من معامل رأس المال النموذجى .

وفى حالة ما اذا كان الناتج المحقق لا يستطيع أن يستوعب الطاقة الإنتاجية الممكنه (ناتج محقق ≠ ناتج ممكن) ، بمعنى تجاوز الدخـــل المحقق (y) لقيمة الدخل الناشئ عن التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج .

وفى التحليل الحالى يقصد دائما بمعامل رأس المال، المعامل النموذجى ($K / y_v = k / p$) مالم ينص على غير ذلك اثناء الحديث .

من البديهى أن ثبات المعامل ($k / y = V$) يستند الى افتراض أن كل من رصيد رؤوس الاموال والناتج القومى ينموان بمعدلات متساوية . على ذلك يثور السؤال الان : ما هى دالة الإنتاج التى تسمح بوجود مثل هذا الافتراض ؟ هنا نجيب مباشرة إنها قد تكون دالة الإنتاج الخطية المتجانسة من الدرجة الأولى. وبافتراض وجود عنصرى الإنتاج عمل ورأس مال فقط اللذان تعمل بوفقهما هذه الدالة المتجانسة فان :

$$\frac{\Delta k}{k} = \frac{\Delta A}{A} = \frac{\Delta y}{y}$$

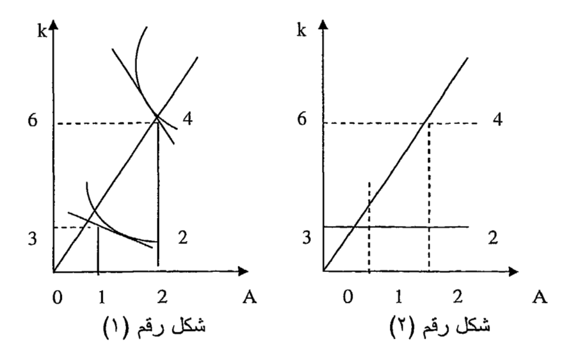
بمعنى أن التغير النسبى لكل من رأس المال والعمل يمكن أن يؤدى إلى تغير نسبى فى الناتج القومى وهذا الفرض يمكن تدعيمة بالصاغة الاتية :

$$V = \frac{k}{Y} = \frac{k}{p}$$

$$y = \frac{y}{A} \text{ أو } = \frac{1}{y} \quad \frac{A}{y}$$

حيث y = إنتاجية العمل التى تمثل مقلوب معامل العمل labor coefficnient . كما أن درجة التكثيف الرأسمالى ($K / A = K$) أو تساوى $1 / K = A / K$

هذا ويمكن التعبير عن الصياغات السابقة هندسيا كما فى الشكلين التاليين :



شكل رقم (١) شكل رقم (٢)

من شكل رقم (١) نستقرأ أنه كمدخل للتحليل فان التوليفه (٣ وحدات رأس مال زائد ١ وحدة عمل) تنتج حجما قدرة ٢ وحدة (Isoqount 2) وأن تضاعفا فى الكميات المستخدمة من عنصرى رأس المال والعمل إلى ٦ و ٢ على الترتيب يؤدى إلى تضاعف فى الكمية المنتجة إلى ٤ وحـــدات (Isoqount 4) ، بمعنى أن دالة الإنتاج موضع البحث هى دالة الإنتاج الخطية المتجانسة من الدرجة واحد حيث :

$$\tan \alpha = k \; / \; A = 3 \; / \; 1 = 3 = \text{constant}(\text{ثابت})$$

أى أن درجة تكثيف عنصر رأس المال = ٣ = ثابت كما أن انتاجية العمل (y / A) تظل ثابته ومساويه (2) طالما أن الدخل والكمية المستخدمة من عنصر العمل ينموان بنفس النسبة.

بالاضافة الى ذلك فان معامل رأس المال نفسه يعد ثابتا فى هذه الحاله وبقيمة قدرها (3/2) ، ذلك لان رصيد رأس المال ينمو بنفس المعدل الذى ينمو به الناتج القومى .

ولما كان الاستخدام الامثل لعنصرى الإنتاج (عمل ورأس مال) انما يتحقق عندما يتحقق شرط تساوى النسبة السعرية لعنصرى الإنتاج مع نسبة الإنتاجية الحدية لكل منهما (بشرط وجود علاقة استبدالية بينهما)، فان درجة التكثيف الرأسمالى (k / A) وبالتالى معامل رأس المال ثابتة يبقيان ثابتين اذا لم يحدث تغيرا فى النسبة السعرية بين عنصرى الإنتاج .

مؤدى القول أن تغيرا فى السياسة السعرية اذن لصالح احـــــــدى عنصرى الإنتاج العمل او رأس المال يمكن أن يخل بنسبة توظيفهما الحالية فى العملية الإنتاجية وما يستتبع ذلك من تغير النسبة بين الإنتاجية الحدية لكيهما .

وبصفه عامه يتطلب تحليل عملية التنمية الأخذ فى الاعتبار وجود تغيرا فى النسب السعرية لعناصر الإنتاج ، طالما أن ظروف الندرة الخاصة بكل منها تتغير من وقت لاخر. ولكى تظل درجة التكثيف الرأسمالى على ما هى عليـــه (برغم تغير النسب السعرية) فانه من الضرورى افتراض علاقة تكامليه بين عناصر الإنتاج الداخله فى العملية الإنتاجية كما هو الحال بالشكل رقم (٢) ، حيث توضح منحنيات الناتج المتساوى ذات الدرجات القائمة (٢ و ٤) تطابقا مع التوليفات الكفأه من عنصرى الإنتاج العمل ورأس المال بصرف النظر عن تغير النسبة السعرية لهما .

وباعادة كتابة المعادلة رقم (١) فى الصورة التالية : يمكن أن نقرأ اثر الطاقة الإنتاجية المتولد عن الاستثمارات كما يلى فى المعادلة رقم (٢) التالية

$$p_{t+1} - p_t = 1 / V . I_t$$

بمعنى أن الزيادة فى الطاقة الإنتاجية ($p_{t+1} - p_t$) – والناشئة عن الاستثمارات الصافيه(I_t) يمكن أن تحدد اذن عن طريق النسبه بين الاستثمارات الصافية I_t فى الفترة الحالية إلى معامل رأس المال (V) .

<u>الاثر الدخلى للاستثمار الصافى</u> :

توضح المعادلة رقم (٢) جانب العرض فى عملية التنمية النظرية ، الا أن التوازن للاقتصاد القومى يحتاج اذن إلى طلبا كليا (دخل قومى متزايد)

يستطيع أن يصرف المعروض من الناتج الحقيقى أو الممكن . وعلى ذلك فان تيارا ثابتا من حجم الاستثمار لا يستطيع اذن أن يولد دخلا متزايد يغطى به الطلب الكلى ذلك القدر المتاح من الناتج الحقيقى أو الممكن .

وعليه فان استثمارا ثابت الحجم يؤدى – كما تقول المعادلة (٢) – حقيقة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية $(p_{t+1} - p_t)$ ، الا ان تحقيق زيادات فى الدخل القومى (جانب الطلب) ، لا يتحقق الا اذا استتبع ذلك القدر من الاستثمار الصافى قدرا جديدا من الاستثمارات المضافه حتى يزيد الدخل (الطلب) بفعل مضاعف الاستثمار . فاذا زادت الاستثمارات بالقدر $(I_{t+1} - I_t)$ ، فان مضاعف الاستثمار (الميل الحدى للادخار $1 / S = 1 /$) سوف يحدد الزيادة التى يمكن أن تنشأ فى الدخل $(y_{t+1} - y_t)$ بالمعادلة التالية :

$$y_{t+1} - y_t = 1 / S \ (I_{t+1} - I_t)$$

وهذه المعادلة تفترض كذلك دالة ادخارية خطية متجانسة منشأها نقطة الاصل .

تذكر

- أي تغير فى السياسة السعرية لصالح احــــــــدى عنصرى الإنتاج العمل او رأس المال يمكن أن يخل بنسبة توظيفهما الحالية فى العملية الإنتاجية وما يستتبع ذلك من تغير النسبة بين الإنتاجية الحدية لكليهما.

- يفترض التحليل الخاص بنموذج التنمية لدومار ، ثبات كل من المعدل الحدى والمتوسط لراس المال وتطابقهما معا ، كما يفترض ثبات المستوى التكنولوجى فى العمليه الإنتاجية لتبسيط التحليل.

- المعامل الحدى لرأس المال يقيس اثر التوسع فى الطاقة الإنتاجية ، اذ كلما زاد المعامل الحدى لرأس المال ، كلما قل اثر الطاقة فمعامل رأس المال الحدى الكبير يعنى إنتاجية حدية لرأس المال صغيرة ، ذلك ان الاستثمار الصافى المعطى سوف يعطى طاقة إنتاجية تزيد زيادة طفيفه فى الفترة التالية . وينعدم أو يتلاشى وجود اثر للطاقة الإنتاجية حينما يزداد المعامل الحدى لرأس المال إلى مالانهاية ، الأمر الذى يعنى انه عند مستويات الاستثمار الحاليه تكون الزيادة فى الطاقة الإنتاجية الممكنه مساويه للصفر.

- يقوم النموذج التلقائي للتنمية الاقتصادية علي اعتبارات تخص كل من الملكية الخاصة، و دوافع الربح، و جهاز الاثمان.

أسئلة

- ماهي أهم الأسئلة التي يجيب عليها النموذج الرياضي الخطي للتنمية؟

- ماهي أهم الافتراضات التي قام عليها نموذج "هارود – دومار" للتنمية؟

- أشرح أهمية "معامل رأس المال الي الدخل" في اقتصاديات التنمية.

- يصاحب النمو الاقتصادى تغيير بنيانى فى كل من درجة التكثيف الرأسمالى أى نسبة استخدام رأس المال (K) الى عنصر العمل (A) ، وتغير فى انتاجية عنصر العمل (نسبة الناتج الى عدد العاملين) ، وكذا تغير فى معامل رأس المال الى الناتج (الدخل) ، وتغير فى انتاجية رأس المال أى النسبة بين الناتج القومى الذى يعزى الى كمية مستخدم من رأس المال. أشرح أهمية هذه العبارة و علاقتها بنموذج شومبيتر في التنمية.

- يقوم تحليل التنمية وفقا للنموذج الخطي القطاعي علي عدة افتراضات، ماهيي؟

- أذكر أهم الانتقادات الموجه الي نظرية النمو المتوازن، و تلك الموجه الي نظرية النمو غير المتوازن. أيهما يعد الاصلح لمصر من وجهة نظرك؟

- ماهي أهم الاسس التي قامت عليها نظرية النمو الاقتصادي لدي الاقتصاديين التقليديين؟

الفصل العاشر

التنمية الاقتصادية ومشكلة التمويل

ليس هناك من شك في ان ندرة او قصور راس المال وانخفاض معدل التكوين الرأسمالي تعد من أهم مظاهر التخلف الاقتصادي ، بالاضافة الي كونها تتسبب في ابطاء عملية التنمية لتلك الدول المتخلفة. والواقع ان الندرة النسبية لرأس المال تتخذ مظاهر مختلفة ، من دولة لاخري بل ومن قطاع لآخر داخل نفس الدولة. فبعض الدول تفتقر الي الموارد الطبيعية ولاسيما الارض الزراعية او القابلة للزراعة، هذا علاوة علي ان الدول النامية تكون غالبا اقل استعدادا للافادة الكاملة من انتاجية الارض الزراعية نظرا لنقص المصادر الرأسمالية اللازمة لرفع الانتاجية الحدية وعدم توافر الخبرة الفنية . وحتى في الدول المتقدمة التي تتركز فيها رؤوس الأموال في القطاع الزراعي فأنها تكون قليلة إذا ماقورنت برؤوس الأموال المستثمرة في الزراعة في الدول المتخلفة فضلا عن بدائية وسائل وأساليب الإنتاج الزراعي المستخدمة في الدول النامية .

وتختلف مشكله التكوين الرأسمالي اليوم في ظروف التخلف عن تلك التي واجهتها الدول الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر من حيث اختلاف الظروف التكنولوجية واختلاف مفهوم دور الدولة في الإنماء . فدولة اليوم تلتزم بالقيام بمشروع البنية الأساسية للمجتمع من بناء الطرق، مشروعات الري والصرف، ومرافق القوي الكهربائية، ومد شبكات السكك الحديدية، ...وغيرها من أنواع الاستثمار، حيث تفتقر الدول المتخلفة أصلا إلي مثل هذه المرافق. وعلي ذلك فان العبء الواقع علي حكومات تلك الدول من حيث توفير رؤوس الأموال اللازمة لمثل تلك المشروعات يصبح اكبر نسبيا مما تلتزم به الحكومات الحديثة في الدول المتقدمة ذات الميزانيات القومية الضخمة. كما إن المشروعات الصناعية الحديثة ذات التكنولوجيا المتقدمة أصبحت تحتاج إلي رؤوس أموال ضخمة سواء لإنشاء تلك المشروعات أو لتشغيلها بعد الإنشاء نظرا لكون تلك المشروعات يتم بناء سعاتها الانتاجيه علي أساس من الاستفادة من مبدأ وفورات السعه وهذا أمر لم يقابل الدول المتقدمة في بداية مراحل نموها الاقتصادي.

ولعنا نتساءل الآن عن مدي أهميه التكوين الرأسمالي في دفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن المعروف انه وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان الاقتصاديون يضعون التكوين الرأسمالي في المقام الأول من بين مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر في عملية التنمية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلي تأثرهم بالفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي لم ير فرقا أساسيا بين نمو الاقتصاد القومي بصفه عامه ونمو المشروع الفردي، فحيث ينمو المشروع الفردي بزيادة تراكم رأس المال، فإنهم يرون أيضا إن نمو الاقتصاد القومي يتوقف علي درجه التراكم الرأسمالي في المجتمع، أو بمعني آخر فإنهم كانوا ينظرون للنمو الاقتصادي علي انه داله للتراكم الرأسمالي. غير إن تلك النظره قد تغيرت حيث تبين قصورها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بصفه خاصة، حيث ظهر الكثير من الكتابات التي تؤكد إن أسباب التنمية الاقتصادية لا تتهيأ بمجرد توافر رؤوس الأموال وإنما يقتضي الأمر بالاضافه إلي ذلك وضع خطة اقتصادية رشيدة، وتوفير الأيدي العاملة المدربة، واستخدام المعارف الفنية الحديثة، وإقامة الهياكل الأساسية وتوفير البيئة الاجتماعية الملائمة وغير ذلك من المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية. لكن مما لاشك فيه إن عامل رأس المال عامل استراتيجي من عوامل التنمية لكنه ليس العامل الوحيد المؤثر في التنمية، وعلي الرغم من ذلك فلا يجوز التقليل من أهمية التكوين الرأسمالي كعامل جوهري من العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية. ويرجع ذلك إلي إن العوامل الاخري التي تؤثر في عملية التنمية تتوقف بدورها إلي حد بعيد علي مدي توافر التكوين الرأسمالي. فتوافر رأس المال، وما يؤدي إليه من تمويل كثير من المشروعات الإنتاجية، يهيئ العوامل الاخري إن تتغير بما يلائم احتياجات التنمية .

وليس في وسع البلد المتخلف إن يرفع معدلاته للتكوين الرأسمالي بسهوله إذ انه نظراً لانخفاض الناتج الكلي في حاله الاقتصاد المتأخر يظل الفارق المطلق بين مستويات المعيشة ومطالب العيش منخفضا بوجه عام. والدرجة التي تتكون بها المدخرات تحددها بشكل ظاهر الإنتاجية الكلية المنخفضة. فإذا زادت الإنتاجية أمكن رفع أو زيادة إمكانية تكوين مدخرات ، لكن الشواهد العملية تشير إلي انه نادرا ما يكون في الامكان رفع معدل الاستثمار خلال المراحل الأولي من النمو الاقتصادي إلي أكثر من ١٠ – ١٥% من الناتج القومي الإجمالي، في معظم البلدان المتخلفة . فبالرغم من الجهود

الإنمائية التي بذلتها كثير من الدول فلم تتمكن كل من سيلان والفلبين وشيلي وجواتيمالا وهندوراس والمكسيك من رفع تلك المعدلات إلي أكثر من ١٠-١٥% خلال الفترة ٤٧ – ١٩٥٢ . ولم تتمكن كل من بلغاريا والمجر من رفع ذلك المعدل عـن ٩ – ١٠% ، في حين لم تتجاوز تلك النسبة ١٥% بالنسبة للاتحاد السوفيتي. ويبدو إن ذلك المعدل يتوقف علي مقدار الموارد غير المستغلة في المجتمع ففي الوقت الذي تمكنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بمواردها الشاسعة من إن تستهل تصنيعها بنسبه ٢٠-٢٢% فان انجلترا في المقابل لم تتمكن من إن تتجاوز ٩-١٠% كمعدل للاستثمار. لكن الأمر ليس متوقفا علي الإمكانيات والموارد غير المستغلة فقط في تحديد ذلك المعدل بل إن القروض والمعونات الخارجية يمكن إن تلعب دورا هاما في رفع معدلات الاستثمار .

وعلي ذلك فان تمويل التنمية لا يعتمد فقط علي الموارد المحلية(أي المصادر الوطنية الداخلية) وإنما يعتمد كذلك وبدرجه ما علي المصادر التمويلية الخارجية . وإذا كان العبء الأكبر في هذا الشأن إنما يقع علي عاتق المدخرات الوطنية، فان الحاجة للاستعانة بالمدخرات الاجنبيه ترجع إلي اعتبارين أساسيين: يتعلق اولهما بتعزيز المدخرات الوطنية ومن ثم اتاحه الفرصة لتحقيق معدل اعلي من التكوين الرأسمالي ولاسيما في المراحل الأولي للتنمية حيث ينخفض مستوي الادخار الوطني بينما تزداد الحاجة إلي الاستثمار لتحقيق معدل مناسب للتنمية الاقتصادية. في حين يتعلق ثانيهما بإمداد الدول النامية بالعملات الاجنبيه اللازمة للوفاء باحتياجات عمليه التنمية الاقتصادية ولاسيما إن هذه الدول تتعرض باضطراد للعجز في موازين مدفوعاتها . ولكن علي الرغم من ذلك فمهما زادت حاجة الدول النامية للاستعانة بالأموال الأجنبية فأنه لامانع من إن يقع علي عاتق الاقتصاد القومي تدبير الشطر الأكبر من الأموال اللازمة لتمويل التنمية، لان الاقتراض الخارجي يتوقف أساسا علي اعتبارات سياسية، علاوة علي ما يفرضه من أعباء السداد في المستقبل .

مصادر التكوين الراسمالى (التمويل) :

يمكن تقسيم وسائل التمويل الراسمالى من عدة وجهات نظر ، فإذا نظرنا إلى تلك المصادر من الناحية القومية فانه يمكن تقسيمها إلى مجموعتين عامتين تتعلق أولاهما بالمصادر الخارجية مثل القروض الأجنبية الخاصة والقروض

الأجنبية العامة والمساعدات والهبات من حكومات أجنبية والمساعدات والهبات من هيئات دوليه ، في حين تشتمل الثانية على المصادر الداخلية متمثلة في السياسة الضريبية والقروض العامة والمدخرات المحلية.

كذلك قد تقسم وسائل التجميع الرأسمالي من حيث طبيعتها وآثارها فهناك الوسائل التقليدية ذات الأثر المباشر، أي تلك التي تحقق فعلا تجميع للأموال اللازمة للاستثمار وتشمل الاقتراض من مصادر داخلية وخارجية والضرائب، وغيرها، وهناك الوسائل غير التقليدية ذات الأثر غير المباشر مثل تنظيم الأجهزة المصرفية والأسواق النقدية وتخطيط التجارة الخارجية، وغيرها.

وقد يلجأ البعض إلى تقسيم مصادر التمويل تقسيما عاما من حيث الأسلوب المتبع ، وفى هذا التقسيم يكون لدينا أسلوب الضرائب ويشمل كل ما يتعلق بالضرائب من حيث طبيعتها وأنواعها ووسائل تحسين أجهزتها ، وأسلوب التمويل الخارجي وأسلوب التوسع التضخمي وأسلوب الادخار القومي وخلافه من الأساليب سواء التقليدية منها أو غير التقليدية .

وليس من المهم إتباع أسلوب وآخر في تقسيم مصادر التمويل بقدر ما يجب إن يبنى تحليل كل من هذه المصادر على أساس الاعتبارات التالية :

١ – مدى فاعلية ذلك المصدر في تجميع الأموال اللازمة للتنمية .
٢ – إلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها لضمان تدفق الأموال اللازمة وماهى الصعوبات التي تعوق هذا التدفق .
٣ – ما هي الحدود العملية لامكان الاستفادة من هذه الوسيله ، مثال ذلك إلى اى مدى يمكن فرض ضرائب على الصادرات أو ضرائب تصاعدية ، أو عقارية .
٤ – إذا ما كانت إحدى هذه الوسائل قائمة بالفعل فما هى الإجراءات اللازمة للارتقاع بكفاءتها كمصدر من مصادر التجميع الرأسمالي .
٥ – ما هي المخاطر التي تكتنف اى من هذه الوسائل سواء في المدى القصير أوفى المدى الطويل وكيف يمكن تجنب آثارها الضارة (أسلوب الاقتراض الاجنبى – أسلوب التمويل بالعجز) .

٦ - هل تصلح هذه الوسيله في ظروف معينة دون غيرها ولماذا وما هي العوامل الأكثر ملائمة لاستخدامها مع ضمان نتائج ايجابية .

أولا : مصادر التمويل الداخليـــــة

كما سبق القول فان مصادر التمويل الداخلية هي التي يقع عليها العبء الأكبر في تمويل عمليات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث انه لا يمكن أن يتحمل مجتمع ما عبء التنمية عن مجتمع آخر . وتتمثل مصادر التمويل الداخلي في أربعة مصادر هي المدخرات الاختيارية ، والضرائب، والقروض ، والوسائل غير المباشرة لتمويل التنمية من خلال أحداث فائض في ميزان المدفوعات والتمويل من خلال الاستفادة من البطالة المقنعة .

١- أسلوب التمويل من خلال المدخرات المحلية

إن ضيق كل من الطاقة الادخارية والاستثمارية يعد من أهم سمات الاقتصاديات المتخلفة . ويميل اغلب الكتاب عن اقتصاديات الدول النامية إلى الأخذ بفكرة الحلقة المفرغة للفقر والوصول إلى الاستنتاج القائل بان ضعف إمكانيات الادخار الاختياري إنما يرجع من خلال تضافر عنصر العمل مع كميات مضاعفة من رؤوس الأموال. وهذا الاتجاه فيه الكثير من المبالغة ويؤدى بنا إلى القنوط والركون إلى فكرة ضرورة الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية .

وإذا ما عرفنا الادخار على انه الامتناع عن الاستهلاك في الفترة الزمنية الحالية بغرض زيادة القدرة على الاستهلاك في الفترات الزمنية المقبلة ، فان ذلك ينسحب على ادخار القطاع العائلي ، وهو ما يختلف عن مفهوم الادخار بالنسبة لكل من قطاع الأعمال وقطاع الحكومة . وعلى ذلك فان تعريف الادخار على انه الجزء المتبقي من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك بشرط إن يستخدم بعد ذلك في الإنفاق على الاستثمار يعد تعريفا مناسبا لكل من القطاعات الثلاث العائلي والأعمال والحكومي.

وتتخذ مدخرات القطاع العائلي عدة صور، منها المدخرات التعاقدية كعقود التأمين على الحياة والمعاشات أو التأمينات الاجتماعية، كما قد تأخذ شكل الزيادة في الأصول السائلة سواء كان ذلك في شكل أرصدة نقدية أم في شكل أصول مالية مثل الأسهم والسندات والشهادات الاستثمارية ، أوقد يكون

في إنفاق استثماري مباشر مثل بناء المساكن أو إصلاح الاراضى أو خلافه من أوجه النشاط الاستثماري الفردي . ويتوقف مستوى الادخار في القطاع العائلي على تفاعل مجموعة من العوامل أهمها مقدار الدخل ، ونمط توزيع الدخـــل ، و حجم الأصول السائلة والعادات والقيم الاستهلاكية السائدة في المجتمع .

إما ادخار قطاع الأعمال فانه يتمثل في مدخرات قطاع الأعمال الخاصة ومدخرات قطاع الأعمال العام . فبالنسبة لمدخرات قطاع الأعمال الخاص فتتمثل في الإرباح غير الموزعة والتي يكون من المتوقع زيادتها كلما زادت الإرباح التي تحققها المشروعات . وتجدر الاشارة هنا الى ان هذا الغرض الاخير لا يتحقق فى معظم الدول النامية لعدة اسباب منها ان الارباح التى يحققها القطاع الخاص انما ترجع فى معظم الاحوال الى التمتع بمركز احتكارى ومنها كذلك عادات الاستهلاك التى تتميز بها الطبقة الرأسمالية فى تلك الدول والتى لا تختلف كثيرا عن عادات الاستهلاك السائد بالريف ، هذا علاوة على تخوف رجال الاعمال من خطر التأميم وبالتالى عزوفهم عن احتجاز الارباح .

اما مدخرات قطاع الاعمال العام فانها تتمثل فيما يؤول للحكومة من ارباح المشروعات المملوكة لها وهى تتوقف على اثمان منتجاتها وتكلفة الانتاج.

ويتمثل ادخار القطاع الحكومى فى الفرق بين الايرادات الحكوميه من الضرائب والمصروفات الحكومية الجارية (الاستهلاك الحكومى) . ويتوقف الادخار الحكومى على العديد من العوامل والتى من اهمها اسعار وانواع الضرائب ، درجة كفاءة الاجهزة الضريبية فى التحصيل ، مستوى الكفاءة الحكومة فى الادارة العامه ، الاستهلاك الحكومى ،.. الخ .

<u>٢ – التمويل من خلال الحصيلة الضريبية</u>

تتسم الدول النامية بشكل عام بضعف وتخلف كل من نظمها واجهزتها الضريبية وانتشار ظاهرة التهرب الضريبى . وفى تلك الدول وفى ظل الحاجة الى تدفق منتظم من الحصيلة الضريبية اللازمة لاغراض التنمية واغراض النفقات الجارية لا بد ان يتجه الاهتمام نحو اصلاح هذا الجهاز وتيسير مهمة الممولين ورفع كفاءة العاملين به والوصول الى اعلى معدلات التحصيل . كذلك لابد من تدفق المعدلات الضريبية والقدرة الدخليه لسكان المجتمع . ويرى كثير

من الاقتصاديين ان الضرائب تمثل ما بين ١٠% - ١٥ % من قيمة الناتج القومى فى الدول المتخلفة ، بينما تصل تلك النسبة الى ما بين ٣٠ - ٤٠ % فى الدول المتقدمة . وقد لا يكون من المناسب او من المتاح عمليا رفع نسبة الضرائب فى الدول الناميه الى نفس نسبتها فى الاقتصاديات المتقدمة ، الا انه لاجدال فى ضرورة زيادة الحصيلة الضريبية كشرط اساسى لاتاحة الفرصه للنمو الاقتصادى السريع .

خصائص النظم الضريبية للدول النامية : -

تتميز النظم الاقتصادية للدول الناميه بالعديد من الخصائص الاقتصادية والسلوكيه التى تؤثر بشكل او بآخر على نظامها الضريبى ولكن بشكل عام فان النظم الضريبية لتلك الدول تتميز بمجموعة من الخصائص لعل من اهمها :

١- انخفاض نسبة الضرائب الى الدخل القومي : نتيجة لاتساع نطاق المعاملات غير النقديه فى الدول النامية وبخاصة فى القطاع الريفى ، وانخفاض مستوى الدخل الفردى وكذلك انخفاض مستوى الوعى الضريبى وعدم وجود دفاتر وسجلات حسابية منظمة لغالبية المشتغلين بالنشاط الاقتصادى بالاضافة الى عدم كفاءة الاجهزة الضريبية ، نتيجة لكل ذلك تتسم تلك الدول بسيادة اسلوب التقدير الجزافى للربط الضريبى وكذلك انخفاض نسبة تلك الضرائب الى الدخل القومى والتى لا تتجاوز ١٥% من اجمالى دخل المجتمع .

٢ - انخفاض نسبة الضرائب المباشرة الى جملة حصيلة الضرائب :
تشتمل الضرائب المباشرة على تلك الضرائب التى تفرض على الدخول الفردية وعلى الاعمال التجارية والارباح غير الموزعة والارباح الاستثنائية وارباح رأس المال والمرتبات وضريبة الافراد والاراضى الزراعية والمبانى وضرائب ورسوم الايلوله على التركات . وطالما ان فرض النظام الضريبى المباشر ، المتسم بالعداله تحول دونه الكثير من العقبات، فان الدول المتخلفه لا يمكنها ان تصر على استخدامه . ومن ثم فان احدى المزايا الرئيسية التى تعزى الى نظام ضرائب الدخل فى بلاد الغرب الصناعية - وهو تصاعد الضريبة - ينعدم وجودها فى بعض البلدان الناميه حيث يقع عبء الضرائب على كاهل طبقة الموظفين . ونتيجة لكل

ذلك تتخفض نسبة حصيلة الضرائب المباشرة الى جملة حصيلة الضرائب فى الدول الناميه عن مثيلتها فى الدول المتقدمة .

٣ - ارتفاع نسبة الضرائب على التجارة الخارجية الى جملة حصيلة الضرائب:

نظرا للاهميه المرتفعة لقطاع التجارة الخارجية للسلع المنظورة في الدول النامية في تكوين موازين المدفوعات الخاصة بتلك الدول ولكون حصيلة الصادرات السلعية لتلك الدول تشكل نسبة عالية من الدخل القومي لها – تزيد في بعض الأحيان عن ٢٠% – في الوقت الذي تتضاءل فيه أهمية تجارة السلع المتوفرة في موازين مدفوعات الدول المتقدمة وبالتالي أهمية صادراتها السلعية بالنسبة إلى دخلها القومي . فان الدول النامية تعد تجارتها الخارجية مصدرا رئيسيا من مصادر تمويل الحصيلة الضريبية هذا بالإضافة إلى سهولة تحصيل تلك الضرائب على الصادرات أو الواردات السلعية .

اختيار نوع الضرائب الملائم لتمويل التنمية الاقتصادية :

بعد استعراض الخصائص الأساسية للنظم الضريبية في الدول النامية، فانه يتحتم الاجابه على التساؤل الخاص بمدى أفضلية الاعتماد على أي من الضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة بالنسبة للدول النامية . وليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين حول الاجابه على ذلك التساؤل . فبينما يرى البعض استخدام الضريبة المباشرة فان البعض الآخر يرى استخدام الضرائب غير المباشرة ، بينما يرى فريق ثالث ضرورة استخدام كل من نوعى الضريبة مباشرة وغير مباشرة . ويرى الدكتور على لطفي [١] أن مصلحة الدول النامية تقتضى الاعتماد على الضرائب غير المباشرة لتمويل خطط التنمية ويرجع ذلك للأسباب الاتيه :

١ – تتميز الضرائب غير المباشرة بأنها تؤدى إلى جانب وظيفتها المالية وظيفة اقتصادية وهى تحقيق التوازن بين العرض والطلب لكل من فروع الإنتاج . ففي حالة زيادة العرض عن الطلب يؤدى تخفيض الضريبة إلى تخفيض الثمن ومن ثم زيادة الطلب ليتعادل مع العرض والعكس صحيح .

---

[١] على لطفى ، دراسات فى تنمية المجتمع ، القاهرة ١٩٧٤ - القسم الثانى ص٦ ص ٧٨ – ٧٩ .

٢ – الضرائب غير المباشرة أكثر عدالة من الضرائب المباشرة، ويرجع ذلك إلى كون الضرائب المباشرة تحابى أصحاب الدخول المرتفعة على حساب أصحاب الدخول الضعيفة . فالعمال والموظفين (اصحاب الدخول الضعيفة) لا يكون لديهم اى فرصة للتهرب من الضريبة المباشرة ولو جزئيا لانهم يدفعونها بناءا على قرار من الغير – صاحب العمل او الحكومة – وغالبا ما يتم تحصيلها عند المنبع . اما رجال الاعمال واصحاب المهن الحره و اصحاب الدخول المرتفعه ، فتكون لديهم فرص كثيرة للتهرب من الضريبة المباشرة لانهم يدفعونها بناءا على اقرار يقدموه بانفسهم .

٣ – فى ظل الضريبة المباشرة تكون هناك تفرقة بين الممولين ، نذكر منها : تفرقة بين الممولين الذين يكونون ملزمين بحكم القانون بامساك دفاتر منتظمة وبين الممولين الذين لا يلزمهم القانون بذلك ، تفرقة بين الممولين الذين تسمح لهم طبيعة عملهم بالتهرب من الضريبة والممولين الذين لا تسمح لهم طبيعة عملهم بذلك ، تفرقة بين الممولين الذين لهم صلات خاصة بالمسئولين عند تقدير الضريبة وبين الممولين الذين تنعدم صلاتهم بالمسئولين .

٤ – تتميز الضرائب غير المباشرة بالمرونة حيث تزداد حصيلتها – على الرغم من عدم زيادة معدلاتها – فى فترات الرواج نتيجة لكثرة المعاملات وزيادة الانفاق .

٥ – لا تستدعى الضرائب غير المباشرة وجود جهاز ادارى ضخم لتقدير وربط وتحصيل التهرب منها بعكس الحال فى الضرائب المباشرة .

٦ – يعد التهرب من الضرائب التصاعدية المباشرة امرا سهلا بقيام الممولين باخفاء جزءاً من دخولهم او توزيعها على افراد اسرهم حتى يخضع كل دخل على حده لشريحة ضريبية منخفضة. فى حين انه يمكن تطبيق التصاعد فى الضرائب غير المباشرة دون امكانية للتهرب منها وذلك من خلال التمييز فى الضريبة بين كل من السلع الضرورية اللازمة لاصحاب الدخول المنخفضه والسلع الكمالية التى يستهلكها ذوى الدخول المرتفعه.

العوامل التى تحدد حجم الطاقة الضريبية :

تعرف الطاقة الضريبية للمجتمع بانها اقصى قدر من الايرادات العامه يمكن تحصيلها بواسطة الضرائب، وذلك دون الاخلال بالقواعد الاقتصادية والمالية التى تحكم نشاط الممولين ودون المساس بالاعتبارات السيكولوجية لهم. ويتحدد حجم الطاقة الضريبية للمجتمع على مجموعة من العوامل لعل من ابرزها :

١ – حجم الدخل القومى : اذ أن من المعرف أن الدخل القومى ان هو الا مجموع دخول الافراد الذين ساهموا فى العمليات الانتاجية بالمجتمع ، او هو مجموع متحصلات او عوائد العناصر الانتاجية التى ساهمت فى العملية الانتاجية خلال سنة . وحيث ان متحصلات العناصر الانتاجية ما هى الا دخول لمالكى هذه الموارد فانها بالتالى تمثل الاوعية التى تفرض عليها الضرائب وعلى ذلك فان زيادة حجم الدخل القومى تؤدى الى زيادة الطاقة الضريبية للمجتمع .

٢ – درجة العدالة فى توزيع الدخل : اذا ما تم توزيع الدخل القومى بدرجة عالية من عدم العدالة فان ذلك يؤدى الى زيادة القدر الخاضع للضريبة حيث تخضع الشرائح الأعلى للدخل لمعدلات مرتفعه من الضريبة التصاعدية .

٣ – مقدار ما تقدمه الدوله من خدمات مجانية لافراد المجتمع حيث أن زيادة تلك الخدمات مثل التعليم والصحه والامن ، يؤدى الى زيادة مقدرة المجتمع على تحمل عبء الضريبة على الرغم من انخفاض مستويات الدخول الفردية .

٤ – النظام الضريبى المطبق مثل نوعية الضرائب ومعدلاتها وكفاءة الجهاز الضريبى ودرجة الوعى الضريبى للمولين .

اسس الضريبة فى الدول النامية :

ان المهمة الرئيسية للسياسة الضريبية للدولة النامية تكون فى تعبئة الفائض الاقتصادى وتوجيهه الى الوجهات المنتجة ثم محاولة زيادته بشكل مضطرد. وفى ضوء تلك المهمة فان الضرائب تصبح وسيله لامتصاص الجزء الاكبر من ذلك الفائض الذى لا يستخدم لاغراض استثمارية ، وتصبح المشكلة الرئيسية هى البحث عن مصادر ذلك الفائض واكتشافه وتوجيهه نحو الاستثمار

دون ان يترتب على تلك العملية انتقاص فرص ظهور مثل ذلك الفائض الاقتصادى .

وحيث ان سياسة التنمية هى فى جوهرها سياسة اجتماعية قومية يستفيد منها جميع افراد المجتمع فان الامر يستدعى ضرورة ان ترسم السياسة الضريبية بحيث يسهم كل فرد فى تمويل عملية التنمية (من خلال ضرائبه) بالقدر الذى يسمح به فائضه الاقتصادى غير المستخدم او بمعنى آخر غير الموجه اختيارا نحو الاستثمار .

وحيث يختلف الفائض الاقتصادي من فرد لآخر نظرا لاختلاف احتياجاته الاستهلاكية واختلاف مستويات دخولهم واختلاف مستوى الدخل الذي يجعل لدى كل منهم الحافز لبذل المزيد من الجهود ، لذلك يجدر إن تتسم السياسة الضريبية بالعدالة في توزيع أعبائها . وإذا ما علمنا إن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية تراكمية بمعنى انه سوف يصاحبها ارتفاع في الدخل ، وبالتالي ارتفاع في حجم الفائض الاقتصادي في المراحل الأولى، فانه يجب إن ترسم السياسة الضريبية بحيث لا تسمح بان تؤول الزيادة في الدخل إلى الإنفاق الاستهلاكي كاملة ، أو بمعنى آخر فان تلك السياسة يجب إن تأخذ في اعتبارها إن يكون معدل التزايد في الإنفاق الاستهلاكي اقل من معدل الزيادة المتوقعة في الدخل القومي وبخاصة في المراحل الأولى للتنمية .

وإذا ما كان هدف سياسة التنمية هو تشجيع النمو في قطاع أو نشاط انتاجى معين فانه يجب إن تأخذ السياسة الضريبية هذا الهدف بعين الاعتبار وهو ما يعرف بمبدأ الإعفاء الضريبي أو التخفيضات الضريبية . كما إن الضرائب على الواردات يجب إن تخطط ضمن الإطار العام لخطة التنمية فقد تعفى مثلا السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة صناعات وطنية من الضرائب في الوقت الذي تفرض فيه ضرائب مرتفعه على السلع الاستهلاكية .

على انه وفى كثير من الدول يمكن تجميع حصيلة ضريبية كبيرة من خلال الضرائب على العقارات والملكيات الزراعية ، ولكن لكي يتأتى ذلك يشترط عدم وجود النفوذ السياسي في ايدى الطبقة الغنية حيث أنها في تلك

الحالة سوف تستطيع إن تقاوم اى اتجاهات تشريعية ضريبية تفقدها جزءا من المزايا أو المكاسب المادية التي تتمتع بها .

ثالثا : تمويل التنمية من خلال أسلوب القروض (الدين الاهلى):

إن المقصود بالقروض المستخدمة في تمويل عمليات التنمية ليست تلك القروض التي تقوم عليها الحكومات بغرض تغطية جزء من نفقاتها الجارية أو سد عجز طارئ في الموازنة العامة للدولة، ولكن المقصود في هذا الجزء تلك القروض التي تصدرها الدولة بنية تمويل بعض مشروعات التنمية . وفى هذا الصدد يرى نورمان بركاتان [1] انه لا يوجد شئ يحول دون الاقتراض مادامت تلك القروض تستخدم في مشروعات التنمية الحكومية، وطالما كانت تلك المشروعات مدروسة وتستثمر فيها الأموال لأجال طويلة .

وتتركز مشاكل الاقتراض الرئيسية التي تواجه حكومات البلاد المتخلفة في اختفاء عادات الادخار من بعض مناهج الحياة وانعدام وجود أسواق منتظمة للأوراق المالية الحكومية وانعدام الطلب من جانب المعارف التجارية ومؤسسات التأمين، يضاف إلى ذلك اتجاه الحكومات نفسها صوب التمويل بالوسائل التضخمية وما يتبعه من مخاوف تسارع معدلات عن التضخم . وإذا لم يكن زيادة القروض مكلفا فان التنمية الاقتصادية يمكن إن تمول إلى حد ما دون إرهاق الطبقات الفقيرة .

وعند الحديث عن القروض والدين الاهلى فانه غالبا ما يثور السؤال التالي : إذا ما كانت الحكومة بما لها من سلطة تستطيع إن تفرض ما تشاء من الضرائب – بالإضافة إلى كونها تملك الوسائل الكفيلة بتحديد عرض النقود في المجتمع ،فلماذا تلجأ إلى أسلوب القروض الداخلية ؟ والاجابه على ذلك السؤال ذات شقين يتعلق الأول منها بان قدرة الحكومة على إصدار النقود أو على فرض الضرائب ليست سلطة مطلقة وإنما يحكمها العديد من الاعتبارات والقوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، بينما يتصل ثاني بان هناك اختلافات جوهرية بين كل من الضرائب والقروض ، فحيث تكون حصيلة الضرائب غير قابلة للتخصيص لمشروع أو وجه انفاقى معين ، فان القروض العامة تحتمل هذا

---

(1) نورمان بركاتان ، هوارد اليس ، رسائل التنمية الاقتصادية ، الجزء الثانى ، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة ١٩٥٨ ص ١٨٦ .

التخصيص . وحيث تحمل الضرائب صفه الاجبار فان القروض وبحكم طبيعتها اختيارية تعاقدية ، وحيث لا ترد الضريبة لدافعيها ترد قيمة القرض وفوائده لمن اكتتب فيه ، وحيث تؤدى الضرائب الى زيادة الايرادات العامه دون تحميل اعباء اضافيه آجله او عاجلة على جانب النفقات ، فان القروض تزيد من الايرادات العامه عند اصدارها ولكنها تزيد من النفقات العامه عند استهلاكها . واخيرا فان الاثار المترتبة على فرض الضريبة تختلف كليه عن تلك التى تترتب على اصدار القروض العامه.

رابعا : الوسائل غير المباشرة لتمويل التنمية

نظرا لعدم كفاية وسائل التمويل الداخلى السابق الاشارة اليها عن الوفاء باحتياجات العديد من الدول فى احداث النمو الاقتصادى ، او بمعنى آخر فى مواجهة المطالب المتزايدة لعمليات التراكم الرأسمالى اللازمة لاحداث النمو الاقتصادى فى الدول المتخلفه فانها ما تلجأ الى اتباع بعض الاساليب غير المباشرة فى توفير رؤوس الاموال لدفع عجلة النمو ، وذلك من خـــــــلال عمليات التمويل التضخمى اوما يطلق عليه بالتمويل بالعجز (استحداث عجز فى الموازنه العامه للدولة) ، وكذلك التمويل من خلال استحداث فائض فى موازين المدفوعات ، او التمويل من خلال الاستفادة من ظاهرة البطالة المقنعه . وتختلف الاراء والحجج التى يسوقها الاقتصاديون حول امكانية ومدى استخدام اى من الاساليب السابقة والمخاطر التى تصاحب كل منها الا ان تجارب العديد من الدول فى مجال التنمية الاقتصادية تشير الى ان تلك الوسائل غير المباشرة اصبحت مصدرا اساسيا من مصادر التمويل الداخلى بل يمكن القول انها اصبحت احدى سمات الاقتصاديات الناميه.

ماهية التمويل التضخمى : يعتبر التمويل عن طريق التضخم او استحداث العجز فى الموازنة العامه للدوله من المسائل التى اثارت – ومازالت – الكثير من الجدل العلمى وبخاصة بالنسبة لعمليات التنمية للدول حديثة العهد بها . وتتلخص فكرة التمويل التضخمى فى التجاء الدولة الى خلق مزيد من النقود والائتمان لتمويل بعض مشروعات التنمية ، وتشغيل العاطلين، واستغلال الموارد الطبيعية ، ومن ثم تحقيق معدلات سريعة للتنمية . وترتبط فكرة التمويل التضخمى بالعلاقة بين توسيع الطاقة الانتاجية للمجتمع وكمية النقود ، او وسائل الدفع اللازمة لحمل كميات الانتاج من بداية مراحل العمليات الانتاجية الى

نهايته . فاذا لم تقترن الزيادة فى الانتاج بزيادة مناسبة فى حجم وسائل الدفع فان ذلك سوف يؤدى الى تعطيل أو توقف تدفق تيار السلع والخدمات مما يعرض المنتجين لخسائر فادحه . الا انه يجب ان يؤخذ فى الاعتبار ان زيادة وسائل الدفع ليست هدفا فى حد ذاتها حيث تؤدى زيادتها عن القدر المطلوب منها الى اعاقة التقدم الاقتصادى ومنعه عن تحقيق غاياته . ولذلك فقد ظهرت بعض الاراء والحجج التى يؤيد بعضها ويعارض البعض الاخر منها اسلوب التمويل بالعجز . وكلا الجانبين يتخذ من النتائج التطبيقية وخبرات الدول ما يؤيد وجهة نظره وعلى كل فان مشكلة التمويل التضخمى – كغيرها من المشاكل الاقتصادية – تتوقف على الظروف الاخرى السائدة بالمجتمع وعلى كيفية مواجهة النتائج المحتملة وتلافى اثارها السيئة ان وجدت .

<u>الاراء المؤيدة للتمويل التضخمى :</u> تستند اراء مؤيدى التمويل التضخمى الى انه لا يمكن حل مشكلة ندرة رأس المال بالاساليب التقليدية كالضرائب والقروض والادخار الاختيارى ، فهناك حدود قصوى لما يمكن تجميعه من تلك الوسائل وكذلك فانه من العسير اجبار الافراد على زيادة الانتاج دون زيادة اجورهم النقدية ، كما ان التمويل باستحداث العجز فى الموازنة العامه لن يحتاج الى مهارة او خبرة ادارية وتنظيمية كبيرة كتلك الضرورية لتنشيط التمويل بالوسائل السالفه الذكر .

كذلك يرى هؤلاء المؤيدون ان التمويل باستحداث العجز قد يؤدى الى احداث تضخم سعرى ، ولكن ذلك التضخم السعرى لن يستمر طويلا اذا ما اتبعت الدولة السياسة الاقتصادية السليمة التى تعمل على تلافى اثاره . بالاضافة الى ان التمويل التضخمى سوف يمكن الدوله من تنفيذ المشروعات التى تزيد من طاقتها الانتاجية وبالتالى يزداد حجم المدخرات فى المراحل التالية وكذلك سوف تزداد حصيلة الدولة من الضرائب .

<u>الاراء المعارضه للتمويل بالعجز :</u> يرى هذا الفريق من الاقتصاديين انه لا يمكن ان يكون اسلوب التمويل بالعجز بهذه السهوله وبهذه النتائج الباهره وبهذه البساطه والا لما كانت هناك مشكلة اسمها ندرة رأس المال ، ولو ان اسلوب التمويل التضخمى كان خاليا من المشاكل لاتجهت اليه جميع الدول فهو افضل من الاقتراض الخارجى ، بالاضافة الى كونه لن يفقد الحكومة شعبيتها بعكس

اسلوب الضرائب . فيرى هذا الفريق من الاقتصاديين انه ليس هناك من ضمان لان يؤدى التمويل باستحداث العجز الى زيادة الادخار عن المزيد من حصيلة الضرائب وحتى اذا مازاد الادخار الاختيارى فان هذا قد يتدفق الى الاستثمار الخاص وقد تجد الحكومة انها فى نفس الوضع من حيث تحملها الاعباء الاستثمار العام ، وهكذا قد تزداد او تطول فترة التضخم وتزداد آثاره .

ونظرا لكون المشروعات التى تم تمويلها من خلال ذلك الاسلوب فى المراحل الاولى للتنمية هى مشروعات البنية الاساسية كالسدود والخزانات والطرق وخلافه وان الزيادة الناشئة عن مثل تلك المشروعات لن تأتى الا بعد مضى وقت طويل نسبيا ، وحيث ان الميل للاستهلاك فى تلك المجتمعات مرتفع وهيكلها الاقتصادى يفتقر الى الطاقات الصناعية الكبيرة وبالتالى يتسم العرض الكلى فيها بعدم المرونه فى المدى القصير ، وحيث يسود طابع الاكتفاء الذاتى فى قطاعات الريف ، فان المشكلة تعد اكثر خطورة مما يرى المؤيدون، اذ تؤدى الزيادة فى الدخل الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكيه الغذائية ولن تعود الزيادة فى الدخل الناشئة عن ارتفاع الاسعار على طبقة المنظمين والقادرين على الادخار والاستثمار فحسب كما هو الحال فى الدول المتقدمة ، بل ستعود على فئات الزراع والتجار وهى الفئات التى لا تعنى زيادة دخولهم بالضرورة زيادة فى مقدرتهم الادخارية بالاضافة الى ان هذه الطبقات ليس هناك ما يثبت ان لديهم ميولا للاستثمار فى مجالات ومشاريع صناعية . وعلى ذلك فانه من المنتظر ان يكون الاثر التضخمى سيئا فى الدول الناميه وبخاصة فى المدى القصير .

من كل ما سبق يمكننا ان نخلص الى ان اسلوب التمويل باستحداث العجز فى الموازنة الحكومية يجب أن يوجه خاصة فى بداية مراحل التنمية الاقتصادية الى المشاريع ذات الاثر المباشر من حيث زيادة الانتاج ، لان هذا سيجعله محدود المدى طالما ان الاستثمارات الاولى تخلق انتاجا اضافيا ودخلا اضافيا . وانه يجب على المجتمعات النامية الا تفرط فى استخدام هذا الاسلوب ثم تجد نفسها امام مجموعه من المشاكل الضخمة والمعقدة والتى قد تكون تكلفة حلها اكثر من الفائدة التى عادت على المجتمع من جراء استخدام اسلوب التمويل بالعجز .

تكاليف التضخم : تجمع آراء الاقتصاديين على ان تكاليف التضخم اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا تبلغ حدا يجعل من الواجب رسم سياسة لاحراز التنمية الاقتصادية دون تلك التكاليف . فالتضخم يثبط الحوافز على الادخار الاختيارى ويغرى على الاستهلاك كثيرا بواسطة اولئك المنتفعين به . وتذهب المكاسب والتى يجئ بها التضخم الى اوجه التحسن فى قيمة الاراضى والمكاتب والمبانى الضخمة وكذلك فى المكتنز من العملات الاجنبية والمختزن من السلع وفى الاقدام على المخاطر والمغامره اكثر مما تذهب فى الاستثمار الصناعى .

ويصاحب التضخم الكبير تزايد فى عدد الافراد المشتغلين بالتجارة وحدها ، وتتوقف الى حين عمليه الانتخاب الطبيعى بين المؤسسات التجارية، فتظل على قيد الحياه حتى اقلها مهارة وكفاية ، ويتم تشويه واضطراب العلاقة بين التكاليف والاسعار ، ويساء استخدام الوارد ويغدو التخطيط الحكومى والتجارى امرا مستحيلا . ويغرى التضخم رؤوس الاموال على النزوح والهجره الى الخارج كما انه يصد رأس المال الاجنبى عن الاقبال والمشاركة فى مشروعات التنمية ، فتنتعش الواردات وتضعف الصادرات ، ويزداد ويتوالى العجز فى ميزان المدفوعات ويصبح ليس هناك من وسيلة سوى خفض قيمة العمله وفرض القيود المباشرة او الرقابة على الصرف . ويضار من جراء كل ذلك الفئات ذات الدخل الثابت او المحدود مثل فئة الموظفين الحكومين، بالاضافة الى كل ذلك فان التضخم يخلق الحزازات الاجتماعية ، وينعدم معه شعور الفرد بالمسئوليه ، كما يقلل من الحوافز على العمل الشريف والجهد التنظيمى ، ويبعث على عدم الاستقرار فى سوق العماله ويسبب كثرة التدخل الحكومى ، الامر الذى يتنافى وروح الاقدام الفردى .

وعلاوة على التصدع الاجتماعى والضياع الاقتصادى فان التضخم لا ينمى الادخار – ان حدث – الا شيئا قليلا ويؤيد ذلك مجموعة الدراسات التى قام بها صندوق النقد الدولى فى العديد من بلدان العالم النامى والمتقدم ولفترات زمنية طويله .

وعلى السلطات النقدية فى الدول السائرة فى طريق النمو واجب حتمى هو تجنب التضخم ، ليس هذا فقط بل ان واجبها يمتد بالمثل الى التعويض عن فعل القوى الانكماشية ، وانها يجب عليها ان تعمل على الحيلولة دون تحويل

المدخرات المحلية الى استثمارات خارجية ، وذلك لمنع الاثر الانكماشى لصادرات رأس المال . ولا حاجة للقول انه بدون وجود موازنة حكومية لعلاج التضخم لا يكون ثمة فائدة كبيرة او جدوى من فرض الرقابة النقدية . ويقال ان تآزر السياسة الماليه والنقدية التى توصى على عدم زيادة حجم النقود عن ذلك الحجم اللازم للتوسع فى التجارة الداخلية وزيادة عدد السكان بانها سياسة علاج التضخم .

مصادر التمويل الخارجية

ان مشكلة الاعتماد على المصادر الاجنبية فى تمويل عمليات التنمية فى دول العالم الثالث ليست بالبساطه التى تصورها الكثير من الكتابات ، فقد تغيرت الاوضاع السياسية والاقتصادية فى الكثير من تلك الدول بعد تحررها السياسى حيث تحاول تلك الدول جاهدة ، ان تتخلص من كل اشكال التبعية الاقتصادية وان تكون عوائد مواردها لشعوبها وان تحصل على عائد مجز لصادراتها . ان الدول الناميه تحتاج الى كميات ضخمة من رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية اللازمة لاعطاء دفعه قوية لعمليات التكوين الرأسمالى فى المراحل الاولى من خطط التنمية الاقتصادية – لكن هناك العديد من الاعتبارات الواجب مراعاتها عند مناقشة موضوع رأس المال الاجنبى وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.

فهناك مثلا قدرة الدول النامية على الاقتراض وقدرتها على سداد تلك القروض وخدمة الدين الخارجى (الفوائد) ومدى فاعلية القروض الاجنبية واى المصادر افضل من غيرها فى الحصول على تلك الأموال، اى المجالات يمكن ان يساهم رأس المال الاجنبى فى تمويلها بالاضافة الى الشروط التى تضعها الجهات المقرضه ومدى ملائمتها واستعداد الدول الناميه لقبولها واثر ذلك على اقتصاديات الدول الى غير ذلك من الاعتبارات الهامه التى يجب ان تراعيها الدول الناميه عندما تقرر الاستعانة برأس المال الاجنبى لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية وتنقسم رؤوس الاموال الاجنبية حسب مصدرها الى ثلاثة اقسام رئيسية يتعلق اولها برؤوس الاموال الاجنبية الخاصة ويتعلق ثانيها بالمساعدات الماليه من الدول المتقدمة فى حين يتعلق ثالثها بقروض ومنح المنظمات الدوليه.

أولا : رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة

على الرغم من ان الجزء الاكبر من تحركات رؤوس الاموال الاجنبية يتمثل فى القروض او المعونات الحكومية الا ان الاعتقاد السائد هو ان هذه مرحلة انتقالية يجب ان تتبعها مرحلة تكون فيها الدول النامية مهيأه لتشجيع الاستثمار الاجنبى الخاص ، واذا رأت دولة ان تسير فى هذا الاتجاه فلابد من تكييف تشريعاتها القومية على النحو الذى يجذب رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة ويجعل منها اداة تسهم اسهاما ايجابيا فى الانماء وذلك من خلال توفير الضمانات الكافيه حول عدم تأمين او مصادرة تلك الاموال او منعها من تحويل ارباحها الى الخارج فتنقسم رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة الى نوعين :

١ – القروض الأجنبية الخاصة : وتتمثل القروض الأجنبية الخاصة في شراء أصحاب رؤوس الأموال بالدول المتقـــــــدمة للأوراق الماليـــة (الأسهم أو السندات الحكومية) التي تصدرها الحكومات أو الهيئات العامة أو الخاصة بالدول النامية . ولقــد اختفى فـــي السنوات الأخيرة (فيما عدا بالنسبة لإسرائيل) ذلك النوع من القروض وذلك لزيادة مجالات الاستثمار فى الدول المتقدمة وعدم ثقة المستثمرين الاجانب فى النظام السياسى والاقتصادى للكثير من الدول النامية .

٢ – الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتتمثل تلك الاستثمارات فى المشروعات والانشطة التى يملكها ويديرها الاجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها او تصيب كبير منها مما يبرر لهم حق الادارة والرقابة المباشرة على المشروع لكن يلاحظ ان الدول الناميه لديها قدر كبيير من التخوف من هذا النوع من الاستثمارات نظرا لتجربتها السابقة خلال مرحلة استثمارها واستنزاف تلك الشركات لمواردها القومية دون الاهتمام بمصلحة الدولة كما ان رؤوس الاموال تلك اصبحت باهظة التكاليف لارتفاع نسبة ما يتم تحويله للخارج من عوائد.

ثانيا : المساعدات المالية من الدول المتقدمة

ان المساعدات المالية التي تقدمها الدول المتقدمة الي الدول النامية(المعاملات الثنائية الحكومية) تشكل في الواقع اهم عناصر انسياب الاموال الاجنبية الي الدول النامية حيث تشكل اكثر من ٦٥% من اجمالي الاموال الاجنبية التي تنساب تجاه الدول النامية. وتأخذ المساعدات المالية من

الدول المتقدمة شكل المنح او المساعدات والهيبات او انها تكون في صورة قروض طويلة الاجل والمنح لاتحمل التزاما بالسداد مستقبلا في حين تحمل القروض مثل ذلك الالتزام وتختلف القروض المقدمة من الدول المتقدمة الي تلك النامية من حيث الشروط التي تصاحب كل قرض والتي تجعل من بعض القروض قروضا ميسره والبعض الاخر قروضا صعبه الا انه ايا كان شكل هذه المساعدات فانها ترتبط بالدرجه الاولي بالعلاقات السياسية بين الدول المتاحة وتلك المتلقية للمساعدات المالية. وفي كل الاحوال فان المساعدات المالية تتميز بعدم كفايتها علي الرغم من اتجاهها نحو التزايد من عام لاخر الا انها مازالت ضئيله جدا اذا ماقورنت باحتياجات الدول النامية من جهه وبامكانيات الدول المتقدمة اقتصاديا من جهه اخري. كما تتميز تلك المساعدات المالية بسوء التوزيع بشكل صارخ سواء من حيث مدي اسهام كل دولة من الدول المتقدمة او من حيث نصيب كل دوله من الدول النامية. فمن حيث مدي اسهام كل دوله من الدول المتقدمة فيكفي ان تقارن بين نسبه ما يتحمله الفرد من القروض في كل دوله من الدول المتقدمة فقد بلغت تلك النسبه في فرنسا ١,٩% وفي الولايات المتحدة الامريكية ٠,٧%، وفي انجلترا ٠,٥%، وفي المانيا الغربية ٠,٣% في الوقت الذي لم تتجاوز فيه ٠,١% بالنسبه لباقي دول اوربا الغربية .

اما من حيث نصيب كل دوله من الدول النامية فان المساعدات المالية التي تقدمها الدول المتقدمة تتميز كذلك بسؤ توزيع صارخ وللدلاله علي ذلك يكفي ان تشير الي ان نصيب الفرد من المساعدات المالية في الدول التي يقل دخل الفرد فيها عن ١٠٠ دولار سنويا يقل عن نصيب نظيره في الدول التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ٢٠٠ دولار سنويا، بل اكثر من ذلك فان الدول التي يزيد دخل الفرد فيها عن ٢٠٠ دولار سنويا، يزيد نصيب الفرد فيها من المساعدات الماليةعن دول المجموعتين الاولي والثانية مجتمعه.

ثالثا: قروض المنظمات الدولية

لم تبدأ المنظمات الدولية في تقديم القروض الي الدول النامية الا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي اعقاب تلك الحرب وطبقا لاتفاقية " برتون وودز" فقد انشئ البنك الدولي للانشاء والتعمير ولسنا بحاجة الي استعراض مهام وانشطة تلك المؤسسة ولكننا سنقتصر علي الاجراءات التي يتخذها البنك لاقراض الدول.

تتقدم الدوله الراغبة في الاقتراض بطلب الي البنك ويدرس الطلب في المركز الرئيسي وذا ما كانت نتيجة الدراسة التمهيدية مقبولة يخطر البنك الدوله صاحبه الطلب بانه في حاجة الي مزيد من الدراسة، ثم يقوم البنك بارسال بعثه منه الي الدولة الطالبه لدراسة امكانيات وظروف المشروع المزمع الاقتراض من اجله وتتكون بعثه البنك من مهندس واقتصادي وخبير في الشئون غير الهندسية يكون متخصصا في الجانب النوعي للمشروع . ويدرس الفنيون الجوانب الفنيه للمشروع (الجوانب التكتيكية)، بينما يقوم الاقتصادي بدراسة الحالة الاقتصادية في الدولة الراغبة في الاقتراض من حيث قدرة الدولة علي سداد مديونيتها مستقبلا وبعد ذلك يقرر البنك ما اذا كان من الممكن ان يمول المشروع من عدمه وغالبا ما تكون المعايير التي تتم الموافقة بموجبها علي القرض هي ان المشروع المطلوب الاقتراض من اجله مشروع يعود علي البلد بالنفع وكذلك امكانية السداد مستقبلا. واذا ما تقرر منح القرض فتشكل لجان التقييم والمتابعه للتأكد من ان القرض المذكور يستخدم في الغرض الذي اتفق عليه.

وعلي الرغم من ان ثمة اعتبارات سياسية قد تشوب قرارات البنك في منح القروض او رفضها الا ان الدراسات الجاده التي تقوم بها البعثات الميدانية لاشك تكشف الكثير مما يفيد الدول النامية ويساعدها علي تخطيط مسارها الاقتصادي في الاتجاه السليم، كما قد يكشف مواطن ضعف يمكن تقويتها او مشاكل عاجله يمكن علاجها.

وبالإضافة الي البنك الدولي للانشاء والتعمير هناك الهيئات الانمائية التابعه للامم المتحدة والتي انشئت لمساعدة الدول النامية وبخاصة في مجال المعونه الفنية. وهناك هيئات شبه دولية بدأت تمارس نشاطها مثل بنك التنمية الافريقي وبنك التنمية العربي وصناديق الانماء العربية، والمصرف العربي الاسلامي للتنميه وهذه المؤسسات الناشئه سيكون لها دور هام في تمويل عمليات التنمية في دول العالم الثالث مستقبلا .

تقديم العون الاجنبي:

تعددت في السنوات الاخيرة انواع المعونات التي حصلت عليها الدول النامية سواء الفنية منها او المالية وقد ساعدت تلك المعونات في تحقيق اهداف

عديده كما تعددت اشكالها مثل المعونات النقدية الموازنة العمله الوطنية، والقروض والمنح للاغراض الاقتصادية والاجتماعيةوفائض الحاصلات الزراعية والسلع الاستهلاكية. والمعونات الفنية عن طريق الخبراء والتكنولوجيين واساتذه الجامعات، والتدريب الفني في الزراعة والصناعة والتعدين وخلافه من المجالات .

وكل نموذج من هذه المساعدات له ظروف واهميته واثاره التي لا شك تختلف ما بين دولة واخري ولا يمكن القول ان هناك قاعدة عامة لكميات ونسب العون اللازمة في اشكالها المختلفة ولا لنوع العلاقات التي يجب ان تقوم بين الدولة والهيئة المتاحة للعون والدولة المتسلمه له في الاجيال القريبة او البعيده. الا ان هناك عددا من النقاط التي يمكن اثارتها بصدد العون الخارجي علما بان تلك النقاط ستختلف عند التطبيق ما بين دوله واخري .

١- لاتوجد علاقه رقميه مباشره بين حجم العون الاقتصادي ومعدل النمو. والعون الاجنبي يجب ان يكون وسيله لمساعده الدول الناميه علي ان تساعد نفسها. وقد تكون هناك ثمه ظروف خارجية وداخليه تؤثر في مدي الاستفادة من العون المالي والفني او التكنولوجي، الا ان ذلك العون لابد ان يؤخذ كأداه يتوقف نجاحها وفاعليتها علي السياسات التي تتبعها الدول المتفيده.

٢- من الافضل ان يكون عن طريق هيئات اقليميه محايده او فروع للأمم المتحدة او منظمات دوليه، عن ان يتم عن طريق حكومات معبنه ذلك لان احتمال التدخل في السياسة الداخلية للدوله المستفيدة باية صورة من الصور ومهما توافر حسن النيه امر يثير الكثير من المتاعب والازمات النفسيه والتشكك والاعتقاد بان الدوله المتاحة تحاول ان تنتقص من سياده الدوله المستفيده.

٣- ان المعونات المخصصه لمشروعات محدده قد تكون اقل فاعلية من المعونات الهادفه للانماء بصورة عامه عبر عدد من السنوات أي خلال مراحل. ولابد ان تكون الاستفاده من العون في ضوء احتياجات خطة الانماء واولويتها كما تحددها السلطات الوطنية، فهذا افضل من انفاق المعونه علي مشروع بالتحديد دون ان يستفيد الاقتصاد القومي منه كثيرا.

٤- ان العون الاقتصادي الذي قدمته الدول المتاحة خلال الستينيات لم يتجاوز ٢/١ % من مجموع دخولها القوميه وهذا يمثل متوسطا قدره دولار أو دولار ونصف لكل فرد من سكان الدول الناميه. واذا كان هذا الرقم يبدو ضئيلا نسبيا وهذه حقيقة رقميه لايمكن انكارها الا ان اهميه العون الخارجي من الدول المتقدمه لاتقاس بنصيب الفرد في الدول المتسلمه بل بما قد يمثله مجموع هذا العون من القدره علي استيراد المعدات الرأسمالية اللازمه لمشروعات الانماء، أو قدرته علي دفع التزامات في ميزان المدفوعات خلال المراحل الحرجه الاولي من التخطيط الانمائي .

٥- قد يسهل علي الدولة الناميه الحصول علي المزيد من العون او المزيد من القروض ولكن هذه الدوله عليها ان تقدر الحقيقةالاقتصادية وهي ان الاستفاده المثلي من حجم معول من العون المادي افضل من تبديده والاسراف في استخدامه ثم طلب المزيد حتي وان كان ذلك ميسور المنال، لان اغداق العون من دوله بالتحديد لايمكن ان يخلو من اعتبارات "سياسية "هادفه .

٦- ان الهدف الرئيسي من العون المالي الاجنبيي يجب ان يكون مد الدوله الناميه بالمزيد من الموارد الاقتصادية المنتجه، لا ان يكون بديلا لهذه الموارد وبديلا للجهود الذاتية المحتمله داخل الدوله النامية، فلا يجوز بتاتا ان يحل رأس المال الاجنبي محل الاستثمارات الوطنيه المحتمل، ولا يجوز ان يتخذ مصدرا للبذخ الاستهلاكي او للانفاق الحكومي غير المنتج.

٧- خير سبيل لتقدير الحاجه الفعلية للاموال الاجنبيه يكون بتحديد هدف الخطه الانمائية " المعقولة " بعد دراسه علميه دقيقة، ثم دراسة المتطلبات الاستثمارية اللازمة لتنفيذ الخطه، ثم تقدير الامكانيات الادخارية ، قروض اهلية وفائض ميزان المدفوعات ..الخ) فاذا ما كانت الكليه المحتمله للادخار المحلي لاتكفي الاستثمارات فيستعان بمقدار الفرق فقط برأس المال الاجنبي. اما ان ينظر الي رأس المال الاجنبي علي انه امر سهل المنال وتبالغ الدوله في الاعتماد عليه فذلك يشكل امرا غاية في الخطوره وقد يضر بامكانية تكوين مدخرات محلية مستقبلا، كما انه سوف يزيد عبء المدينويه مما قد يبطئ معدلات النمو عندما تبدأ الدوله في سداد ديونها.

وحتي اذا كانت المعونه الاجنبيه في شكل منح لاتمثل ميديونية واجبه السداد، فان هذا لا يعني الدوله الناميه من ضرورة بدء حمله تعبئه مدخراتها المحليه والاعتماد علي النفس. فقد يكون في الاعتماد علي المنح الاجنبيه خطر كامن ينشأ من التكاسل وعدم الاكتراث بضرورة التجميع الرأسمالي المحلي وليس من ضمان ان تستمر هذه المنح الا اذا ارادت الدوله المتخلفه ان تستمر في وضع التبعيه، وحتي اذا ارتضت لنفسها دوام هذا الوضع فليس من ضمان ان تستمر الظروف الدوليه علي ما هي عليه. واذا جاء الوقت الذي تتوقف فيه الدوله المناحه من العون لسبب او آخر فستكون الكارثه المحققه للدوله المتخلفه التي لم تعد العدة لتلك الاحتمالات.

تذكر

- تعد ندرة او قصور راس المال وانخفاض معدل التكوين الرأسمالي واحدة من أهم مظاهر التخلف الاقتصادي.

- الطاقة الضريبية للمجتمع تعني اقصى قدر من الايرادات العامه يمكن تحصيلها بواسطة الضرائب، وذلك دون الاخلال بالقواعد الاقتصادية والمالية التى تحكم نشاط الممولين ودون المساس بالاعتبارات السيكولوجية لهم .

- **يقصد بتمويل التنمية باستخدام اسلوب القروض** تلك القروض التي تصدرها الدولة بنية تمويل بعض مشروعات التنمية .

- ان المهمة الرئيسية للسياسة الضريبية للدولة النامية تكون فى تعبئة الفائض الاقتصادى وتوجيهه الى الوجهات المنتجة ثم محاولة زيادته بشكل مضطرد. وفى ضوء تلك المهمة فان الضرائب تصبح وسيله لامتصاص الجزء الاكبر من ذلك الفائض الذى لا يستخدم لاغراض استثمارية.

- تلجأ معظم الدول النامية الى اتباع بعض الاساليب غير المباشرة فى توفير رؤوس الاموال لدفع عجلة النمو ، وذلك من خلال عمليات التمويل التضخمى اوما يطلق عليه بالتمويل بالعجز، وكذلك التمويل من خلال استحداث فائض فى موازين المدفوعات ، او التمويل من خلال الاستفادة من ظاهرة البطالة المقنعه.
- تتميز الضرائب غير المباشرة بأنها تؤدى إلى جانب وظيفتها المالية وظيفة اقتصادية وهى تحقيق التوازن بين العرض والطلب لكل من فروع الإنتاج.

أسئلة

١) ما هي الأسس التي تقوم عليها السياسة الضريبية؟

٢) تعددت في السنوات الاخيرة انواع المعونات التي حصلت عليها الدول النامية سواء الفنية منها او المالية، وكل نموذج من هذه المساعدات له ظروفه واهميته واثاره التي لا شك تختلف ما بين دولة واخري. أذكر أهم الاعتبارات الواجب مراعاتها عند تحديد كميات ونسب العون اللازمة في اشكالها المختلفة.

٣) "تجمع آراء الاقتصاديين على ان تكاليف التضخم اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا تبلغ حدا يجعل من الواجب رسم سياسة لتحقيق التنمية الاقتصادية دون تلك التكاليف. أشرح هذه العبارة.

٤) هل من الأفضل لتمويل التنمية استخدام أسلوب التمويل بالعجز، أم الاستعانة بالمعونات الأجنبية؟

٥) تكلم باختصارعن :

أ- مصادر التمويل الخارجية.

ب- مصادر التمويل غير المباشرة.

ت- خصائص النظم الضريبية في الدول النامية .

الفصل الحادي عشر

دور الزراعة فى التنمية الاقتصادية

تلعب الزراعة دورا هاما فى تحقيق هدف التنمية الاقتصادية فى البلاد النامية. فتعتبر الزراعة عماد الاقتصاد القومي فى تلك البلاد وهى الأساس الذي تبنى عليه كل قواعد النمو الاقتصادي فيها. ففي هذه الدول تتولد نسبة لا بأس بها من الدخل القومي عن طريق الأنشطة الزراعية، كما يمثل السكان الزراعيون نسبة عالية فى جملة عدد السكان. ويعد تطوير الزراعة ضرورة تحتمها الظروف الطبيعية والاقتصادية لتلك البلاد، حيث يتزايد في كثير من الأحيان سكانها بمعدل أسرع من معدل نمو الإنتاج الزراعي. وهكذا فان تطوير قطاع الزراعة وتنميته إنما هو نقطة البداية الصحيحة أمام تنمية الدول النامية، ويستثنى من ذلك حالات بعض الدول التي وهبتها الطبيعة مصادر للثروات الطبيعية كالبترول. فالتنمية الاقتصادية اذن ما هي إلا عملية تحويل لمجتمع زراعي متخلف الى مجتمع آخر يتميز بسرعة التقدم فى كل المجالات .

- **<u>دور قطاع الزراعة فى عملية التنمية :</u>**

هناك عدة مجالات يمكن للزراعة أن تقدم فيها مساعدات غاية فى القيمة والأهمية منها على سبيل المثال : -

أولا : <u>توفير الغذاء اللازم لسد حاجة الطلب المتزايد عليه :</u>

يزداد الطلب على المواد الغذائية فى المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية. ويحدد حجم تلك الزيادة كل من معدل الزيادة السكانية ومعدل نمو الدخل الفردي، فعندما يزداد دخل الفرد فان جزءا من هذه الزيادة فى الدخل الفردى يخصص للانفاق على الغذاء. ويتوقف ذلك الجزء من الزيادة الدخلية الذي يخصص لشراء الغذاء على مرونة الطلب الدخلية للسلع الغذائية. ويمكن حساب المعدل السنوي للزيادة فى الطلب على السلع الغذائية كآلاتي : -

$$ط = س + م د$$

حيث ط = معدل الزيادة السنوية فى الطلب على الغذاء.
حيث س = المعدل السنوي للزيادة السكانية .
حيث م = مرونة الطلب الدخلية للسلع الغذائية .
حيث د = المعدل السنوي لزيادة الدخل الفردي .

والزيادة السكانية مؤكدة فى المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية وذلك بسبب ثبات أو بطأ انخفاض معدلات المواليد فى الوقت الذي يحدث فيه انخفاض مفاجئ فى معدلات الوفيات ، مما ينتج عنه عادة ارتفاع معدلات النمو السكاني بشكل واضح .

وعموما فان مرونة الطلب الدخلية للغذاء مرتفعه نسبيا فى الدول النامية ويعزى ذلك إلى تحول المستهلكين عند ارتفاع دخولهم الى شراء أنواع من الغذاء يفضلونها أغلى ثمنا من تلك التي تعودوا على استهلاكها قبل أن ترتفع دخولهم .

ومما سبق يتضح أن للزراعة دورا هاما فى توفير الكميات اللازمة للطلب المتزايد على الغذاء فى المراحل الأولى للتنمية. وعجز الزراعة عن تحقيق ذلك الهدف يؤدى الى التضخم وارتفاع أسعار السلع الغذائية خاصة وأن مصروفات الغذاء تمثل جزءا كبيرا من ميزانية الأسرة فى الدول النامية. بالإضافة الى ذلك فان ارتفاع أسعار السلع الغذائية قد يؤدى إلى المطالبة برفع أجور العمال مما يؤثر مباشرة فى اربحيه المشروعات وبالتالي فى حجم الاستثمارات . وعلاوة على ذلك احتمال ظهور نوع من القلق وعدم الرضا بين المواطنين ، وهذا له من المساوئ ما قد يؤثر على استقرار الوضع السياسي فى البلاد الي جانب أثره السيئ بتعويق سير التنمية الاقتصادية

وقد تضطر الدولة لتوفير الكميات اللازمة من المواد الغذائية للاستيراد من الخارج الأمر الذي يستنفذ جزءا من النقد الاجنبى اللازم لأغراض التنمية الصناعية .

وتلجأ بعض الدول النامية للتغلب على نقص المواد الغذائية الى فرض نظام التسعير الجبري للمواد الغذائية أو إلزام الزراع بتوريد إنتاجهم من

المحاصيل الأساسية وتوزيع تلك المحاصيل بنظام البطاقات التموينية . وهذه الإجراءات تعتبر مقبولة من وجهة نظر العدالة الاجتماعية وغير مقبولة من وجهة نظر التنمية الاقتصادية، حيث أن استمرار ذلك لفترات زمنية طويلة له أثار عكسية على عملية التنمية. فالغرض الأساسي من التسعير الجبري وتوزيع المواد التموينية يقصد به تحديد الاستهلاك ويخشى أن يؤدى استمرار ذلك إلى تحول القوة الشرائية الزائدة إلى خلق سوق سوداء للسلع الغذائية أو الإقبال على شراء السلع المستوردة الأمر الذي يستنفذ جزءا من الموارد الضرورية للتنمية ويستلزم تطبيق تلك الإجراءات التموينية تجنيد حشد من الفنيين والاداريين الذين يمكن الاستفادة بهم فى تنفيذ خطة تنمية زراعية محكمة يكون غرضها رفع الكفاية الإنتاجية فى قطاع الزراعة وبالتالي توفير المواد الغذائية اللازمة .

ثانيا : إمداد الصناعة بالمواد الأولية اللازمة لها:

على الرغم من أن الصناعة تعتبر المنفذ الأساسي للتقدم الصناعي والنمو المستمر إلا أن التقدم الصناعي يتطلب توفير الأسس التي يقوم عليها النشاط الإنتاجي ومن بينها توفير المادة الأولية وآلتي يتحمل القطاع الزراعى العبء الأكبر فى إنتاجها .

ثالثا : انتاج المحاصيل التصديرية واستجلاب العملات الأجنبية :

للزراعة دور أساسي آخر فى أنتاج المحاصيل الزراعية التصديرية وتجميع العملات الصعبة الضرورية لشراء مستلزمات التصنيع. ويجب الإشارة إلى أن الاعتماد الكلى على محصول تصديري واحد أو عدد قليل من المحاصيل التصديرية يجعل الاقتصاد القومى عرضة للهزات العنيفة بسبب التقلبات السعرية العالمية . لذلك يجب أن تشمل الخطة تنويع المحاصيل الزراعية التصديرية ، حيث أن التنويع المحصولى هو نفسه ثمرة من ثمار التنمية وغالبا ما يمكن تحقيقه فى مراحل متأخرة منها وتعتبر الزراعة الصناعة الرئيسية التي تتولى تغطية استيراد السلع الاستثمارية والوسيطة والمواد الخام والوقود ، وهى السلع الأساسية للتنمية الاقتصادية .

رابعا : تزويد القطاعات الأخرى بعناصر الإنتاج :

(١) العمـــــــل :-

تقوم الزراعة بتزويد القطاعات الاقتصادية الأخرى بالعمال اللازمين لها. فإذا ما ارتفعت الكفاءة الإنتاجية فى قطاع الزراعة فان ذلك يؤدى بالضرورة الى الاستغناء عن العمال الفائضين بها والذي يمكن امتصاص أعداد منهم فى الصناعة والتجارة وقطاع الخدمات .

(٢) الأرض :

تساهم الزراعة بنصيب كبير فى تزويد القطاعات الأخرى بالأراضي اللازمة لإقامة المصانع والمستشفيات والمدارس والحدائق العامة والمنشآت المدنية . فتضخم مدينة القاهرة على سبيل المثال كان معظمه على حساب الأراضي الزراعية التي تم تحويلها للأغراض المدنية الأخرى.

(٣) رأس المـــــال :

تشير إمكانيات القطاعات الزراعية فى غالبية الدول النامية الى أهميتها كمصادر أساسية لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية فى البلاد خاصة فى المراحل الأولى من التطور، حيث تكون القطاعات الصناعية غير قادرة على إعادة استثمار الأرباح فيها ، والضرائب المباشرة وغير المباشرة هى إحدى الوسائل الفعالة التي إذا أحسن تصميمها وتنفيذها لامكن عن طريقها امتصاص جزء كبير من رأس المال اللازم للتنمية من قطاع الزراعة.

خامسا : تدعيم سوق المنتجات الصناعية :

للزراعة أثر كبير فى التنمية الصناعية عن طريق استيعابها لمنتجات القطاع الصناعي. فعندما تبدأ الزراعة فى تطوير نفسها ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتزداد القوة الشرائية لدى المزارعين الذين يتحولون بالتدريج من فلاحين يعتبرون الزراعة مجرد طريقة للحيـــــاة (حيث يكون الإنتاج للاستهلاك الذاتي بالمقام الأول) إلى مزارعين محترفين ينتجون للسوق أساسا. ويبدأ هذا النوع الجديد من الزراع فى الإقبال على شراء منتجات القطاع الصناعي سواء ما يلزم للاستعمال المنزلي أو ما يختص بالعمل كالآلات الزراعية والوقود وخلافه ، وبذلك تصبح الزراعة سوقا رائجة لمنتجات الصناعة تعتمد عليها فى ترويج مصنوعاتها وتستكمل بها قدرتها على التصدير وتساعدها على الأزدهار .

التنمية الزراعية فى الدول النامية

طبيعة عملية الإنتاج الزراعى :

تستخدم الزراعة المتقدمة العديد من عوامل الإنتاج المكملة ، وبعض هذه العناصر يعتبر تقليدي مثل الأرض والعمل غير الفني وأنواع من رأس المال، وبعضها غير تقليدي ويتميز بطبيعة فنية وتعليمية وثقافية .

وفى حالة تكامل عناصر الإنتاج فإذا استخدم أحد العناصر بكمية كبيرة مع تثبيت العوامل الأخرى المكملة يؤدى إلى تدهور فى الإنتاجية الحدية للعنصر الذي أسرف في استخدامه وبالتالي انخفاض الإنتاج الكلى .

ومن هنا نرى السبب في انخفاض الكفاءة الإنتاجية للزراعة المتخلفة حيث أن الزراعة فى الدول المتخلفة تتميز بتوفر كثير من عوامل الإنتاج بكميات كبيرة مع نقص بعض العناصر الأخرى المكملة أو توافرها بكميات دون المستوى اللازم. ونتيجه لذلك تستخدم العناصر المتوفرة عند مستوى إنتاج حدي منخفض (قد يصل إلي الصفر) أو عدم الاستفادة من الزائد منها فى عملية الإنتاج . وعلاج ذلك يتطلب إضافة كميات متواضعة من العناصر المكملة غير المتوفرة مما يؤدى إلى زيادة مفاجأة فى الإنتاج الزراعى .

- **توصيف عناصر الإنتاج :**

عند وضع برنامج التنمية الزراعية بهدف زيادة الإنتاج الزراعى عن طريق رفع الكفاءة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية يجب عمل نوع من التشخيص يترتب عليه توصيف وتقنين العوامل الإنتاجية ومن ثم تحديد نوع وكمية كل من العناصر الإنتاجية المتوفرة في قطاع الزراعة والعناصر الأخرى الناقصة التي تفتقر إليها . ويتم ذلك التشخيص على مستوى المناطق الإنتاجية الجغرافية المتعددة ، ثم بعد ذلك يتم تحديد الوسائل التي سوف تتبع لتوفير عناصر الإنتاج التي تفتقر إليها كل منطقة .

- **عناصر الإنتاج المتوفرة : -**

يقصد بها العناصر التي تستعمل فعلا فى الزراعة أو لا تستعمل ولكنها متاحة بكميات يؤدى استعمالها إلى انخفاض إنتاجيتها الحدية . والعمل الزراعى هو المثل التقليدي لعنصر متوفر من عناصر الإنتاج فى كثير من الدول النامية .

ويعتبر رأس المال من العناصر الإنتاجية الشحيحة التي تفتقر إليها الزراعة فى الدول المتخلفة . ولكن هناك أنواعاً أخرى من رأس المال يتم تكوينه بالعمل وحده ، وهذا يعتبر من العناصر المتوفرة مثال ذلك الأدوات الزراعية الصغيرة وحيوانات الجر والمباني القديمه، أما الأرض فوضعها يختلف من حالة إلى أخرى فهي تعتبر من العناصر الإنتاجية المتوفرة في حالة انخفاض الكثافة السكانية ، ومن العناصر الإنتاجية الناقصة (غير متوفرة) فى حالة ارتفاع الكثافة السكانية .

- **عناصر الإنتاج غير المتوفرة :-**

يقصد بها تلك العناصر التي تفتقر اليها الزراعة فى الدول النامية أو تحتاج إلى المزيد منها. وتختلف العناصر غير المتوفرة عن العناصر الأخرى التقليدية فى أنها عادة ما تكون ذات طبيعة تعليمية أو ثقافية أو لها صفه المؤسسات. ومن أمثلة تلك العناصر غير المتوفرة ما يلي :

١ - مؤسسات لخلق الحوافز عند المزارعين :-
مثال ذلك الإصلاح الزراعى كقانون وكنظام يمكن اعتباره مؤسسة أدى إنشاؤها الي إيجاد الحوافز لدى المزارعين لرفع الإنتاج الزراعى ،
٢ - البحوث الموجهة لاستحداث أفضل الطرق الزراعية .
٣ - عوامل الإنتاج الجديدة والمحسنة .

يلاحظ أن عوامل الإنتاج الجديدة والمحسنة تتميز بدرجة عالية من التكامل . فعدم توفر واحد من إحدى هذه العوامل المكملة قد يؤدى الي انخفاض الإنتاج الحدي للمحصول الى أقل من تكلفته الحدية .

٤- مؤسسات لخدمة الإنتاج الزراعى :-
مثال ذلك مؤسسات لتوزيع مستلزمات الإنتاج ، مؤسسات لتسويق وتصنيع الحاصلات الزراعية بالإضافة إلى وجود أجهزة حكومية لتوفير الخدمات العامة .

٥ - جهاز إرشادي تعليمي لتوجيه الزراع :-

يجب توفر جهاز إرشادي سليم التنظيم يتكون من موظفين مدربين لهم خبرة بالزراعة ويثق المزارعون بهم ويحترمون آرائهم .

- **الصفات العامة للعوامل غير المتوفرة :**

تتصف العوامل غير المتوفرة بالنسبة لعملية التنمية الزراعية بما يلى :

١ – جميعها يستجلب من خارج القطاع الزراعى :-

مثال ذلك توفير الأسمدة او البذور في الوقت المناسب والمكان المناسب والشكل المناسب وهو قرار خارج عن نطاق إمكانات المزارع.

٢ – تتصف جميعها على وجه التقريب بأن لها صفه المؤسسات .

٣ – تدبيرها يحتاج الي موارد متوفرة فعلا في المقتصدات النامية

٤ – لها درجة عالية من التكامل فيما بينها .

<u>مقومات التنمية الاقتصادية الزراعية</u>

هناك عوامل محددة لمعدل التنمية الاقتصادية بما في ذلك التنمية الزراعية أهمها مقدار وتوزيع الاستثمارات ومعدل تكوين رأس المال ومستويات التكنولوجيا للإنتاج وحجم السوق وحجم السكان وصفاتهم الديموجرافيه .

كما أن هناك طرق ووسائل لرفع معدلات التنمية الاقتصادية بما في ذلك التنمية الزراعية أهمها زيادة الاستثمار ورأس المال وإضافة موارد جديدة وإعادة توجيه الموارد بما يؤدى إلى تحسين استغلالها ورفع كفاءتها الإنتاجية مع استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء في الحضر أو الريف .

لكن هناك أساسيات ومقومات للتنمية الاقتصادية بما في ذلك التنمية الزراعية يتعذر إن لم يستحيل بدونها الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها .

وبالنسبة للتنمية الاقتصادية الزراعية فهناك أساسيات أو مقومات يلزم توافرها لإمكان تحقيقها . واهم هذه الأساسيات أو المستلزمات ما يلي : –

١ – توافر الأسواق اللازمة لاستيعاب الزيادة في الإنتاج الزراعي .

٢ – التغيير المستمر في التكنولوجيا الزراعية .

٣ – توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي .
٤ – توفير الحوافر للمزارعين .
٥ – توفير وسائل النقل والمواصلات المناسبة .

أولا : توفير الأسواق للمنتجات الزراعية :

تؤدى التنمية الاقتصادية الزراعية إلى زيادة الإنتاج الزراعي ولكن هذه الزيادة في الإنتاج قد تذهب هباء أو تباع بأسعار بخسة غير مجزية طالما لا يقابلها زيادة في الطلب الفعال على المنتجات الزراعية بأسعار مجزية تسمح بتغطية تكاليف الإنتاج وتعويض المزارع عن عمله ونشاطه الاقتصادي المزرعى .

كما يستلزم توافر نظام تسويق متطور وحديث يتم بواسطته تنفيذ خطوات تسويق المنتجات الزراعية وخاصة عمليات البيع والشراء وذلك بطريقة منظمة وفعالة وبكفاءة إنتاجية عالية . كما يلزم توافر الثقة لدى المزارعين في نظام التسويق حتى يعتمدوا عليه في تسويق منتجاتهم ويتحقق ذلك إذا أتاح لهم هذا النظام فرص لتسويق منتجاتهم بتفوق عن أي بديل أخر للتسويق بما في ذلك قيام المزارع بنفسه بتسويق منتجاته .

ولا شك إن هذه المشاكل الثلاث المذكورة سابقا تعتبر من أهم المشاكل التسويقية التي تجابه الدول النامية ، والتي تعرقل طريق التنمية الاقتصادية الزراعية ويلزم التنويه هنا بأن نظام التسويق هذا الذي يقوم بهذه الوظائف ويحقق هذه الأهداف مهم في ذاته سواء أكان نظاما تسويقيا رأسماليا يعتمد في توجيهه وتنظيمه على أداة الأسعار أو نظاما تسويقيا اشتراكيا يعتمد في توجيهه وتنظيمه على سلطة الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة . بل إن الدول النامية وخاصة في مراحلها الأولى للتنمية في أشد الحاجة إلى التدخل الحكومى اى تشجيع ومساعدة الدولة في زيادة الطلب وتنظيم التسويق وخلق الثقة به .

الطلب الخارجي على المنتجات الزراعية :

بعض الدول التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج وتصدير بعض السلع الزراعية نظرا لظروفها الطبيعية والاقتصادية ومن أمثلة هذه الدول – مصر في

القطن طويل التيلة – إندونيسيا في المطاط والدخان – البرازيل في البن –كوبا و كوريا في السكر – غانا في الكاكاو – نيوزيلندة في المنتجات الحيوانية – واكوادور في الموز .

ولا شك في أن هذه الصادرات الزراعية تساعد على التنمية الاقتصادية لأنها توفر حصيلة من العملات الأجنبية يمكن استخدامها في استيراد مستلزمات التنمية الصناعية ولكن هناك شروط للاستفادة من هذه الصادرات أهمها ما يلي : –

١– ضرورة التوسع في إنتاج المحاصيل الغذائية لمقابلة الارتفاع في الطلب المحلى عليها وبالتالي إمكان الحد من استيرادها وبالتالي توفير العملات الأجنبية لاستيراد مستلزمات التنمية الصناعية .
٢– عدم التوسع في اسيتراد السلع الكمالية والاستهلاكية وهو الأمر الذي لا تلتزم به الكثير من الدول النامية .
٣– ضرورة وضع وتنفيذ خطة قومية للتوسع الصناعي الذي يؤدى بدوره إلى التنمية الزراعية .

ثانيا : توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي :–

سبق الإشارة إلى أهمية استعمال الأساليب الفنية الحديثة بحيث تتضمن استخدام آلات زراعية ومستلزمات الإنتاج الحديثة ، ولكن عملية توفير هذه المستلزمات وتوصيلها إلى المزراعيين تعترضها مشاكل كثيرة ومعقدة يلزم التغلب عليها حتى يمكن زيادة الإنتاج الزراعي . فكثير من الدول النامية لا تتوفر فيها مستلزمات الإنتاج الحديثة ، فهناك بعض الدول يكون فيها استخدام الأسمدة والتقاوي المنتقاة استخداما محدودا جدا بل يكون قاصرا على المحاصيل التصديرية .

وهناك بعض الدول النامية لا تتوفر فيها مستلزمات الإنتاج الزراعي بكميات كافيه ويكون استخدامها قاصرا على نسبة صغيرة نسبيا من مجموع المزارعين أو يكون استخدامها اقل نسبيا من المستوى الفني والاقتصادي الأمثل الذي يحقق اكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة . كما أن هناك بعض الدول تقوم بتنفيذ

برامج ومشروعات للتنمية الاقتصادية الزراعية تستهدف زيادة الإنتاج الزراعي دون إن توفر الأنواع والكميات المطلوبة لزيادته بصورة كافيه . وفى جميع الأحوال يلزم إن تتضمن سياسات وخطط التنمية الزراعية توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي بصورة مناسبة كما ونوعا . ويعتمد في ذلك إما على الاستيراد من الخارج مما يتطلب حصيلة من العملات الأجنبية بصفة مستمرة ، أو على إنتاج وتصنيع هذه المستلزمات محليا ، ويتطلب ذلك إن يكون إجمالي الكميات المطلوبة تسمح بإنشاء صناعات على أساس اقتصادي سليم أو باتباع الأسلوبين السابقين معا .

كما أن توفير هذه المستلزمات لابد إن يقترن بتوصيلها إلي المزارعين. ويتطلب ذلك إنشاء الطرق وتوفير وسائل النقل التي عادة ما تكون غير متوفرة بصوره مناسبة في كثير من البلاد النامية، كما أن تكاليف النقل عادة ما تكون مرتفعه وتؤدى ألي زيادة أسعار هذه المستلزمات بالنسبة للمزارعين ، ويرجع ذلك إلى أن إنتاج وتصنيع هذه المستلزمات تكون في مناطق مركزة، بينما ينتشر المزارعين في أنحاء المناطق الزراعية ويستدعى ذلك اتباع سياسة في إنتاج وتصنيع هذه المستلزمات بطريقة تؤدى إلى خفض تكاليف النقل .

كما إن توفير هذه المستلزمات وتوصيلها لابد وان يقترن ببرنامج إرشادي لتقديم الأنواع الجديدة للمزارعين وشرح مزاياها لهم حتى يقبلوا على استخدامها بذلك يؤدى ذلك إلى خلق زيادة الطلب على هذه المستلزمات. وهناك شروط يلزم توافرها في هذه المستلزمات حتى يقبل المزارعين على استخدامها و أهمها : -

أ - يجب أن تكون فعاله من الناحية الفنية أي لابد أن تؤدى إلى زيادة في الإنتاج الزراعي.

ب - يجب أن تكون من أنواع جيدة ومضمونه وان يكون لها مواصفات معينة.

جـ - يجب أن يكون سعرها مناسب أي تؤدى إلى عائد يزيد بكثير عن تكاليف شرائها .

د - يجب أن تكون في متناول أيدي المزارعين في الأوقات التي يتعين عليهم القيام باستخدامها .

هـ- يجب أن تعرض للبيع فى كميات وعبوات تتناسب مع احتياجات المزارعين.

ثالثا : توفير الحوافز للمزارعين :

يؤثر استخدام الأساليب الحديثة للزراعة، وتوفير مستلزمات الإنتاج ، وتنظيم وتوسيع الأسواق للمنتجات الزراعية في زيادة الإنتاج الزراعي . ويبقى الحافز الذي يدفع المزارع إلى زيادة إنتاجه ، فلابد إن يحقق له مستوى معيشة لائق كنتيجة لزيادة إنتاجيته ، وبالتالي زيادة دخلــه الحقيقي . فالحوافز اللازم توفرها هي حوافز اقتصادية أساسا.

ويمكن توفير هذه الحوافز بطرق عديدة تتوقف على الظروف الطبيعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المختلفة ولكن أهمها :-

فى مجال العلاقات السعريـة :-

أ - إن تكون أسعار السلع الزراعية مجزية ومستقرة بغض النظر عن وسيلة تحقيق هذا الهدف.

ب - أن تكون أسعار مستلزمات وأدوات الإنتاج مناسبة بمعنى أن تكون العلاقة بينها وبين أسعار الحاصلات الزراعية مناسبة لتحقيق زيادة في صافى الإيرادات المزرعية .

جـ- ان تكون مستلزمات الإنتاج في متناول أيدي المزارعين مع إلزامهم بطرق استخدامها .

د - ان تكون تكاليف التسويق أو هامش التسويق أقل ما يمكن حتى تكون الأسعار بالنسبة للمزارعين المنتجين متقاربة مع الأسعار بالنسبة للمستهلكين ، إي يحصل المزارعين على نسبة مرتفعه من أسعار المنتجات الزراعية التي يدفعها المستهلكين .

فى مجال نصيب المزارع من الإنتاج :

يتأثر نصيب المزارع من الإنتاج بطبيعة تركيب البنيان الزراعي وخاصة نظام حيازة الأراضي الزراعية ، وما يتضمنه من نظام لتأجير وملكية الأراضي الزراعية في النظم الرأسمالية أو بالعلاقات بين المزارعين والدولة في

النظم الاشتراكية . وفى جميع الأحوال يلزم وضع النظم والإصلاحات الزراعية التي تكفل للمزارع حصوله على الجزء الأكبر من الزيادة في انتاجه الامر الذى يكون بمثابة حافز له على الاستمرار فى زيادة إنتاجه ورفع مستوى معيشته . وفى كثير من البلاد النامية التي لم تنفذ برامج الإصلاح الزراعي لا يتوفر هذا الحافز لدى المزارعين نظرا لان الزيادة في الإنتاج الزراعي في حالة المزارع الصغير المستأجر لا تعود عليه بالفائدة بل تذهب إلى فئات أخرى.

مراحل التنمية الزراعية

من الطبيعي أن تتغير مع مرور الوقت كل من طبيعة عملية التنمية الزراعية والعوامل الرئيسية التي تؤثر على شكل وحجم الإنتاج الزراعي ، سواء كانت عوامل متوفرة أو غير متوفرة . وبدراسة السلوك الذي يتبعه هذا التغير يمكن تقسيم فترة التنمية الزراعية إلى ثلاث مراحل مميزة ولكنها متداخلة الأطراف إلى حد ما . ولمحاولة تقسيم فترة التنمية الزراعية إلى مراحل فائدة كبرى في توضيح الصفات المتباينة لعملية التنمية على مر الزمن . ولا يقصد بتقسيم فترة التنمية الزراعية إلى مراحل تعميم هذه الظروف وإنما المقصود هو توصيف للحالة التي تمر بها معظم الدول النامية ذات المشاكل المعروفة من ضيق الرقعة الزراعية وارتفاع معدلات النمو السكاني وانخفاض الكفاءة الإنتاجية في قطاع الزراعة بسبب ضعف المستوى التكنولوجي القائم . وليكن معلوما أن لكل بلد نامية ظروفها الخاصة التي قد تتسبب في اختلاف طول كل مرحلة من مراحل التنمية أو فى عدم تتابع المراحل المختلفة بالترتيب المشار أليه . والمراحل الثلاثة هي :

أولا : مرحلة توافر الشروط الضرورية للتنمية الزراعية :

وهذه مرحلة بدء عملية التنمية الزراعية . وتتميز بتخلف المستوى التكنولوجي ، وفيها تحدث الزيادة في الإنتاج الزراعي عن طريق إضافة المزيد من عناصر الإنتاج التقليدية ، كما تتم فيها تغيرات جوهرية في الأفكار بالنسبة لتقبل الجديد منها ، وفى شكل وتنظيم المؤسسات القائمة ، كضرورة حتمية لبدء ظهور التقدم العلمي الحديث . ومن مظاهر التغير المتوقع كشرط أساسي لبزوغ التنمية الزراعية تغير شكل وتركيب نظام الملكية الزراعية ، وعلاقة المالك بالمستأجر ، وحقوق العمال الزراعيين ، وما سيتتبع

ذلك من تغير في تركيب النظام السياسي القائم والذي يستمد قوته من سيطرته على ملكيته للارض وغيرها من وسائل الإنتاج . ومع أن هذه التغيرات لا تعتبر كافيه بمفردها لحدوث التقدم العلمي الحديث في الزراعة ، إلا أنها تساعد على أيجاد ظروف مناسبة يشعر فيها الزراع بالامل في الحصول على مكاسب اجتماعية ومادية كنتيجة لزيادة إنتاجهم .

ثانيا : مرحلة زيادة الإنتاج الزراعي بأقل استثمارات رأسمالية ممكنة:

هذه هي المرحلة التي يقدر للزراعة أن تلعب فيها الدور الرئيسي الهام بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية بوجه عام . وتستمد هذه المرحلة أهميتها من ظروف متعددة . ففي هذه المرحلة :

أ - لا تزال الزراعة تساهم بجزء هام في الاقتصاد الوطني.

ب - يزداد الطلب على السلع الزراعية زيادة كبيرة بسبب زيادة السكان ونمو الدخل الفردي الحقيقي.

جـ- تزداد الحاجة لرأس المال لأغراض التنمية الصناعية .

د - يصعب تعميم الميكنة الزراعية نظرا لانخفاض اجر العامل الزراعي وارتفاع تكاليف الآلات الزراعية وخوفا من انتشار البطالة بين العمال الزراعيين .

ويمكن القول أنه فى بداية هذه المرحلة تكون عناصر الإنتاج التقليدية متوفرة ويتم استعمالها بدرجة تؤدى إلى انخفاض كل من الإنتاج المتوسط والإنتاج الحدي لتلك العوامل . وفى هذه الظروف يمكن للتقدم التكنولوجي الحديث أن يعمل الكثير في سبيل رفع الإنتاج الزراعي . ويمكن تحقيق تلك الزيادة في الإنتاج الزراعي عن طريق نشر القليل من التحسينات والإرشادات الفنية التي تؤدى إلى زيادات نسبية مرتفعه في الإنتاج . والأمثلة على هذه الوسائل الفنية كثيرة ، منها توفير المبيدات الحشرية ، ومقاومة الأمراض وتمهيد الطرق الزراعية التي يمكن استعمالها في نقل الحاصلات من المزرعة إلى السوق ، ونشر استعمال البذور المحسنة والأسمدة الضرورية اللازمة . ويلاحظ أن مثل هذه الوسائل والخدمات تلقى قبولا مرضيا لدى الزراع حتى ولو لم يكن قد تم استكمال التغيرات الضرورية الأخرى كنظام الملكية ونظام التسليف والتسويق وخلافه . على أن أهم المشاكل التي تعترض

التنمية في المرحلة الثانية وخاصة في الفترة الأولى منها هي عدم توفر البحوث التطبيقية ونقص عناصر ألانتاج الجديدة والمحسنة .

ثالثا: مرحلة زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق استبدال العمل الزراعي برأس المال :

هذه مرحلة متأخرة من مراحل التنمية الزراعية ، ولا تقع إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة ، وخاصة في البلاد التي تزداد فيها كثافة السكان. فعلى سبيل المثال لقد بدأت اليابان دخول هذه المرحلة حديثا بعد مرور سنوات طويلة من بدء التنمية الزراعية الجدية . وتتميز هذه المرحلة بانتشار الميكنة الزراعية ، ومحاولة الاقتصاد في استعمال العمل الزراعي الذي يكون قد أصبح من عناصر الإنتاج غير المتوفرة ، نظرا لتوفر فرص العمل غير الزراعي ، كما تتميز بوفره رأس المال حيث تكون البلاد قد قطعت شوطا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية وكذلك ببطء ارتفاع الطلب على السلع الزراعية وانكماش القطاع الزراعي بالنسبة للاقتصاد القومي ككل .

التغييرات الأساسية التي تميز الزراعة في مراحل تنميتها

من المعلوم أن هناك تغيرات أساسية تحدث في كل مجالات الزراعة والإنتاج الزراعي تصاحب المراحل المختلفة لعملية التنمية الزراعية وسوف نحاول تلخيص تلك التغيرات التي تحدث في المراحل الثلاث التي سبق ذكرها كما فى الجدول :

مقومات نجاح التنمية الزراعية:

لعله من المفيد عند هذه المرحلة بعد أن رأينا المساعدات القيمة التي يمكن للزراعة أن تقدمها للتنمية الاقتصادية بصفة عامه ، وبعد أن ذكرنا شرح موجز عن طبيعة عملية الإنتاج الزراعي وتكامل عناصر الإنتاج اللازمة لها ، وكيف يمكن تدبير العناصر غير المتوفرة حتى ندفع بعجلة الإنتاج الزراعي إلى الأمام ، أن نحاول تبين الأسباب التي يمكن أن تؤدى إلى نجاح عملية التنمية الزراعية ، وبالتالي يسهل تشخيص العوامل المعوقة لإتمام تلك العملية بنجاح . وذلك يجعل من السهل الاستعداد لتوفير كل أسباب النجاح لعملية التنمية الزراعية قبل بدء الخطة بوقت كاف .

الصفة	مرحلة التخلف	مرحلة النمو	مرحلة التقدم
شخصية المزارع	مزارع تقليدي	يبدأ في المقارنة	مزارع متحضر
تقبل التغير	يقاوم التغير	متردد	يقبل كل أنواع التغيير
عملية وضع القرارات	حسب التقاليد الموروثة	تضارب بين التقاليد الموروثة والحديث	يضع قراراته بنفسه
المستوى التكنولوجي	متجمد	يبدأ في التحرك	ابتكارات سريعة
رأس المال	غير متوفر (معظمه رأس مال خاص)	في تزايد (تزداد أهمية رأس المال العام)	كلا من رأس المال الخاص والعام متوفر
الأرض	هناك ارض قابلة للاستصلاح	تختفي الأرض القابلة للاستصلاح	يتم استخدام كل الأرض الممكن استصلاحها
إنتاجية العمل الزراعي	منخفضـــــــــة	تبدأ في الارتفاع	مرتفعـــــــة
عناصر الإنتاج	كلها من إنتاج المزرعة والعائلة المزرعية	بعضها يشترى (البذور- الأسمدة - المبيدات الحشرية)	كلها مشتراة
الإنتاج الزراعي	للاكتفاء الذاتي والقليل للتبادل	يزيد القدر المباع	كله للبيـــــع
أهداف الإنتاج	لعيشة الكفـــاف	للاكتفاء الذاتي مع بعض الدخل	تعظيم الدخل
المؤسسات التي تخدم الإنتاج الزراعي	قليلة وغير متطورة	تزداد في عددها ومستوياتها	متوفرة وعلى مستوى عالي من الكفاءة
حجم القطاع الزراعي بالنسبة لحجم القطاع غير الزراعي	كبيـــــــر	ينكمـــــــش	صغير
الطلب على السلع الزراعية	يرتفع ببطء	يرتفع بسرعة	يرتفع ببطء

والحقيقة أنه لا يكفى تدبير عناصر الإنتاج اللازمة كما ونوعا فحسب ، وإنما يلزم أن تمزج هذه العناصر بالكميات المناسبة في الوقت المناسب والمكان المناسب . وهذه المهمة هي صميم عمل علم الاقتصاد الذي يبحث في توزيع الموارد الاقتصادية بين الغايات المتعددة بصورة تؤدى إلى تعظيم إشباع الرغبات . وفى سبيل ذلك يعمل الباحث الاقتصادي على تحديد كميات عناصر الإنتاج وتوصيفها ثم توزيع تلك العناصر على الاستعمالات المختلفة بالطريقة التي يمكن أن تؤدى إلى تعظيم الإشباع ثم توزيع الناتج من السلع والخدمات بالإضافة إلى العمل على صيانة الموارد الطبيعية وتنميتها .

وعلى ذلك يمكننا القول أن نجاح التنمية الزراعية هو نتيجة لحسن توزيع عناصر الإنتاج بالكمية الضرورية والكيف المناسب في الوقت والمكان المناسبين. وبنفس القياس فان فشل التنمية الزراعية هو نتيجة متوقعه لسوء توزيع عنصر الإنتاج ، إما لعدم تدبير الكميات اللازمة منها كأن يصعب إنشاء جهاز إرشادي سليم التنظيم أو الفشل في تدبير الكميات اللازمة من التقاوي المحسنة ، أو توفير كل العناصر الضرورية ولكن في مكان غير مناسب كزراعة محصول في ارض لا ينجح فيها أو تقديم أسلوب علمي جديد فى الزراعة فى وقت لم يستعد فيه المزارعين بعد لتقبله . فنجاح النظام التعاوني في الزراعة مرهون بتهيئة المزارعين أنفسهم لتفهمه وتقبله . كما ولا ينتظر أن يحقق نظام الائتمان الزراعي الأغراض التي أنشئ من أجلها في جو يشعر فيه الزراع بمقت شديد لعملية الاقتراض .

وعليه فنجاح عملية التنمية الزراعية يتوقف على توفر الشروط آلاتية :

١ – عوامل الإنتاج: (ا) المتوفرة (الأرض – العمل – بعض أنواع من رأس المال)، (ب) غير المتوفرة (المؤسسات الحديثة التي يساعد وجودها على رفع انتاجية العناصر التقليدية المتوفرة، (ج) الإدارة الاقتصادية السليمة .

٢– التطبيق العلمي الحديث (التكنولوجيا) .

٣– تغير القيم والمؤسسات المعوقة للتنمية وذلك بتعديلها أو استبدالها بأخرى مساعدة لها .

وهنا يجب أن ننوه بأهمية تغيير القيم والمؤسسات بما يعمل على إنجاح عملية التنمية الزراعية ، إذ أنها هي العامل المحدد لذلك نظرا لكونها أشد العوامل الأخرى مقاومة للتطور بسبب رسوخها في نظم المجتمعات القائمة .

تذكر

-تلعب الزراعة دورا هاما في عملية التنمية في توفير الغذاء اللازم لسد حاجة الطلب المتزايد عليه، امداد الصناعة بالمواد الاولية اللازمة لها، انتاج المحاصيل التصديرية لتوفير العملات الاجنبية، تدعيم سوق المنتجات الصناعية، وتزويد القطاعات الاخري بعناصر الانتاج.

- التنمية الاقتصادية هي عملية تحويل لمجتمع زراعي متخلف إلي مجتمع اخر يتميز بسرعة التقدم في كل المجالات.

-عناصر الإنتاج المتوفرة هي العناصر التي تستعمل او لا تستعمل في الزراعة ومتاحة بكميات يؤدي استعمالها إلي انخفاض انتاجيتها الحدية مثل العمل في مصر.

-عناصر الإنتاج غير المتوفرة هي تلك العناصر التي تفتقر إليها الزراعة في الدول النامية مثل المؤسسات الحديثة التي يساعد وجودها على رفع انتاجية العناصر التقليدية المتوفرة.

- من مقومات نجاح التنمية الزراعية توفير الاسواق للمنتجات الزراعية، توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، توفير الحوافز للمزارعين، وتوفير وسائل النقل والمواصلات.

- يجب أن ننوه بأهمية تغيير القيم والمؤسسات بما يعمل على إنجاح عملية التنمية الزراعية، إذ أنها هي العامل المحدد للتنمية نظرا لكونها أشد العوامل مقاومة للتطور بسبب رسوخها في نظم المجتمعات القائمة .

اسئلة

١)اشرح دور الزراعة في عملية التنمية الاقتصادية ؟

٢) تلعب الزراعة دور هام في تزويد القطاعات الاخري بعناصر الانتاج – ما تأثير هذا علي قطاع الزراعة والقطاعات الاخري؟

٣) على الرغم من أن الصناعة تعتبر المنفذ الأساسي للتقدم الصناعي والنمو المستمر، إلا أن التقدم الصناعي يتطلب توفير الأسس التي يقوم عليها النشاط الإنتاجي ومن بينها توفير المادة الأولية والتي يتحمل القطاع الزراعى العبء الأكبر فى إنتاجها. ناقش هذه العبارة.

٤) اشرح بايجاز طبيعة عملية الإنتاج الزراعي في الدول النامية؟

٥) ما هي المقومات التي يلزم توافرها للتنمية الاقتصادية الزراعية ؟

٦) اشرح بالتفصيل مراحل التنمية الزراعية ؟ والتغييرات الاساسية التي تميز الزراعة في مراحل تنميتها؟

٧) لا شك أن الصادرات الزراعية تساعد على التنمية الاقتصادية، لأنها توفر حصيلة من العملات الأجنبية يمكن استخدامها في استيراد مستلزمات التنمية الصناعية، ولكن هناك شروط للاستفادة من هذه الصادرات، أذكرها.

الفصل الثاني عشر

دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية

يتناول هذا الفصل تأثير التجارة الخارجية الايجابي والسلبي علي التنمية الاقتصادية.

أولا- التأثير الايجابي للتجارة الخارجية:

يتفق كثير من الاقتصاديين علي وجود تأثير متبادل بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، حيث تؤثر التجارة الخارجية بشكل كبير علي الدخل القومي، كما أن التنمية وزيادة الدخل القومي تؤثران علي حجم ونمو التجارة الخارجية.

وقد أهتم جون استيورات ميل John Stuart Mill (وهو من أبرز الاقتصاديين التقليديين) بفكرة امكانية نقل النمو عن طريق التجارة وأنها وسيلة للنمو. إذ رأى أن للتجارة الخارجية نوعان من المنافع أو الآثار التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة. النوع الأول منها يعرف ***بالمنافع الاقتصادية المباشرة*** حيث تتحقق هذه المنافع وفقا لمبدأ المزايا النسبية والذي يقضي بأن التخصص في الإنتاج يؤدي إلي تحقيق فائض في إنتاج السلع التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية، ويمكن عن طريق التجارة مبادلة هذا الفائض بسلع مستوردة لا تتمتع الدولة في إنتاجها بميزة نسبية. وهذا يؤدي إلي الاستخدام الأكثر كفاءة لموارد الإنتاج في العالم. أما النوع الثاني فيطلق عليه ***منافع اقتصادية غير مباشرة*** وتنشأ هذه المنافع من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي، حيث تعمل التجارة الخارجية علي توسيع حجم السوق واتساع نطاق تقسيم العمل الذي يؤدي إلي زيادة الإنتاجية في الدولة وتنمية المهارات المتخصصة وتحسين طرق الإنتاج وإدخال أساليب فنية متطورة في قطاع التصدير مما يؤدي إلي تحقيق وفورات الإنتاج الكبير وتنمية قطاعات أخري في الاقتصاد القومي. وقد لخص ***هابرلر*** المنافع غير المباشرة التي تتيحها التجارة الخارجية في أنها "تقدم السلع الرأسمالية والآلات والمواد الخام ونصف المصنعة اللازمة لعملية التنمية بالإضافة إلي أنها وسيلة لنشر المعرفة الفنية ونقل المهارات الإنتاجية وكذلك فهي وسيلة لانتقال رؤوس الأموال من الدول المتقدمة للدول النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية".

ويري ***هابرلر*** ***Harberle***r أن التخصص والتقسيم الدولي للعمل يعد أهم العوامل الرئيسية لزيادة الدخل القومي ورفع مستوي المعيشة لكافة الدول المشاركة في التجارة الخارجية، لأن زيادة الإنتاج تساعد علي تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي والتخلص من الحلقة المفرغة للفقر التي تعاني منها الدول النامية والانطلاق نحو النمو الذاتي.

يلاحظ أن التجارة الخارجية تتيح الفرصة لاستيراد السلع الرأسمالية التي تتطلبها عملية التنمية في مقابل تصدير سلع استهلاكية. كما أن نقص المعرفة يعتبر عائقا كبيرا للتنمية ومن ثم فإن الاتصال باقتصاديات أكثر تقدما يعتبر طريقا سريعا للتخلص من هذا العائق. ويعتبر الحصول علي الخبرة الفنية والمهارات والأفكار نتيجة الاحتكاك بالعالم الخارجي محركا قويا للتنمية وحيوي للتقدم السياسي والاجتماعي والثقافي الذي يعتبر ضروريا للتقدم الاقتصادي، أي أن التجارة الخارجية تحرك كافة قوي التنمية في المجتمع.

وجدير بالذكر أن هناك الكثير من النظريات التي توضح دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية من بينها ***نظرية القطاع القائد*** ***Leading Sector*** في عملية التصدير أو ***قاعدة التصدير*** ***Export Base*** وتري النظرية الثانية أن نمو قطاع الصادرات يؤدي إلي إشاعة ودفع النمو في بقية قطاعات الاقتصاد القومي المرتبطة به سواء تلك القطاعات التي تدخل منتجاتها في إنتاج سلع التصدير أو التي تستفيد من خدمات القطاعات المعاونة لقطاع التصدير كالنقل والتخزين. وحتي يكون قطاع التصدير قطاعا قائدا للنمو يجب أن تكون جميع مكوناته أوغالبيتها علي الأقل محلية، حتي يمكن أن يثري النمو في بقية القطاعات المرتبطة به. كما تعتبر الصادرات مصدرا اساسيا لتمويل الواردات، ويعني نمو قطاع الصادرات زيادة حصيلة العملات الأجنبية وبالتالي تمويل احتياجات عملية التنمية من السلع الرأسمالية والوسيطة.

ويتضح من نظرية القطاع القائد أو قاعدة التصدير الدور الايجابي الذي يمكن أن تؤديه التجارة الخارجية في دفع واشاعة النمو في قطاعات الاقتصاد القومي. وهذا عكس النظرية التقليدية التي ترتكز علي أن التجارة الخارجية تتم نتيجة للاوضاع الاقتصادية الداخلية وليست سببا في تغييرها.

ويري ***كيرنكروس*** ***Cairncross*** ضرورة دخول الدولة في التجارة الخارجية وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تحتاج التنمية إلي معدات وآلات ورؤوس أموال أجنبية ومعرفة وخبرة فنية وهذا ما توفره التجارة الخارجية. ويري كيرنكروس أن نقطة البداية في عملية التنمية هي التحرك في حدود الإمكانيات المتاحة مع محاولة الاستفادة من الصرف الأجنبي في دعم الأنشطة الأخري.

بعض الأمثلة علي أن التجارة الخارجية دافعة لعملية التنمية:

كانت التجارة الخارجية في القرن التاسع عشر هي الأداة المحركة للنمو الاقتصادي، فلم يقتصر دورها علي مجرد التوزيع الأمثل للموارد القائمة ولكنها أدت إلي انتشار حركة كبيرة من النمو الاقتصادي في كثير من مناطق العالم. وتجدر الإشارة إلي أن بريطانيا (بقيام الثورة الصناعية فيها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر) كانت مركز الإشعاع للنمو الاقتصادي إلي معظم مناطق العالم الأقل نموا، وذلك عن طريق طلبها للمواد الأولية التي كانت متوافرة لدي هذه المناطق من ناحية، ومن خلال انتقال رووس الأموال منها إلي تلك المناطق من ناحية أخري. وهكذا اعتمدت المناطق الأقل نموا في تحقيق تنميتها الاقتصادية علي تصدير موادها الأولية إلي انجلترا وعلي ما تحصل عليه من استثمارات خاصة منها، مما أدي إلي حدوث دفعات متتالية في معدل انتشار النمو بها. ويعزي ***نيركسه*** حدوث التطور الكبير في التجارة الخارجية في بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر وحتي بداية القرن العشرين إلي بدء قيام الثورة الصناعية بها في الوقت الذي كانت تتمتع فيه بريطانيا بموارد طبيعية محدودة ولم تكن عرفت فيه البدائل الصناعية. ولذلك فمن الطبيعي أن ينتشر النمو الاقتصادي إلي البلاد الأقل تقدما والتي كان يطلق عليها المناطق أو البلاد الحديثة، وكانت تتكون من الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، نيوزيلندا، الأرجنتين، واوروجواي، كندا، وجنوب أفريقيا وذلك عن طريق الزيادة السريعة في طلب بريطانيا علي المواد الأولية التي كانت هذه المناطق مؤهلة بطبيعتها لإنتاجها، الأمرالذي أدي إلي انتعاش قطاع الإنتاج الأولي في الدول الأقل نموا من بريطانيا من ناحية، وتشجيع انتقال رأس المال من بريطانيا إلي معظم تلك الدول. وقد تحقق هذا النمو في البلاد الأقل تقدما عن طريق العلاقة الطردية بين الطلب علي الصادرات من المواد الأولية وبين

الاستثمار الأجنبي. وهكذا لم يكن التخصص الدولي هو العامل الرئيسي وحده الذي أدي إلي النمو الاقتصادي للبلاد الأقل تقدما، ولكنه كان يرجع للنمو السريع الذي كان يحدث في بريطانيا وذلك للتزايد المستمر في الطلب علي المواد الأولية.

وقد لعبت التجارة الخارجية نفس الدور في تنمية اقتصاد السويد في نهاية القرن التاسع عشر عن طريق صادراتها من الاخشاب والتي كانت تمثل نحو ٤٠% من جملة صادراتها، وكندا من خلال صادراتها من القمح، واستراليا من خلال صادراتها من القمح والصوف. ولذا نري أثر هذا النمط من النمو وهو النمو عن طريق التجارة الخارجية بشكل كبير علي البلاد الجديدة في ذلك الوقت والسابق ذكرها، حيث اعتمدت هذه البلاد في تحقيق نموها الاقتصادي إلي حد كبير علي تصدير المواد الأولية وعلي الاستثمارات الأجنبية الخاصة التي كان لقطاع التصدير الدور الأساسي في اجتذابها لهذه البلاد.

ويمكن القول أن التجارة الخارجية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة من خلال تأثيرها علي الجانب المادي لعملية تراكم رأس المال والاستثمار عن طريق الواردات من السلع الاستثمارية والتي تعتبر عنصرا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية. كذلك تمثل حصيلة الصادرات مصدرا هاما للصرف الأجنبي اللازم لتحقيق الاستثمارات التي تتضمنها خطط التنمية الاقتصادية بقصد توسيع المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي، بالإضافة إلي الوفاء باعباء خدمة الديون الأجنبية.

ثانيا- التأثير السلبي للتجارة الخارجية علي التنمية الاقتصادية:

أبدي فريق أخر من الاقتصاديين من انصار تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع معارضتهم للنظرة التفاؤلية عن دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية ، من أهمهم ***هانس سنجر Hans Singer*** ، ***راؤول بربيسش Raul Prebisch***، ***وجونار ميردال Gunnar Myrdal*** ، وتستند حجج هؤلاء الذين يعارضون اصحاب النظرية التفاؤلية للتجارة الخارجية، علي أنه مع وجود شيء من التضحية بالنفع العائد من التخصص الدولي، فإن البلاد المتخلفة ستحقق معدلا مرتفعا للتنمية الاقتصادية، إذا ما أتبعت سياسة إحلال الواردات وسياسات التصنيع المدروسة والتوسع في الإنتاج للأسواق المحلية بدلا

من انتظارها انتقال التنمية إليها عن طريق التجارة الخارجية. ويري أنصار هذا الفريق أيضا أنه إذا كان النمو الاقتصادي السريع في البلاد الصناعية خلال القرن التاسع عشر قد أدي إلي زيادة الطلب علي المواد الأولية وانتشار النمو إلي الدول الأقل نموا، فإن هذا النمط من النمو كاد أن يختفي خلال القرن العشرين، حيث بدأت صادرات البلاد المنتجة للمواد الأولية تميل إلي التراخي مقارنة بصادرات الدول الصناعية المتقدمة. وبالرغم من التقدم السريع حاليا في مستوي الدخل الحقيقي للفرد في الدول الصناعية المتقدمة (امريكا الشمالية، أوروبا الغربية)، إلا أن هذا التقدم لم يؤد إلي انتشار النمو إلي باقي مناطق العالم عن طريق زيادة طلبها علي المواد الأولية.

ويري *"راجنار نيركسه Ragnar Narukse"* أن تفسير ذلك يكمن في الأسباب الأتية:

١ – تحول هيكل الإنتاج الصناعي في الاقتصاديات المتقدمة من التركيز علي الصناعات الخفيفة إلي الصناعات الثقيلة والتي لا تساهم فيها المواد الأولية إلا بنسبة ضئيلة.

٢ – احلال البدائل الصناعية محل المواد الأولية نتيجة للتقدم التكنولوجي، الأمر الذي أدي إلي انخفاض معدل استهلاك المواد الأولية.

٣ – ارتفاع نصيب قطاع الخدمات في الدخل القومي في البلاد المتقدمة والذي أدي إلي أن تكون زيادة الطلب علي المواد الأولية بمعدل أقل من معدل زيادة الناتج القومي.

٤ – انخفاض المرونة السعرية والدخلية للطلب علي الكثير من السلع والمواد الأولية الزراعية وذلك علي عكس السلع الصناعية التي ترتفع فيها هذه المرونات.

ويري *"راؤول بريبش"* أن انتشار التقدم الفني والتكنولوجي بالدول الصناعية المتقدمة أدي إلي تقسيم للعمل الدولي علي النحو الذي اصبح في ظله العالم ينقسم إلي مراكز صناعية من جانب وبلاد تابعة تخصصت في الإنتاج الأولي وارتبطت بالمراكز الصناعية من جانب أخر. وقد أدي هذا التخصص إلي انتشار ظاهرة الاقتصاد الثنائي واتساع الهوة بين البلاد الصناعية المتقدمة والبلاد النامية. واتجاه معدلات التبادل الدولي في غير صالحها واستئثار البلاد المتقدمة بمزايا التقدم التكنولوجي. الأمر الذي يحتم علي الدول النامية أن تتجه إلي التصنيع كوسيلة للاستفادة من التقدم الفني والنهوض بمستوي المعيشة بها.

كما يري *"سنجر"* أن النظرية التقليدية للتجارة الخارجية والتخصص القائم علي المزايا النسبية ذو الطبيعة الاستاتيكية غير مقبول الأن في البلاد النامية، لأنها لا تتفق مع متطلبات التنمية الاقتصادية في أطارها الديناميكي. فتخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية والسلع الغذائية للبلاد الصناعية المتقدمة والذي كان إلي حد كبير نتيجة لاستثمارات الأخيرة فيها، ليس في صالح هذه البلاد نظرا لأن هذه الاستثمارات تنتقل إلي البلد المستثمر بالاضافة إلي أن هذه الاستثمارات جعلت البلاد النامية تتخصص في أنواع من الأنشطة الاقتصادية أقل صلة بالتقدم التكنولوجي وبالوفورات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تتولد عنه.

ويلاحظ أن اتجاه معدلات التبادل إلي الانخفاض بالنسبة للدول النامية يؤدي إلي الحد من منافع التجارة والاستثمار . فالتقدم الفني في الإنتاج الصناعي في البلاد المتقدمة يظهر في شكل ارتفاع في الدخول بهذه البلاد، بينما نجد أن أثر هذا التقدم الفني علي إنتاج المواد الأولية في البلاد النامية يظهر في شكل انخفاض في اسعار هذه المواد.

بينما يري *"ميردال"* أن التجارة الخارجية تؤدي إلي زيادة حدة التفاوت وعدم التساوي بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة. فالأسواق الواسعة التي توجدها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول-من وجهة نظره- علي تشجيع وتعزيز الصناعة بالدول المتقدمة، حيث أن الصناعة فيها قوية وكبيرة الحجم وتتمتع بالوفورات الخارجية المتاحة لها. وعلي العكس من ذلك في البلاد النامية تسود حالة من القلق والخطر، حيث الصناعة فيها ضعيفة وصغيرة الحجم بالاضافة إلي عدم مرونة الطلب علي صادراتها من المواد الأولية والسلع الغذائية فضلا عن التقلبات السعرية المتوالية التي تعاني منها. ولذا يري ميردال أن التجارة الخارجية لن تؤدي إلي التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة رغم ارتفاع نسبة ما تمثله في دخلها القومي.

وفي الواقع أنه إذا كان للتجارة الخارجية ولقطاع التصدير دور إيجابي بالنسبة لعملية التنمية في الدول المتقدمة، إلا أنها لم تستطع أن تؤدي نفس الدور بالنسبة للدول المتخلفة أوالنامية. ومبرر هذا أنه بقيام الثورة الصناعية في عدد كبير من دول أوربا، كانت هذه الدول في حاجة إلي كميات كبيرة من المواد

الأولية، ومع تقدم الصناعة وزيادة حجم الإنتاج عن حاجات الاستهلاك في تلك الدول كانت أسواق دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية منافذ خارجية لتصريف الفائض من الإنتاج الصناعي لدول أوربا.

نستخلص مما سبق أن الظروف التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر والتي مكنت كثيرا من الدول الأقل تقدما ولا سيما الدول حديثة النشأة من تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي عن طريق التجارة الخارجية قد تغيرت في القرن العشرين، بمعني أنه لا يمكن للدول النامية في الوقت الحالي أن تعتمد أساسا علي تصدير المنتجات الأولية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والأرتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي فيها. ويكمن السبب في ذلك في المخاطر والمشكلات التي تحيط بالصادرات من المنتجات الأولية سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، ففي الأجل القصير تتمثل هذه المخاطر في التقلبات الواسعة في حصيلة الصادرات من المنتجات الأولية بسبب عدم استقرار أسعار هذه الصادرات، أما في الأجل الطويل فتتمثل في تراخي الزيادة في حجم الصادرات من هذه المنتجات لانخفاض معدل الزيادة في الطلب عليها وانخفاض نصيبها من حجم الصادرات العالمية.

وإلي جانب هذه المخاطر التي تهدد الصادرات من المنتجات الأولية فان الارتفاع الشديد والمستمر لأسعار المنتجات المصنوعة التي تستوردها الدول النامية يؤدي إلي انخفاض معدلات التبادل الدولي في غيرصالح الدول النامية وزيادة العجز في موازين مدفوعاتها حيث أنها ستضطر إلي تصدير كمية أكبر من المواد الأولية إلي البلاد المتقدمة عما كانت تصدره من قبل في سبيل الحصول علي نفس الكمية المستوردة من المنتجات المصنوعة. وهكذا فإن التجارة الخارجية بهذا الشكل تزيد من تكلفة التنمية الاقتصادية وتؤدي إلي مخاطر التبعية الاقتصادية الشديدة للدول المتقدمة، وارتفاع درجة تأثر الاقتصاد القومي في البلاد النامية بظروف الأسواق الدولية للمواد الأولية.

التجارة الخارجية والأوضاع الحالية للبلاد النامية:

قسم الاقتصاديون العالم، خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من حيث بنيانه الاقتصادي ومدي ما وصل إليه من تطور في مستوي الحياة الاجتماعية ، إلي دول متقدمة وبلاد متأخرة. ومع انتشار مصطلح التنمية

في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، تطور هذا التقسيم وأطلق علي بعض الدول لفظ المتقدمة تمييزا لها عن البلاد المتخلفة. وبعد أن أحرزت التنمية شيوعا ورواجا واسعاً في البلاد المتخلفة خلال عقدي الخمسينات والستينات وذلك بعد أن كانت بين نوعين من التصنيع، هما التصنيع من أجل التصدير، والذي يستند الي سياسة تنمية الصادرات، والتصنيع من أجل سد حاجة السوق المحلي ويستند إلي سياسة إحلال الواردات.

ودون التعرض لمزايا أي من السياستين سواء تنمية وتشجيع الصادرات أو إحلال الواردات وإيهما أكثر ملائمة لدفع عملية التنمية. فمن الواضح في ضوء ما حدث في الواقع العملي أن اتجاه الدولة إلي استراتيجية التوجه التصديري يؤدي إلي استفادتها من مشاركتها في التجارة الخارجية وزيادة نمو اقتصادها، بحيث يمكن القول أنه يوجد للتجارة الخارجية تأثير إيجابي ظاهر علي تنميتها الاقتصادية واستمرار تزايد معدلات النمو بها، هذا ما يؤيد وجهة نظر الفريق الأول. ونود أن نشير في هذا إلي أن الاتجاه نحو التصنيع يجب ألا يفهم منه أنه يتطلب التخلي عن تصدير المواد الأولية التي قد يكون للدولة النامية فيها ميزة طبيعية بل أنه يمكن للدولة تنمية صادراتها التقليدية من المواد الأولية إلي جانب اتجاهها نحو التصنيع الذي يكفل استخدام موارد الإنتاج المتزايدة والتي تتمتع الدولة في إنتاجها بميزة نسبية. بمعني أن تعمل الدولة علي تنويع صادراتها بدلا من الاعتماد علي تصدير سلعة واحدة أولية أو سلعتين.

أما المجموعة الثانية فتتركز في الدول النامية التي مازالت في المراحل الأولي للتنمية وتنحصر مشاركتها في التجارة الخارجية علي تصديرها للمواد الأولية المتوافرة فيها، بمعني أنها تسير علي النمط التقليدي الذي كان موجودا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

ولا شك أن هذه الدول ينطبق عليها وجهة نظر الفريق الثاني والمتعلقة بالتأثير السلبي للتجارة الخارجية علي التنمية الاقتصادية وذلك في ضوء المشكلات التي تواجه صادرات البلاد النامية من المنتجات الأولية والتي تتسبب في حدوث التبادل غير المتكافيء وتحد من مكاسب التجارة لهذه الدول. وأن كان هذا لا يعني أن الباب قد أغلق نهائيا أمام هذه البلاد للبدء في اتباع سياسات تصنيع جزء من المواد الأولية التي تصدرها متبعة في هذا المسار نفسه الذي اتبعته المجموعة الأولي من البلاد النامية.

سوف نتعرض في هذا الجزء لبعض العقبات التى تواجهها الدول النامية فى تجارتها الخاصة نذكر منها على سبيل المثال:

١)صغر الحجم التجارى لصغر نطاق السوق :

تزداد اهمية التصنيع كاحد السياسات التى تهدف الى الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية ، حيث يتم عن طريق تنويع الهياكل الانتاجية بالبلاد المتخلفة اقتصاديا ، وبالتالى يقلل المخاطر الناجمة عن التخصص فى انتاج السلع الاولية وتصديرها، الا ان التصنيع يهدف اساسا الى رفع مستوى المعيشة فى البلاد الزراعية المكتظة بالسكان ، وذلك بزيادة النمو الصناعى جنبا الى جنب مع التنمية الزراعية نظرا لوجود تشابك بين القطاعين . وكما نعلم ان النمو الصناعى محدود بنطاق السوق ، فعندما يضيق نطاق السوق يتعذر الاستفادة بوفورات الانتاج الكبير او مزايا التخصص .

والمقصود بوفورات الانتاج الكبير : ما يتحقق من ارتفاع مستوى الكفاءة الانتاجية وتخفيض نفقة الوحدة من التكاليف الثابتة بفضل اتساع نطاق الانتاج .

* ويؤدى اتساع حجم السوق الى خفض نفقة الانتاج بدرجة كبيرة حتى بالنسبة للسلع التى تنتج لتحل محل الواردات ولايتاح لها مستوى تكنولوجى مرتفع كالاسمنت والاحذية والمنسوجات .
* والدول المتخلفة تستطيع ان تتخلص من عقبة ضيق نطاق السوق بالاعتماد على السوق الخارجى فى تصريف جانب كبير من منتجاتها المصنعة. ولكننا نجد اليوم ان الدول المتخلفة لاتجد اسواق البلاد المتخلفة الاخرى مفتوحة امام صادراتها الصناعية للاسباب التالية :

١ – يحيط بهذة الاسواق حواجز تعلو بكثير عما قابلته البلاد المتقدمة فى المراحل الاولى لنموها الصناعى ، كنظام الحصص ووجود رسوم جمركية .

٢ – تفضيل استيراد السلع المصنوعة من البلاد المتقدمة التى تتفوق فى انتاجها على الدول المتخلفة من حيث السعر والجودة .

٣ – تزايد الفجوة التكنولوجية و اتساعها بين البلاد المتقدمة و البلاد النامية.

٢) صغر حصيلة الصادرات وعدم استقرارها :

من بين المشاكل التى تجابه الدول النامية فى ميدان التجارة الخارجية ، ما تتعرض له من تقلبات واسعه فى حصيلة الصادرات فى المدى القصير . ويرجع ذلك الى التقلبات الدورية التى تؤثر على مستوى التشغيل والانتاج بالبلاد الرأسمالية الصناعية ولذا يسهم توثيق التعاون التجارى الاقليمى بين البلاد النامية فى تقليل ماتتعرض له حصيلة صادراتها من عدم الاستقرار بالاضافة الى التنوع الجغرافى لتلك الصادرات والاتجاه الى تصدير السلع المصنعة ونصف المصنعة ، بدلا من تصديرها كمواد خام .

٣) ضعف قوة المساومة :

ان ضعف مقدرة البلاد النامية على المساومة يشكل سبباً اساسياً فى عجزها عن تحسين ظروف تجارتها الخارجية ، فالاعتماد على الاقناع وحده لايكفى لحمل البلاد المتقدمة على ان تاخذ مصالح الدول النامية فى الاعتبار ، فلا بد ان تتمتع هذة البلاد بدرجة من قوة المساومة تكفل لمصالحها الاحترام . ولا شك ان الاندماج الاقتصادى يزيد قوة المساومة لدى البلاد النامية . ويضاعف من تعزيز قوة البلاد النامية فى المساومة ما نراه من انتشار التكتل الاقتصادى فى محيط البلاد المتقدمة . وتتوقف قوة المساومة لاى مجموعة من البلاد على مدى حاجة هذة المجموعة للواردات بالقياس الى حاجة البلاد الاخرى لصادرتها .

٤) انخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية :

نطق السوق يؤدى الى انتشار ظاهرة الاحتكار الاقليمى (شيوع التواطؤ بين المنتجين على تقييد المنافسة) ، وقد لا يتسع السوق فى بعض البلاد المتخلفه لاكثر من مشروع واحد . ولا يغيب عن الذهن سهولة استجابة الحكومة لما تطالب به المشروعات عند انشائها لحمايتها من المنافسة الاجنبية (اى حماية الصناعات الناشئة) ولا يخفى ايضا كيف يؤدى تقيد المنافسة من الداخل (لقلة عدد المشروعات) ومن الخارج (لاحكام القيود على انسياب المنتجات المماثلة الى السوق المحلى) الى تنافس المشروعات فى الارتفاع بمستوى الكفاءة الانتاجية ، لذا فالاندماج الاقتصادى بين البلاد النامية يفتح ابواب المنافسة فيما بين المشروعات المماثلة .

٥) انخفاض معدل النمو الاقتصادى وانخفاض مستوى التشغيل والانتاج :

بينما حدوث الاندماج الاقتصادى بين الدول النامية يؤدى الى زيادة سرعة النمو الاقتصادى وبالتالى تظهر توقعات حسنة بالمستقبل ، مما يؤدى الى تشجيع المنظمين على زيادة الاستثمارات وبالتالى زيادة الدخول والطلب الكلى على المنتجات ، بل ربما يؤدى زيادة النشاط الاقتصادى فى البلاد التى يتالف منها التكتل الى تشجيع انسياب الاستثمارات المرغوبة من الخارج والاستفادة بالاساليب الفنية الحديثة فى الانتاج مما يؤدى الى زيادة مستوى الدخول وزيادة رفاهية الافراد .

تذكر

- تستند حجج الذين يعارضون اصحاب النظرة التفاؤلية للتجارة الخارجية، الي أنه مع وجود شيء من التضحية بالنفع العائد من التخصص الدولي، فإن البلاد المتخلفة ستحقق معدلا مرتفعا للتنمية الاقتصادية، إذا ما أتبعت سياسة إحلال الواردات وسياسات التصنيع المدروسة والتوسع في الإنتاج للأسواق المحلية بدلا من انتظارها انتقال التنمية إليها عن طريق التجارة الخارجية.

- يمكن القول أن التجارة الخارجية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة من خلال تأثيرها علي الجانب المادي لعملية تراكم رأس المال، والاستثمار عن طريق الواردات من السلع الاستثمارية والتي تعتبر عنصرا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية. كذلك تمثل حصيلة الصادرات مصدرا هاما للصرف الأجنبي اللازم لتحقيق الاستثمارات التي تتضمنها خطط التنمية الاقتصادية بقصد توسيع المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي، بالإضافة إلي الوفاء باعباء خدمة الديون الأجنبية.

- المقصود بوفورات الانتاج الكبير ما يتحقق من ارتفاع مستوى الكفاءة الانتاجية وتخفيض نفقة الوحدة من التكاليف الثابتة بفضل اتساع نطاق الانتاج.

- ضعف مقدرة البلاد النامية على المساومة يشكل سبباً اساسياً فى عجزها عن تحسين ظروف تجارتها الخارجية.

- تزداد اهمية التصنيع كاحد السياسات التى تهدف الى الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية، حيث يتم عن طريق تنويع الهياكل الانتاجية بالبلاد المتخلفة اقتصاديا، وبالتالى يقلل المخاطر الناجمة عن التخصص فى انتاج السلع الاولية وتصديرها.

اسئلة

١) في الواقع أنه إذا كان للتجارة الخارجية ولقطاع التصدير دور إيجـــابي بالنسبة لعملية التنمية في الدول المتقدمة، إلا أنها لم تستطع أن تــؤدي نفس الدور بالنسبة للدول المتخلفة أوالنامية. ناقش هذه العبارة موضـــحا الاسباب؟

٢) يري بعض الاقتصاديين وجود تأثير متبادل بـــين التجـــارة الخارجيـــة والتنمية الاقتصادية بعضها ايجابي والأخر سلبي- اشرح هذا موضـــحا التأثير الايجابي والسلبي للتجارة الخارجية علي التنمية الاقتصادية؟

٣) هناك سياستين للتصنيع: التصنيع من اجل التصدير والتصنيع من أجـــل سد حاجة السوق المحلي. تعرض لمزايا السياستين وايهما اكثر ملائمـــة لدفع عملية التنمية؟

٤) ناقش النظريات التي توضح دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية.

٥) أذكر بعض الامثلة التي تظهر كيف أن التجارة الخارجية دافعا للتنمية الاقتصادية.

المراجع

المراجع باللغة العربية :

١- محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٦ .

٢- سعد طة علام ، التنمية والمجتمع ، مكتب مدبولى ، ٢٠٠٧ .

٣- وارين بوم وستكوس تولبرت ، الاستثمار فى التنمية ، دروس من خبرة البنك اتلدولى ، ١٩٩٤ .

المراجع باللغة الانجليزية :

1- Nurkse Ragnar, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries , 1953 .
2- Hirshman Albert, The Strategy of Economic Development, 1958.
3- Kindelberger charles, Economic Development, 1958 .
4- Kindelberger Charles, Foreign Trade and the National Economy, 1952 .
5- Singer , Problems of Industrialization of Underdeveloped Countries , 1958 .


مطابع الشرطة
مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع
شارع المرور - الدراسة تليفون: ٢٥٩٠٢٥٣٥ - ٢٥٩٠٢٠٢٠ فاكس: ٢٥٩٣٧٦٥٥



التنمية الاقتصادية